

الغزني
هو الله تعالى شانه

ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لا حول ولا قوة الا بالله
العلم العظيم

هذا
al-I'lam bi
al-I'lam

كتاب الاعلام بقوا طبع الاسلام وللام
العلامة شهاب الدين
أحمد بن حجر الهيتمي
نفعنا الله به
وبعلومه
آمين

بالتصديق
نعم المولى ونعم

الوحي
حسبنا الله ونعم



RECAP)

2271

.442

.349

بسم الله الرحمن الرحيم وباللهم استغفر
 نحمدك اذ اطلعت لعلم الفتوى في سماء التحقيق شمساً وبدوراً
 وجعلت علماء الشريعة الغراء ارفع الناس في الدين مكانة
 وجوراً وسروراً واختارهم لحفظ فرائض الاسلام وسننه
 واقامهم بنجومها هدى بها في ظلمات الجهالات الى منجى القوم
 وسننه ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة
 يلوح عليها اماير الاخلاص وينجومدخرها من احوال قبايح الغرض
 عليك حين لامناص ونشهد ان سيد محمد انبيك ورسولك افضل من
 اودى فيك فصبر واجل من ابتليته فرضي وشكروا رسله خير
 امة اخرجت للناس فهديت به كل حائر وارديت به كل جائس
 ومحويت به ظلم البدع والكفر لاسيما من بلدك الحرام وقصمت به
 دينه الطغاة العظام وامرته بان يورثها من بعدهم من الائمة
 الاعلام حتى يرثوا بها على من عاقدتهم في واقعة من وقائع
 الاحكام صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه الذين نصر والحق
 واسادوا فخره ودفعوا الباطل واهله الكثيرين واماتوا

ذكره صلاة وسلاما دائمين ما اقام تبصرة دينه القويم بعض
 وارثيه وبذل نفسه في الله رجلا ما اعد لوارثيه وما رفيه
 اما بعد فهذا تاليف جامع ومجموع ان شاء الله تعالى نافع
 دعائي اليه وقوع غلط فاحش في مسئلة افقت بها فاجبت
 بيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع ذلك
 سيما وقد وقعت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات
 فضلا عن المشكلات اقرب الى المنسوبين الى العلم من اجل
 الوريد ولسان حالهم يعلن انه ليس لهم منها من محمد لما جعلوا
 عليه من مخالفة سنن الماضين والخلد الى ارض الشهوات
 والطمع فيما بأيدي الظلمة والمتمردين نسأل الله ان يعافينا
 من ذلك وان ينجينا من ظلم هذه المهالك وان يوفقنا الى ما كان
 عليه ائمتنا من صالح العمل ومجانبة الزلل انه اكرم مسؤول
 وادعى مأمول هذا وقد لوحث لك بالقضية الحاملة على
 هذا التاليف وبيانها اني لما كنت بمكة في مجاورتي الثالثة
 ٩١٢ شرفعت الى فتوى صورتها ما قولكم في من تزوج بالغة
 ثم اشهد عليها انه اقبضا حال صداقها فهل يصح هذا الاشهاد
 وهل للصوى مطالبة بال مهر المذكور وهل له ولو حاكما
 ان يقول له يا كلب يا عديم الدين ام لا فهاذا يلزمه في ذلك
 فاجبت بما صورته ان بلغت مصلحة لدينها وما لها مع قبضها
 والاشهاد عليها ولم يكن للصوى مطالبة ولا الدعوى عليه
 وقوله له ما ذكرتم محرم التحريم الشديد بل من ما يكون قوله

يا عديم الدين كفرا فيعزى التعزير الشديد الا لثق به والزاجر له
 ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه فلا ثم دفعها
 المصاحبا فوقع في الكجاعة اصدقا للصادر منه ذلك فقطدوا
 التقرب اليه بالكذب على الله وسيعلم الذين ظلموا اى منقلت ينقلون
 فاعترضوا ما كتبته وشنعوا به عند العوام وموهوا عليه
 حتى قال بعض مجاز فيهم لعوامه هذا الاقبا به كفر وعلمه بان
 قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما
 فقد كفر ثم اعترضوه بامور اخرى منها كيف يفرع التعزير على
 الحكم بانه كفر ومنها كيف يكتب المفتى التعزير الشديد
 والتعزير راجع الى راي الحاكم في الشدة والضعف
 ومنها ان من صدر منه ذلك مثله لا يفتى عليه ومنها ان
 الجواب ليس مطابقا للسؤال هذا ما نقل الى وسمعه من
 اعتراضاتهم وهي دلالتها على غباوة قائلها غنية عن النقص
 لها برد وابطال لكن اجبت في هذا التاليف تحريرا لالفاظ
 المكفرة التي ذكرها اصحابنا وغيرهم فان هذا الباب
 منتشر جدا وقد اضطربت فيه افكار الائمة وعباراتهم ووز
 فيه اقدام كثيرين وخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد
 بالتاليف ولم ارا احدا عرج على ذلك فقصدت تسهيل جمعه
 وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما اطلعت عليه وضمنت الى ذلك
 فوائد عشر عليها افكرى الفاتر واستنتجها نظري القاصر
 اسأل الله ان يجعلني ممن هداه وهكبه وان يصيرني ممن وصل

الخيز هذه الامة بسببه انه جواد كريم رؤوف رحيم غافر
 الزلات وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأييد
 والامتنان واليه المفرج في الملمات ومن فيض فضله نفترق
 اسباب السداد والعصاة في الملمات ولنتكلم اولاً في الحكم الذي
 ابدىناه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال
 لمسلم يا كافراً انه الاصل الذي اخذت منه ما اشترت اليه
 في الجواب من التفضيل ثم يعقبه برده ما ذكره من الشبهة
 ثم بتجريد بقية الالفاظ التي تقع بين الناس مما اتفق
 على انه كفر واختلف فيه فنقول عبارة الرافعي في الغرر
 نقلاً عن التمه وانه اذا قال مسلم يا كافراً تاويل كفر
 لانه مني الاسلام كفر وقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال
 اذا قال الرجل لأخيه يا كافراً فقد باءا احدهما والذي
 رواه به مسلم فيكون هو كافراً اهـ وتبعه النووي في الروضة
 وعبارته قال المتولى ولو قال مسلم يا كافراً تاويل
 كفر لانه سمي الاسلام كفر اهـ واعتمد ذلك المتأخرون
 كابن الرفعة والقول والنشائي والاسنوي والاذري
 وابي زرعة وصاحب الانوار وشارح الانوار بل كثير منهم
 كالنشائي والقول وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير غرر
 ولم ينفرد المتولى بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جمع من
 اكابر الاصحاب منهم الاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني والحلي والشيخ
 بهر القندسي وكذا الغزالي وابن دقيق العيد بل قصته كلام

هؤلاء انه لا فرق بين ان يقول كما سيتضح لك من كلامهم
الذي ذكره عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه
في الاذكار فقال يحرم تحريمها قلت لا مخالفه فان الحلال والتحريم
في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حاله فعبارة الاذكار
لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريما غليظا
فلكون عبارة الاذكار شاملة للكفر ايضا ولكونه التعبير
بالتحريم الغليظ قصد الشمول للحالة التي يكون فيها كفرا
وغيرها واذا تأملت هذا التقدير ظهر لك حسن ما فعلته في الجواب
المذكور من قولي فيغزر الخ حيث فرغت على التحريم ولم ارفع على
الكفر لان التحريم هو الامر المحقق واما الكفر فقد يوجد عند عدم
الثاويل وقد لا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم يقول فتعين التغير
على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وهذا اندفع الاعتراض
السابق وهو كيف يفرع التغير عن الحكم بالكفر وسياتي لذلك
مزيد فان قلت يؤيد ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشارة
في باب القذف واجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل
اذا قال للرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التغير
ولا حد عليه ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت
قد علمت بما تقر في عبارة الاذكار ان عبارة هذه العبارة
مطلقة وعبارة الشيخين وغيرها السابقة عن المتولى مفصلة
والطلق لاينا في المفصل ثم رايت الاذري ذكر ما هو صريح
في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس ما تقدم

اى عن المتولى انه اذا قال له بلا تاويل انه يكفر لانه جعل
 الاسلام يهودية او نصرانية فثأمله اثم فجعله مطلقا وجعل
 كلام الشيخين عن المتولى مفصلا وجعل هذا الاطلاق على ذلك
 التفصيل اخذا بال قاعدة الاصولية الشهيرة فان قلت عباد
 النور وعفا الله عنه في مخرج مسلم قد تناهى ما تقرر وحاصلها
 ان هذا الحديث مما عده العلماء من المشكلات من حيث ان ظاهره
 غير مراد فان مذهب اهل الحق انه لا يكفر المسلم بالمعاصي كالقتل
 والزنا وكذا قوله لاخيه يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين
 الاسلام ثم حكى في تاويل الحديث وجوها احدها انه محمول
 على المستحل ومعنى بابها اى بكلمة الكفر وكذا حار عليه في
 رواية اى رجعت عليه كلمة الكفر قبا وحاروج بمعنى
 الثاني رجعت عليه نقيضته لاخيه ومعصيته تكفيره له
 الثالث انه محمول على الجوارح المكفرة للمؤمنين وهذا نقله
 القاضي عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
 الذى قاله الاكثر والمحققون ان الجوارح لا يكفرون
 كما اثر اهل البدع الرابع معناه انه يؤول الى الكفر فان المعاصي
 كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثرت منها ان يكون عاقبة
 شئونها المصير الى الكفر ويؤيد رواية ابى عوانة في مستخرج
 على مسلم فان كان كما قال والا فقد باء بالكفر وفي رواية
 اذا قال لاخيه يا كافر فقد وجب الكفر على احدهما الخامس
 معناه فقد رجع اليه تكفيره فليس الرجوع حقيقة الكفر

بل التكفير لكونه جعل اخاه المؤمن كافرا فانه كفر نفسه
 اما لانه كفر من هو مثله واما لانه كفر من لا يكفره الا كافر
 يعتقد بطلان دين الاسلام اهـ ومنازعة السبكي في بعضه
 في فتاويه مبنية على راي المتخلة مذهبها واعترف بان خارج
 عن قواعد الامام الشافعي وهوان من كفر احدا من العشرة
 المشهود لهم بالجحة كفروا ان كان مؤولا وقد بسطت الكلام
 على ذلك في كتاب الصواعق المحرقة في الرد على الروافض من
 وغيرهم قلت لا تنافي عبارة المذكورة مما رلان قوله
 من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام هو من التاويل الذي
 عن التولي انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الرجاء الاول تقييد
 لما قاله المتولي بالمستقل كذا قيل واقول ان اريد انه تقييد
 للمعروف فظاهر او للمنطوق فليس كذلك وبينا انه اذا
 قال يا كافر مؤولا بكفر النعمة او نحوه كان مع ذلك حراما
 اجماعا اخذ امامنا عن ابن المنذر فان اعتقد حله خ ابني
 القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام الجمع عليه فان
 قلنا با اشتراط ان يكون معلوما من الدين بالضرورة احتمال
 ان نقول بالكفر هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين
 بالضرورة لان احدا لا يجهل تحريم ايذاء المسلم سيما بهذا
 اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر
 بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا اللفظ من غير تاويل فان
 قصد مع ذلك ان دينه الذي هو مستحسن وهو الاسلام كفر

فلا نزاع بين احد في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يؤول ولا
قصد ذلك انجته ما افاده كلام شرح مسلم من انه اذا استعمل ذلك
كفروا لا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت ان كلام شرح مسلم
لا ينافي كلام الشيخين عن المولى الامن حيث ان قضية كلامها
التكفير مطلقا في حال الاطلاق وهو وان كان له وجه
لكن التفصيل بين الاستحلال وغيره اوجه هذا ما يتعلق
بالوجه الاوجه من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم
واما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المولى لان رجوع
نقيضه اليه صادق بالكفر في بعض الحالات واما الثالث
فاعترضه الزركشي بان ما حكاه الاكثر من عدم تكفير
الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سذكره في كتاب الشهادات
وينبغي حل كلامه على ما اذا لم يصد منهم سبب كفر كما اذا لم
يحمل الا مجرد الخروج والقتال ونحوه اما مع تكفيرهم لن
تحقق ايمانهم من الصحابة المشهود لهم بالجنة فلا اهر واقول
الخوارج لم يكفروا غيرهم الا بناويل ولم يسموا الاسلام كفرا
وح فالمتقدم ما في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم نعم
ان انكروا صحبة ابي بكر رضي الله تعالى عنه او كفروا بالصحابة
وضلوا الامة فسياتي مع ما شاكله واما الرابع والخامس
فلا ينافيان ما مر ايضا نظير ما سبق من انها محمولة على
من اول ووقع في الحديث روايات لا باس بالاشارة اليها
فقد روى مسلم اذا كفر المسلم اخاه فقد با بها احد هما ان كان

في نسخة الشيخ صاحب المصنف
ان قلت قد ثبت مسلم في قوله
فيما في شرح مسلم في نسخة
فلا ينافيان في نسخة
كان ذلك من رواية علي بن ابي
انكروا هذه النسخة وادع
فيما في نسخة
السبب لا هنا وهو تعليل
بعد كلامه انكروا
فلا ينافيان الاصل

كما قال والارجعت عليه وفي رواية له ايضا ليس من رجل ادعى
لغير اسمه وهو يعلمه الاكفر ومن ادعى رجلا بالاكفر او قال عدو الله
وليس كذلك الاحاد عليه ومرفى رواية ابي عوانة فان كان كما
قال والافقد بابا بالاكفر وفي رواية اذا قال لانيه يا كما فرفضوا
الكفر على احدهما ومعنى كفر الرجل اخاه نسبه اياه الى الكفر
بصيغة الخبر نحو انت كما فراء وبصيغة النداء نحو يا كما فراء واعضا
ذلك فيه كما عتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس
من ذلك تكفير جماعة من اهل السنة اهل الاهواء لما قام
عندهم من الدليل على ذلك ومعنى بانها احدهما اى جمع بكلمة
الكفر كما من الجزم بانه لا بد ان يوجبها احدهما بينه قوله في الرواية
ال اخرى ان كان كما قال والارجعت عليه ومن ثم كانت هذه الرواية
في قوة قضية منفصلة اقيم البرهان على صدقها بخلاف الاولى
اذ معناها كل مكفر اخاه فدايما اما ان يكفر القاتل او المقتول
له و من على صدق ذلك في الرواية الثانية لانه ان كان كما قال
والاكفر القاتل اى بالمعنى السابق بيان وقوله او قال عدو الله
نضر كما قاله بعض الشارحين في ان نسبة الرجل غيره الى عدو
الله تعالى تكفير له وكذا نسبة نفسه الى ذلك ويوافق قوله
تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله ورسوله
الكتاب ما لو قال انه عدو للنبي صلى الله عليه وسلم ومقران
معنى حار جع والاستثناء قيل معنوى اى لا يدعوه احدا الا
حار عليه لان القصد الاثبات ولو لم يقدر النفي لم يثبت ذلك

ويحتمل عطفه على ليس من رجل فيكون جاريا على اللفظ وقد
 فسر الحلبي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المولى فقال
 ان اريد به ان الدين الذي يقتله كفر كفره دون اخيه ان كان
 اخوه مسلما حقيقيا وان كان يبطن الكفر ولا يظهره فذلك غير
 مراد بالحديث اذ لا يبور واحد منها بالكفر وح يعز الفائل
 اه فامله بوجه صريحا فيما مر عن المولى وان الشرح انما
 يجب عندكون المقول له ذلك كافرا باطنا فان قلت كيف
 يكون كافرا باطنا وبقي قلت يمكن بقاؤه لاستنابته ان قلنا
 ان المرتد سبيل ٣ ايام او لازالة شبهة او تغلب او غير ذلك
 لا نرايدا وايداؤه انما يجوز للامام بالنقل ان لم يثبت ويمكن
 الفرق بان المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام اصلا بخلاف
 من اظهر الاسلام وان كان كافرا باطنا ومع ذلك فالوافق
 للقواعد انه حيث ثبت كفره باطنا كان حكمه حكم المرتد ولا تقر
 على من قال له يا كافرو فسر الخزازي في الاحياء الحديث بما يوافق
 كلام المولى ايضا حيث قال معناه انه يكفر وهو يعلم انه مسلم
 اي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر ببدعة او غيرها كان
 منقطعيا لا كافرا اه وقد يؤخذ من كلامه حمل كلام الحلبي
 السابق على غير ما مر بان يقال معنى قوله ان كان اخوه مسلما
 حقيقيا اي في اعتقاده وقوله وان كان يبطن الكفر ولا
 يظهره اي في اعتقاده وح فانضم قوله وح يعز الفائل وهذا
 التاويل متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسر ابن رشد بن اكابر

جماعة المالكية الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حيث
 حمل الحديث على ان من قال ذلك كفر حقيقة لان ان كان
 المقول له كافرا فقد صدق والا كفر الفائل لانه اعتقده
 ما عليه المؤمن من الايمان كفر واعتقاد الايمان كفر
 قال تعالى ومن يكفر بالايمن فقد حبط عمله وقال غيره من
 ائمتهم لا يبعد حمل الحديث على ظاهره من تكفير الفائل
 على القول بان الدعاء على غيره بالكفر كفر واعترض بعضهم
 بان الداعي انما كفر على القول بذلك من جهة انه لما دعى
 بالكفر كانه رضى والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر
 كلام الحليمي والغزالي الذي ذكرته عنها ان الفائل حيث اعتد
 ان المقول له مسلم كفر مطلقا وان اول لكن ما مر عن
 المتولي اوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة
 والسلام ومن دعى رجلا بالكفر وليس كذلك الاحار
 عليه اى رجع وهذا وعيد عظيم لمن كفر احدا من
 المسلمين وليس هو كذلك وهو ورطة عظيمة وقع
 فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا
 بكفر بعضهم بعضا وخرق حجاب الهيبة في ذلك
 جماعة من المشوية وهذا الوعيد لا حق به ثم نقل
 عن الاستاذ الى اسحاق الاسفراييني من اكايد
 اصحابنا انه قال لا اكفر الا من كفرني قال وزعم
 خفي هذا القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح

والذي ينبغي ان يحمل عليه انه لمح هذا الحديث الذي يقتضي ان
من دعى رجلا بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا
قوله عليه الصلاة والسلام من قال لاخيه يا كافر فقد باء
بها احدهما وكان هذا المتكلم اى الاسناد ابو اسحاق يقول
الحديث دل على انه يحصل الكفر لاحد الشخصين اما المكفر
او المكفر فاذا كفر في بعض الناس لكفر واقع بلمنا وانما يقع
انى لست بكافرا لكفر راجع اليه ام فنامله تجد صريحا
فيما مر عن المتولى وفي ان ابن دقيق العيد موافق على ذلك
وفي انه لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ نصر
المقدس في تهذيبه في كتاب الصلاة صريح في ذلك
فانه لم يقيد التكفير الا بما اذا كان المقول له ذلك
ظاهرا لعدالة لكن الاوجه ما مر عن المتولى من التفضيل
وفي كافي الخوارزمي لو قال لست من امة محمد او لا اعرف
الله ورسوله او انا كافرا وبرى من الاسلام كفرا
اهم والحكم فيه ظاهرا لان ينعم انه اراد انه ليس
منهم قطعا بل ظنا او انه لا يعرف الله ورسوله على طريقة اهل
الاصول او نحوه لك فيما يظهر وللفتى تلميذ ابن المقرئ
اعتراض على الروضة احببت ذكره مع التنبيه على رده
وعبارته قال في الروضة قال المتولى لو قال لمسلم يا كافرا
بلا تاويل كفر لانه سمي الاسلام كفرا ذكر القمولى مثله ولم
يعمله ولم يفسره الى احد قال فان اراد كفر الغمة والاحسان

فلا آه ولا نسلم قول الروضة لانه سمي الاسلام كفرا فان هذا
المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
انك لست على دين الاسلام الذي هو حق وانما انت كافر
دينك غير الاسلام وانا على دين الاسلام هذا مراده بلا
شك لاننا انما وصف بالكفر الشخص لادين الاسلام
فنفى عنه كونه على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما
يكفر بهذا السب الفاحش بما يليق به ويلزم على ما قاله
ان من قال لعابديا فاسق كفر لانه سمي العبادة فسقا ولا
احسب احدا يقوله وانما يريد انك تفسق وتفعل مع عبادك
ما هو فسق لان عبادك فسق فكيف يحكم عليهم بالكفر
باطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غيره اكثر
واظهور وانما يصح المعنى الذي ذكره لوقال بهردى او نصراني
لمسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد الا ان دينك وهو دين
الاسلام كفر واما المسلم فلا يريد هذا اصلا آه كلام
الفتى ولك رده بانه مبني على ما زعم من ان معنى لفظه ما ذكره
وليس معناه ما زعم بل معناه يا متصفا بالكفر وهذا كما
تري صادق بان ما تصفت به من الاسلام يسمى
كفرا وبانك لم تصنف بالاسلام من اصله وهو الذي
زعمه ولا اشر لكون هذا الثاني هو الذي يغلب قصد
بهذه الكلمة لان وصفه بالكفر مع مشاهد الاسلام
منزوعا وويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام

كفرا قلنا بما دل عليه لفظه صريحا بواسطة القرينة
 المذكورة والعينا النظر الى ما يقصد بهذه الكلمة بين الناس لان
 هذا لا يقول عليه في هذا الباب وقلنا له انت حيث اطلقت
 هذا اللفظ ولم تقول كنت كافرا لتضمن لفظك تسمية
 الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر
 باعتبار الباطن لا الظاهر وقصدنا وعده انما ترتبط به
 الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعم ان هذا المعنى
 لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الخ بل ذكره
 المراد لوجه له هنا البتة لما قررناه بان حكما انما هو باعتبار
 الظاهر فلا يبحث عن المراد ولا ندير عليه حكما ظاهرا وان دفع
 حصره لقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام
 واما ما زعم من لزوم المذكور فغير صحيح بل لا يلزم
 عليه ذلك لان العبادة لا تنافي في الفسق لا مكان اجتماعهما
 في آن واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان اعبد الناس
 بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن اجتماعهما من شخص
 واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعباديا فاسقا
 تسمية العبادة فسقا بخلاف القول لمسلم ياكافرا فانه ظاهر في
 الوصف بالكفر ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم تسمية الاسلام
 كفرا وما يجنب منه يرد بان اللفظ اذا كان محتملا لمعان
 فان كان في بعضها اظهر حمل عليه وكذا ان استوت
 ووجد لاحدهما من محم وهو هنا ما مر من وصفه بالكفر

مع علمه بما هو عليه من الاسلام فقولته واحتمال غيره اكثر
 ظاهر وقولته واطهر ليس في محله كما تقرر وقولته وانما يعنى
 الذى ذكره الخ برد ما علمته مما هو غنى عن الاعادة وقولته
 واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ليس في محله ايضا لان الارادة
 وعدمها لا شغل لنا بها فاذا تقرر لك حكم يا كافر بما لم تجد
 في كتاب وعلمت ان ما ذكره الشيخان فيه نفلا عن المتولى
 هو الحق الذى لا محيد عنه وان كلاما رجع من الاصحاب
 صريح في كفر قائله مطلقا وان ما مر من عبادة الاذكار
 وشرح مسلم وغيرها لا يخالفه ظهرك ان ما افتيت به
 في يا عديم الدين حق ظاهر لا يسع احدا انكاره وان
 من انكره فقد انكر على هؤلاء الائمة الذين هم اباؤنا
 في الدين لكن المعترضون على لا يحترمون احدا من المناخرين
 ولا من المتقدمين فلي بهم اسوة والحمد لله على ذلك فمن قال
 لا خريا عديم الدين نقول له ما الذى اردت بذلك
 فان قال اردت ان ما هو عليه من الدين لا يسمى ديننا قلنا له
 قد كفرت فان لم تسلم والا ضرنا غفلك وان قال اردت انه
 لا دين له في المعاملات ونحوها قلنا له لا كفر عليك لكن عليك
 المغرير الشديد الاتق بك وان قال لا يتولى قلنا له
 فهل تعتقد ان يحل لك ان تقول له ذلك فان قال
 نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى عليك نيابة على ما مر
 وان قال لا استحله ذلك او كان مما يخفى عليه ذلك قلنا

في هاتين الاصلين
 جعلنا ما ان تسلم
 من الارادة وعلمه
 انما المقبول الا ان
 اوله ان المقبول انما
 لا الخافى على
 انما الخافى على

عليك التفرير لا نك ارتكبت معصية ليست كفرًا إلى هذا
 التفصيل كله المستفاد مما قررته في إياك فاشت بقولي والجواب
 السابق بل ربما يكون قوله يا عديم الدين كفرًا وإذا تمهدت
 حقيقة ما اجبت به فلنرجع إلى رد كلام المعترضين وهو
 بركا كنه وكونه بالخيال أشبه غنى عن الرد لكن في ضمن رده فوا
 فاما قول من قال هذا لا فتنًا كفرًا لا قبضًا إن قال هذا اللفظ
 بكفر مطلقًا وليس كذلك ومن كفر مسلمًا فقد كفر فريد عليه بأمور
 منها أن دعواه اقتضا قول ربحما الخ الكفر مطلقًا مجازفة وجمل
 مدلولات الالفاظ فان مدلول ربحما أنه له حالة يكون فيها
 كفرًا وحالة لا يكون فيها كفرًا وهذا جلي واضح فلا تطيل فيه
 لأن الكلام فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية الاتقان
 والحق برؤيتها أن احتجاجه بما ذكره مكفر له صريحًا فانه كفر
 مسلم من غير تأويل لأن المفتي إذا فتي بحكم فلا يخلو لما أن
 يكون حقًا أو خطأً فان كان حقًا فلو كلام في تكفيره وإن
 كان خطأً فكذلك وإن تعمد الخطأ لأنه لم يتعمد تكفير أحد بعينه
 إذ المفتي لا يفتي على أحد معين والعجب من خوفه كيف يكفر غيره
 ويستدل بما يكفر به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الإشارة
 الحقيقة ولم تفضل في الجواب كما فصلت هنا ولا اطلقت القول
 بالحرمة كما مر في الإذكار قلت أثار الاختصار وحذر من
 الوقوع في ورطة الإطلاق فان النووي قال في آداب المفتي من
 الروضة وإذا كان في المسئلة تفصيل لم يطلق الجواب فانه

خطا بالاشاق وليس له ان يكتب الجواب على ما يعمله من صورة
 الواقعة اذ لا يمكن في الرقعة تقرر له ام وليس الاطلاق في
 المصنفات كالاطلاق في الفناوى فان الناظر في المصنفات
 لا يقتصر على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المستفتي
 فانه لا اهلية له في النظر في المصنفات حتى يعلم حكم واقعة
 وانما الواجب عليه رفعها للمفتي فن انشاء واطلاق له في محل
 التفصيل الجاه الى الوقوع في الخطا فكان المفتي محظوظا اتفاقا
 وايضا فالمصنفات يكثر مسائلها فلو كلف المصنفون الى استيعاب
 سائر التفاصيل في كل مسألة لشق عليهم بل عجزت عن ذلك
 قد تم فباع لهم ذكر اصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب
 انك لا على فهم التفصيل من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على الناظر
 في كتبهم وايضا فانما لم افصل في الجواب تفصيلا واضحا قصدا
 لستر المعنى المكفر عن العامة حتى لا تنطرق اليه افرامهم
 فان غالب فطرهم سليمة ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافر
 او يا عديم الدين الا كفر النعمة او يا من فعله كفعل الكافر او نحو
 ذلك مما لا يقتضى الكفر فبرزت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفرا
 ليحذروه ويبعدوا عنه ولم ابين لهم الوجه المكفر ستر الله عليهم
 لئلا يسمعه احد منهم فيكون سبباً له فانه ربما يقصد فكان ما فعلته
 من الاشارة الى التفصيل به برئاً ومن ترهيبهم بان ذلك كفر
 ابلغ واولى والله سبحانه يوفق من يشاء لما يشاء واما الاعتراض
 على التفرع بالفاء بما مر فسيبه الجمل بالاحكام وعدم لولات

الالفاظ ايضا لان الحكم المحقق هو الحرمة واما التكفير فامر
 اخص يشترط له ما مرفكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة
 ولا يفرع عليه ويفرع على الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طنه
 يقصد المتكلم ولم يطلع عليه بل وينذر وقوع المفق المكفر
 من احد من المسلمين كما مر وذكروا الفقهاء له انما هو خشية من
 وقوعه واذ كان وقوعه في غاية الندور فعلم ان التفريع على
 الحرمة هو الصواب الذي لا مزية فيه واما الاعتراض بان
 المفتي كيف يكتب التغير الشديد والتغير يرجع الى رأي
 الحاكم في الشدة والضعف فتجوابه وان كان لا يستحق جوابا
 لولا ما في جوابه من الفوائد التي لا يخفى على ذي لب ان الحكم والقضاء
 امران لغير الغلبة الجهل عليهم وعدم معرفتهم بظواهر الاحكام فضلا
 عن قاطعنا وقد قال الاودعي عن قضاة زمنه ولا يفرق بقضاة
 زمننا فانهم كفروا به عهدا لاسلام هذا في قضاة زمنه فبالك
 بغيرهم وأشار الى ذلك الفارق ايضا في قضاة زمنه مع تقدمه
 على زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمننا بلغوا
 الى ما لم يبلغه غيرهم صفت كتابا في قيامهم وصدرت باربعين
 حديثا مزيدا للزم وتشد يد الوعيد على اكثر القضاة وسميته
 جبر القضاة لمن تولى القضاة ولئن سلمنا ان القضاة فيهم
 المفتون للمفتي ان يكتب التغير شديد وغير شديد ولا مانع
 من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا صاحبنا وجهنا ان القاضي
 ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه صان المفتي من القضاة كغير

والاستدلال للاعتراض المذكور بان التعزيز يرجع الى امر الحكم
 في الشدة والضعف ناشئ عن الجهل بكلام الفقه وقواعدهم
 لانه ليس راجعا اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان يفعل
 بالمقرر ما يناسب معصيته من التخليط والتخفيف وانما الرجوع
 اليه تعيين نوع من الانواع التي يحصل بها ذلك فثأمل هذا
 الابهام الذي اوقع المعترضين في الاعتراض بذلك على ان المفتي
 اني غلط في الجواب ولو تغير الواقع حيث لا مفسدة ففي المجموع
 والروضة واصلها للمفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متاول عند
 زجر وتهديد في مواضع الحاجة زاد في الروضة قلت المراد ما ذكره
 الصميري وغيره قالوا اذا رآي المفتي المصلحة ان يقول للعاصي فيه
 تغليظ وهو لا ينبغي ظاهره وله فيه تاويل جازر جركا مروى عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة
 له وسأله آخر فقال له توبة ثم قال اما الاول فرأيت في عيني اراء
 القتل فغصة واما الثاني فخا مسكينا قد قتل فلم اقله قال
 الصميري وكذا ان سأل فقال ان قتل عبدى هل على قصاص فراجع
 ان يقول ان قتلته قتلناه فغن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 من قتل عبدا قتلناه ولان القتل لمعنيان وهذا كله اذا لم
 يرتب على الطلاق مفسدة والله اعلم اجمع كلام الروضة وهو حري
 ان يتأمله المعترضون ويغموه فانهم يمكن ان يحق عنه وعن غيره
 من كلام الائمة والالما صدرت عنهم هذه الخرافات واما
 الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يتكفل بزره

بل لا يصدر ذلك الا من ترك الشريعة الغراء وراه ظهريا
 وضمنا منسياً لان الفاضل اما ان يكون محققا لافناء يؤيد
 وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاضى فان فرض
 انه قاض ضرورة وجب رفعه الى مستنبيه ليقيم عليه الحكم
 الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوض الامر الى الله تعالى حتى يحكم
 الله وهو خير الحاكمين على ان الفاضل في صورة السؤال خصم
 مدع على آخر ما يتعلق بالوصاية التي ذكر انها فوضت اليه
 فليس محتاجا اليه حتى يكون له ادنى شبهة في نوع من الشتم
 والسب وانما الحامل له على ذلك استطالته على اعراض المسلمين
 وشتمهم بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام
 واما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا للسؤال فكلام موهمل
 لا معنى له بوجه حتى نتكلم عليه وفزيد المقت والغضب من الله
 سبحانه يلجى الشخص ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نفوذ بالله
 من ذلك ونسأله العفو عما اقترفنا من الزلات والجهالات
 انه جواد كريم رؤوف رحيم واذ قد انهينا الكلام على هذه القضية
 فلننتقل الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توقع
 في كفر عندنا او عند غيرنا اعتناء بهذا الباب لحظوه وفي
 الحقيقة هذا هو المقصود بالكتاب وما من كتاب مقدمة له والسبب
 الباعث عليه فنقول هذا باب واسع واكثر من اعتنى به الحنفية
 ثم اصحابنا كما استعمله فن ذلك الغرض على الكفر في زمن بعيد
 او قريب او تعليقه باللسان او القلب على شيء ولو محال اعتقاد

فيما يظهر فيكون ذلك ككفر في الحال كما نقله الشيخان عن النخعي
 وخبره به البغوي وغيره كالجليبي وصححه الروياني وقوله
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم كلام يحرك به لسانه هو حديث
 النفس الموضوعة عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم
 فيه لانه محمول على الخاطر الذي لا يستقر كما حمل الاثمة الحديث
 عليه وقول ابي نصر القشيري عندنا لا يتصور الغفر على الكفر
 الذي هو الجهل باهله لا يصح من العالم بالله ان يغفر على الجهل
 يجب ان غفر بان المراد بالكفر في هذا الباب ما اشعر بالجهل وان
 كان قلب من صدر منه شيء مما ذكر وما ياتي ممثلا ليماننا
 الا ترى ان الاستهزاء والهزل كغيرهما وكذلك الفعل الا ترى
 فان اراد ابو نصر انه وان غفر لا يكون كافرا فغير مسلم لذلك
 بل لا وجه لكلامه وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل
 لا يجمع حقيقة العلم فسلم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق
 ذلك غرض العدل على واقعة كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدانة
 على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدانة على العدالة فانه ليست
 شرطا وكان وجه ذلك ان الايمان المصدق وهو مستغنى عن الغفر
 والعدالة اجتناب الكاثر مع عدم غلبة المعاصي والنية
 لا تشا في ذلك وهذا ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال البغوي
 لو قال الكافر امنت بالله اذ شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان
 لا يتعلق بالشرط ولو قال المسلم كفرت ان شاء الله كفر في الحال
 انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة الردة ونعم

انه امر توريه كفر ظاهرا وباطنا واقرهم على ذلك فثامله يتفعل
 في كثير من المسائل وكان معنى قصده التورية انه اعتقد مدلول
 ذلك اللفظ وقصد ان يورى على السامع والا فالحكم بالكفر
 باطنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة فتردد في الايمان او الصانع
 او تعرض بقلبه لنقص او سب هو كاره لذلك كراهة شديدة
 ولم يقدر على دفعه لم يكن عليه شيء ولا اثم بل هو من الشيطان
 فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه لما كرهه ذكره ابن عبد السلام
 وغيره ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر يقول أو
 فعل ومنها كل فعل صدر عن تعد واستهزاء بالدين صريح كالسجود
 للصنم او الشمس سوا كان في دار الحرب امر دار الاسلام بشرط ان
 تقوم قرينة على عدم استهزاء او عذره وما في الخلية عن القاضي
 عن النضران المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب لم يحكم بردة ضعيف
 ووضح ان الكلام في المختار واستشكل الغرض بعد السلام الفرق بين
 السجود للصنم وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التعظيم حيث
 لا يكفر بالسجود للوالد كما يقصد به التقرب الى الله تعالى كذلك
 يقصد بالسجود للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله
 زكيا ولا يمكن ان يقال ان الله شرع ذلك في حق العباد
 والابادون الاصنام وقال القراني في قواعده كان الشيخ
 يستشكل هذا المقام ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال
 لزكشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب عنه بان الولد
 بدلت الشريعة بتعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد

كاف قوله تعالى وخروا له سجدا بناء على ان المراد بالسجود ظاهره
 وهو وضع الجبهة كما مشى عليه جمع واجابوا بان كان شرعا لمن
 قبلنا وشئ آخرون على ان المراد به الانحاء وعلى كل فهذا
 الجنس ثبت للوالد ولو في زمن من الازمان وشرعة من الشرائع
 فكان شبهه درائر لكفر فاعلمه بخلاف السجود نحو الصنم أو
 الشمس فانه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شريعة من
 الشرائع فلم يكن لفاعله ذلك شبهة لضعيفة ولا قوية فكان
 كافرا ولا نظر لقصد التقرب فيما لم ترد الشريعة بتعظيم بخلاف
 من وردت بتعظيمه فانما يقع الاشكال والتضع الجواب عنه كما
 لا يخفى وفي المراقف وشرحها من صادق ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله
 ومع ذلك لا يسجد الشمس كان غير مؤمن بالإجماع لان سجوده لها بدل
 بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم
 ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم
 انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل يسجد لها
 وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وان
 اجري عليه حكم الكافر في الظاهر ثم ما اقتضاه كلامه
 اعنى الشيخ عز الدين من ان العلماء كانوا في ذلك يدل عليه
 ما في الروضة آخر سجود الثلاثة وعبادته وسوا في هذا الخلاف
 وفي تحريم السجود ما يفعل بعد صلاة وغيرها وليس من هذا
 ما يفعله كثير من الجهلة الظالمين من السجود بين يدي الشايخ
 فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء كان للقبلة أو لغيرها

قصد السجود لله او غفل وفي بعض صورة ما يقتضي الكفر عافانا
 الله تعالى من ذلك اهـ فالهم انه قد يكون كفرا بان قصد به
 عبادة مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به
 تعظيمه او اطلاق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب
 عن الاشكال في الوالد لا ياتي في العلم لان لم ينقل صورة السجود
 لهم قلت بل ياتي فيهم لان تعظيمهم ورد به الشرع على انه
 ثبت لجنسهم السجود في قوله تعالى واذا قلنا للامم انك
 اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وادم صلوات الله وسلامه
 على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة للامم انك
 عليهم السلام هو العالم الاكبر فثبت لجنس العلماء السجود
 فكان شبهة وان كان المراد في الآية بالسجود والامتناع عند
 جماعة وان آدم لم يكن هو السجود له وانما كان قبلة لسجودهم
 كما ان الكعبة قبلة لصلواتنا ومن المكفرات ايضا السحر الذي
 فيه عبادة الشمس ونحوها فان خلى عن ذلك كان حراما لا كفرا
 فهو مجرده لا يكون كفرا ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم قال
 الماوردي مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يكفر السحر
 ولا يجب به قتله ويسئل عنه فان اعترف معه بما يوجب كفره
 كان كافرا بمعتقد لا بسحر وكذا لو اعتقد اباة السحر كان كافرا
 باعتقاده لا بسحر فيقتل ح. بما انضم الى السحر لا بالسحر هذا
 من هبنا واطلق ما لم رضي الله تعالى عنه وجماعة سواء الكفر
 على الساحر وان السحر كفر وان الساحر يقتل ولا يستتاب

سواء سحر مسلما او ذميا كالزنديق لكن قال بعض ائمة مذهبه
 والصواب اننا لا نقضى بهذا حتى يبين معقول السحر اذ هو
 يطلق على معان مختلفة وسياتي بيانها في الخاتمة مع بيان
 ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من
 اصحاب مالك ومذهب احمد رضي الله تعالى عنه في الساحر اقرب
 الى مذهب مالك وسياتي في الخاتمة ايضا كلام اهل مذهبه
 في ذلك ومنها الفاء المصحف في الغادورات لغير عذر ولا قرينة
 تدل على عدم الاستهزاء وان ضعفت والمراد بها النجاسات
 مطلقا بل والغذر الظاهر ايضا كما صرح به بعضهم قال
 الروياني وكما لمصحف في ذلك اوراق العلوم الشرعية ويؤيد
 ما ياتي فيمن قال قصته شريد خير من العلم وكتب الحديث وكل
 ورقة فيها اسم من اسمائه تعالى اولى بذلك في كونها اثر في القدر
 مكفرا وهل مراد الروياني بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير
 والفقه والآثار كما تخو وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف او
 مختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر لا إطلاق وان كان
 بعد المدرك في ورقة من كتاب نحو مثلا ليس فيها اسم معظم وعبرة
 الزركشي في هذا المحل ما ذكره اي الرافي في الفاء المصحف في الغادورات
 لا يختص بالمصحف بل كتب الحديث في معناه وقد الحق الروياني به
 اوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث وما اشتمل عليه من
 اسماء الله اعظم اعم وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة
 انها تضعيف لكلام الروياني وانت خير اذا تأملت بها ان الامر

ليس كذلك وانما ذكر ذلك تقوية لما ذكره من الحاق كتب
الحديث بالمصحف فكأنه يقول هو اولى بالحكم ما ذكره الروايين
فيقتين ذكرهما كما ذكر الروايين اوراق بقية العلوم الشرعية
وان كانت داخلة في كلامه ومن ذلك تعلم ان كل ورقة فيها اسم
معظم من اسماء الانبياء والملائكة تكون كذلك وان المراد بالمصحف
وغوه كل ورقة فيها شئ من القرآن والحديث او غورها سواء كتب
القرآن للدراسة ام لغيرها وان هذا الصل فارق فساد بيع ذلك
من كافر والدخول به للخلاف فحش ما هنا فان قلت قد بينا في ما تقدم
قولهم يحرم الاستنجاء بيد فيها خاتم عليه معظم ولم يجعلوه كفرا
قلت الفرق ان تلك حالة حاجة وايضا فالملأ يمنع ملاقة
النجاسة للمعظم فان فرض انه قصد تضيحه بالنجاسة ياتي فيه ما هنا
على ان الحرمة لا تنافي الكفر كما مر وكالقاء المصحف وغوه في الكفر
تلطخ الكعبة وغيرها من المساجد بنجس ولو قيل ان تلطخ
الكعبة بالقذر اظا هر ذلك لم يبعد الا ان كلامهم من ما يابا
قال امام الحرمين وفي بعض التعاليق عن شيخه ان الفعل مجزئ
لا يكون كفرا قال وهذا زلل عظيم من المعلق ذكرته للتنبيه
على غلطه ام واقره الشيخان على ذلك وهو جدير بالغلط
وان نقل عن الشيخ ابي محمد ايضا وعن غيره خلافا لمن نظره فيه
بذلك وقول الاذري لم يؤول ويحمل على محمل صحيح لا يخفى على
الفقيه استخراجه كأنه يشير به الى ان حقيقة الفعل لا يمكن
ان يكون كفرا وانما الكفر ما استلزمه من به الزهاون بالدين

ونحوه وهذا قائل ^{ببل صحيح} ويريد دفع الغلط الا ان المراد
 لا يدفع الايراد ومنها القول الذي هو كفر سواء صدر عن
 اعتقاد او عناد او استهزاء فمن ذلك اعتقاد قدم العالم
 او حدوث الصانع او نفي ما هو ثابت للقديم بالاجماع
 المعلوم من الدين بالضرورة ككونه عالما او قادرا او كونه
 يعلم الجزئيات او اثبات ما هو مشتق عنه بالاجماع كذالك
 كالاولان او اثبات الاتصال والانفصال له فان قلت
 المعتزلة تنكر الصفات السبعة او الثمانية ولو يكفروهم
 قلت هم لا ينكرون اصلها وانما ينكرون زيادتها على الذات
 هذا من تعدد القدم ما فيقولون انه تعالى عالم بذاته قادر
 بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة ان المحذور
 تعدد ذات قدم لا تعدد صفات قائمة بذات واحدة قديمة
 وكذا يقال في اختلاف الاشاعرة في نحو البقاء والقدم والوجه
 واليدين وهذا ان زاملته تعلم الجواب عن قول الغزالي ^{بمسند}
 والعجب ان الاشعريته اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم
 والبقاء والوجه واليدين وفي الاحوال كالتعالي والقدرة
 وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا
 واختلفوا في تكفير نفاة الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا
 متكاملا فتفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعظيمه بالصفات
 المذكورة اه فاختار عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الاصح
 وان جرى قول بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الائمة الاربعة انهم

لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل زعموا بذلك انهم الموطون
 المعظمون دون غيرهم واما القدم والبقا فامورا اعتبارية فلا
 يلزم على نفيها نقص ايضا وكذا نفي الوجه واليدان ونحوهما
 فالتضح ما شئ عليه الاكثر وعدم تكفير بعض الاشعريه لبعض
 وقد اشار ابن الرفعه الى مدرك القول بالكفر والقول بعدمه
 بما حاصله ان المخالفين لصفات البارئ تعالى الذي هو متصف
 بها انما لم يحكم بكفرهم لانهم يعترفون باثبات الربوبية لذات الله
 تعالى وهي واحد والقول بالكفر نظرا الى ان تغيير الصفات بما
 لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والانه
 لم يعبدوا الله سبحانه وتعالى المنزه عن النقص لانهم عبدوا
 من صفة كذا وكذا والله سبحانه منزوع عن ذلك فهم عابدون
 لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكي عن اخيار شيخ الاسلام
 ابن عبد السلام قدس الله روحه اهـ وميل كلام ابن الرفعه
 الى عدم التكفير وهو كذلك وان لزم على هذا الاعتقاد نقص
 لان لازم المذهب غير مذهب كلياتي ومن ثم قال الاسفوي
 المجسمه ملزمون بالالوان وبالانصال والانفصال مع انا
 لانكفرهم على المشهور كادل عليه كلام الشرح والروضة
 في الشهادات اهـ وسياتي الجمع بين هذا وقول النزوي على الله
 تعالى عنه في شرح المذهب بكفرهم فالحاصل ان من نفي او اثبت
 ما هو صريح في النقص كفر وما هو ملزم للنقص فلا معنى لاثبات
 الانصال والانفصال يرجع الى قول من قال البارئ تعالى

لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال
 والاتصال الجسمية والخيرو هو محال فانفك عن الضدين
 كما ان الجاد لا هو عالم ولا جاهل لان مصحح العلم هو الحياة فاذا انفك
 الحياة انفك الضدان وهذا كما ترى لما هر في تكفير القائلين بالجهة
 لكن مشي الغزالي في كتابه النفقة بين الاسلام والزندقه والغزالي
 ابن عبد السلام في فتاويه الموصلية وغيرهما على كفرهم قال ابن عبد السلام
 لان علماء الاسلام لم يخرجوهم عن الاسلام بل حكموا لهم بالارث
 من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحريم دماهم واموالهم قال
 الزركشي وهذا ابناءه الشيخ على تفسير المتكلمين بالابواب
 بما علم انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا
 العلم بكونه عالما بالعلم او عالما بذاته او كونه مرثيا او غير مرثي
 ليس بداخل في مسمى الايمان وكذلك كونه في جهة او ليس في جهة
 انتهى وبه ينادى قدامته في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال
 الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يحل في شيء من احاد العالم
 او غيرهم فهو كاف لان الشرع انما عني عن المحسنة لقلبه التجسيم
 على الناس وانهم لا يفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه
 لا يعم الابلابة ولا يخطر على قلب عاقل فلا يعنى عندهم وكالحلول
 الاتحاد كما ياتي والمخاض ان في كفر ساير الفرق خلافا بين
 ائمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفا وهذا
 انه لا يكفر الا في العلم بالجزئيات او بالمعدوم وزاعم قدم
 العالم او بقائه او الشاك في ذلك ومنكر البعث او شيء من

بتلفاته كما يعلم مما ياتي عن الروضة عن القاضي عياض وزاعم الحلول
 او الاتحاد ونحوهم كالتائلين بالنسخ وغيرهم من الطوائف
 المذكورة في الشفا وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم
 مما قررت في الكتاب ومن ذلك جحد جواز بقعة الرسل والكار
 نبوة بني من الانبياء الملقق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم
 لا كما خضر وخالد بن سنان ولعمان وغيرهم وكان ذلك الشك
 فيه قال الخوازمي في كافيته وانكار رسالة واحد من الانبياء
 المعروفين **آه** وينبغي حمل قوله المعروفين على من اجمع المسلمون
 على رسالتهم واراد نفي الرسالة على ساير الاقوال فانه قد وقع
 خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك ايضا تكذيب بني اوس نسبة
 تعد كذب اليه او محاربته اوسبه والاستخفاف به ومن ذلك
 كما قاله الخليلي ما لوقفي في وقت بني من الانبياء انه هو النبي دون
 ذلك النبي او في زمن نبينا او بعده ان لو كان نبينا او انه صلى الله
 عليه وسلم لم تكف النبوة به فيكفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق
 بين تمتي ذلك باللسان والقلب (تنبيه) قضية قولهم وتكذيب
 بني انه لا فرق بين تكذيبه في امر ديني او غيره وهو ما يصرح به
 كلام العراقي شارح المذهب لكن كلام غيره ينازع فيه واصل ذلك
 انهم صرحوا بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم التزوج بزوجات
 لان اعتبارهم لان الجحد وهو مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم
 ثم قالوا والمرأة ولو كذبت لم يلغفت اليها وقال العلامة العراقي
 المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلام غيره عدم كفرها

لكن كلامه اوجه لان تكذيبه ولو في الامر الديني صريح في عدم
 عصمته من الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي
 ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب ما يقرب من ذلك لانهم كانوا
 معزولين بقرب اسلامهم وصريح كلامهم هنا ان كون الاستخفاف
 به كفر من خصايصه وقد عيى اخذ من استقرار كلامهم بانهم
 كثيرا ما يعدون شيئا من خصايصه ويكون المراد به ما اختص به
 عن عد الانبياء من بقية الامم وقد عدوا من خصايصه ايضا
 ان من زنا بحضرتة كفر ونظر فيه في الروضة ومحجبان هذا
 ظاهر في الاستخفاف فكان كفر ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء
 كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكوران ومن ذلك ايضا
 حجة اية او حرف من القرآن مجمع عليه كالعودتين بخلاف البسطة
 او زيادة حرف فيه مع اعتقاد انه منه فان قلت قد انكر ابن
 مسعود كون العودتين قرآنا فكيف يكفرنا فيها قلت قال النووي
 في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فل فيه
 جواب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه ان لم يستقر الاجتماع
 عند انكاره على كونها قرآنا واما الآن فقد استقر وصارت
 قرآنيتهما معطوطة من الدين بالضرورة فكفرنا فيها عالما كان
 او اميا مخالفا للمسلمين على ان ما روى من انكاره انما هو انكار
 لرسمهما في مصحفه لا كونهما قرآنا كما قاله الشيخ ابو علي بن ابي
 هريرة والقاضي ابوبكر الباقلاني لانه كانت السنة عنده
 ان لا يثبت في المصحف الا ما امر النبي صلى الله عليه وسلم باثباته

او كتبه ولم يجده كتب ذلك ولا سمع امر به وفي وجه
 حكاة القاضي حسين في تعليقه انه يلحق بسبب النبي صلى الله عليه
 سب الشيخين وعثمان وعلي رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق
 ومن سب الشيخين او الحسين ي كفر او يفسق وجمان كذا
 في النسخة وصوابه الخنئين بجمع فوقية فنون يعني عثمان
 وعلي رضي الله تعالى عنهما وعبارة البغوي من انكر خلافة ابي بكر
 يبدع ولا يكفر ومن سب احدا من الصحابة ولم يستحل يفسق *
 واختلفوا في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي ينبغي
 ان يكون الخلاف اذا سبه لامر خاص به اما الواسية لكونه محابيا
 فينبغي القطع بتكفيره لان ذلك استغفار بحق العجبة وفيه
 تقرض بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي انه صلى
 الله عليه وسلم رأى ابو بكر وعمر فقال هذان السمع والبصر وهكذا
 القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام
 انه قال يقول الله تعالى من اذى لي وليا فقد اذنته بالحرب وفي
 رواية فقد استحل محارمي ولا شك انا بتحقيق ولاية العشر
 فمن اذى واحدا منهم فقد بارز الله تعالى بالمحاربة فلو قيل يجب
 عليه ما يجب على المحارب له يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من
 تحققت ولائته باخبار الصادق اه وما بحثه من القطع بالتكفير
 ظاهر نفلا ومعنى ومن الاحاق بالمحارب ظاهره لئلا لا نفلا
 وسياتي لذلك بسط آخر ومن ذلك ان يستحل محاربا بالاجماع
 كالحرب والواط ولو في مملوكه وان كان ابو خنيفة لا يرى الحدة

لان ماخذ الحرمة عنده غير ماخذ الحد او يحرم حلالا بالاجماع
 كالنكاح او ينفي وجوب مجمع على وجوب ركعة من الصلوة الخمس
 او يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كدلالة سادسة
 يعقده فرضيتها كفرضية الخمس ليخرج وجوب معتقده الورع
 ونحوه كصوم شوال هذا ما ذكره الرافي نراه النورى
 في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا اجمد جمعا عليه يعلم
 من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه تضام لاخلاف مالا
 يعلم كذلك بان لم يعرفه كل المسلمين فان حجه لا يكون كفرا ام
 ومازاده ظاهرا ونجى بالمجمع عليه الضرورى كاستحقاق بنت
 الابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المنعة فلا يكفر
 جاحدهما كما بينته في شرح الارشاد ومع بيان انه هل الكلام
 في جاحدهما جهلا او عنادا ومع بيان رد قول البلقيين ان نكاح
 المنعة معلوم من الدين بالضرورة وانه قد استحلل الدماء
 والاموال مما لم ينشأ عن تاويل ظنى البطلان كما ويل البغاة
 والضرورى امثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى
 ومن ذلك ايضا ما لواقع اهل عصر على حادث فانكارها لا يكون
 كفرا ومحل هذا كله في غير من قرب عهد بالاسلاك او نشأ
 ببادية بعيدة والاعرف الصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما
 يظهر لان انكاره مح فيه تضليل للامة وسياتي عن الروضة
 عن الفاضل عياض ان كل ما كان فيه تضليل للامة يكون كفرا
 ثم ما ذكره الشيخان كالاصحاب في استحلال الخمر استبعد الاما

بأننا لا تكفر من رد اصل الإجماع ثم أول ما ذكره بما إذا قصد
المجيبين على أن التحريم ثابت في الشرع ثم حمله فإنه يكون ردًا
للشرع قال الرافعي وهذا إن صح فيلجئ مثله في سائر ما حصل
الإجماع على افتراضه أو تحريمه فنفاه وأجاب عنه أبو القاسم
الزحناقي بأن ملحظ التكفير ليس مخالفًا للإجماع بل استباحة
ما لم تحرم من الدين ضرورة ولذا قال ابن دقيق العيد سائل
الإجماع أن صحبها التواتر كالصلاة كفر منكرها مخالفة
التواتر لا لمخالفة الإجماع وإن لم يصبها التواتر فلا يكفر
نافية و فرق الزركشي بين تكفير منكر الإجماع أي الجمع عليه
وعدم تكفير المنكر اصل الإجماع بأن منكر الحكم موافق لم يكن الإجماع
حجة ثم انكر اثره المرتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الأصل فإنه
لم يوافق على شيء البتة اهـ وفي فرقة نظر لاقتضائه أن منكر
الحكم لا بد أن يسبق منه اعتراف بحجية الإجماع وهو خلاف قضية
اطلاقهم وأن من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وإن لم يكن الحكم
ضروريًا وليس كذلك فالذي يتجه هو ما أشار إليه الجواب
الأول من أن ملحظ التكفير انكار الضروري سواء سبق منه الإصرار
بحجية الإجماع أم لا فإن قلت هل بقي من فرق آخر بين انكار
اصل الإجماع حيث لم يكن كفرًا وانكار الحكم المجمع عليه الضروري
حيث كان كفرًا قلت نعم ونقدم قبله مقدمه وهي أن النظام
وغيره إنما انكروا كون الإجماع حجة زعمائهم أنه لا يستحيل
الخطأ على أهل الإجماع وأنه لا دليل على عصمتهم قطعا

اذما استدلل به على ذلك يحتمل التأويل فالاجماع الذي انكروه
 هو مطابق العلماء على تفرقهم وكثرتم على راي نظري وهذا ليس
 كما نكارى الضرورى الذى هو مطابقا بقوم على الاخبار عن محسوس
 على نقل الثواتر وذلك قطعى بحصول العلم الضرورى به والقدح فيه
 يسرى الى ابطال الشريعة من اصلها فطابق العلماء على راي واحد
 نظري لا يوجب العلم القطعى الا من جهة الشرع فلم يكن انكار كونه
 من اصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بحجته كقرا
 على الاصح بخلاف انكار الضرورى فانه يجزى الى انكار الشريعة
 بل الشرايع كلها فمن ثم كان كقرا كما تقر فاتفق الفرق بين انكار
 اصل الاجماع او كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى وبقوته
 يعلم رد نظير الغزالي في كفر جاحد الجمع عليه بان الظن انكر
 كون الاجماع حجة فيصير مختلفا فيه ووجه رده ان النظام
 لا ينكر الحكم كامر على التزل فهو هذا الانكار مبني على ضال فلا
 نظر لانكاره ولا خلافة فان قلت نافي حكم الاجماع اخف
 حالا من جاحد الجمع عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف
 بخلاف الثانى فان المجد يقتضى سبق الاعتراف والاعتقاد
 قلت اذا ناملت ما سبق من التحرير علمت ان المحظوظ والكفيع
 انما هو انكار الضرورى المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار
 الاجماع من اصله او حجته او الجمع عليه الغير الضرورى فانه
 لا يكون كقرا خلافا لما يوهبه كلام بعض المناخرين ومما
 يوضح هذا المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع

انكاره الى انكار شريعة من الشرايع كالنكار غزوة تبوك او وجود
 ابي بكر وعمر وقتل عثمان وخلافه على وغير ذلك مما علم باللفظ
 ضرورة وليس في انكاره جملة شريعة لا يكون انكاره ذلك كفرا
 اذ ليس فيه اكثر من الكذب والقناد كالنكار بشام وعباد
 وقعة الجبل ومحاربة على من خالفه نعم ان اقترن بذلك اتهام
 للناقيلين وهم المسلمون اجمع كفرا في الشفا وغيره لسريانه الى
 ابطال الشريعة وليس هذا كمنكر اصل الاجماع لانه لا يتم جميع
 المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم على شيء
 وان رجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين او حكم من احكامه
 كالنكار لفوارج حديث الرجم فان كان لانكارهم الرجم كفرا لانه
 حكم من احكام الشريعة مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة وان
 انكروا واقعة واعترفوا بان الرجم ثابت في هذه الشريعة
 بدليل آخر لم يكفروا ما لم يقترب بذلك اتهامهم للناقيلين وهم
 المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا الذي قررته وانحصرت قواعدهم
 ظهر لك انه الحق بالاعتماد والنصوب مما ذكره بعض المتأخرين
 وغيرهم في هذا المحل وسياق لهذا البحث زيادة تحقيق وتيقن
 وفي تعليل البغوى من انكر السنن الاربعة او صلاة العيدين
 يكفر والمراد انكار مشروعية لانها معلومة من الدين بالضرورة
 ولو انكر هيئة الصلاة زعموا انها لم ترد الامة وهذه الصفا
 والشرط لم ترد بنص جلي متواتر كمن ايضا اجما عاكما يؤخذ من
 كلام الشفا قال القبولي ومن ذلك اي جحد الضرورى ان

يعقله في شيء من المكوس ان الحق قال ويحرم تسميتها بذلك اسم
 وقضيته ان محرم تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهذا
 ظاهر في نحو هذه المسئلة مما فيه ضرب من التأويل وهو اخذ
 الامام له على نية الزكاة اما فيها لا تاويل فيه بوجه فينبغي
 ان يكون تسميته حاكفا ومن المكفرات انظر ان يرضى بالكفر
 ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام ان يلفنه كلمة الاسلام
 فلم يفعل او يقول لا اصرحتي افرغ من شغلي او خطبتي لو كان
 خطيبا وكان يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيها
 يظهر وكلام الحليمي الآتي قريبا قد يدل على ان اشارته عليه
 بان لا يسلم اذا كانت تكون عدوه فيشير عليه بما يكره وهو الكفر
 ويمتنع عما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظر والذي يظهر انه
 يكفر بذلك وان قصد ما ذكر لانه كان متسببا في بقاءه على الكفر
 وليس هذا كمسئلة الحليمي الآتية خلافا لمن توهم لان تلك فيها
 مجرد تمتي فقط وهذه فيها تسبب البقاء على الكفر ويشير على مسلم
 بان يرتد وان كان مريدا للردة كما هو ظاهر او يكرهه على الكفر
 على الاصح او يطلب منه او من كافر الكفر كما صرح به الامام حيث قال
 في يهودى تنصرفنى قول يطالب بالاسلام او بالعود على ما كان عليه
 والتعير عن هذا القول يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي ان يقال
 هو مطالب بالاسلام او بالعود الى اليهود فان طلب الكفر كفى
 انتهى بخلاف ما لو قال لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لا ذر قد
 الله الايمان فانه لا يكون كفرا على الاصح لانه ليس مرضى بالكفر

وانما هو دعا عليه بتشديد الامر والعقوبة عليه هذا ما ذكره الشنكان
وانت خبير من قولها لانه ليس مرضى بالكفر انما محل ذلك
ما اذا لم يذكر ذلك مرضى بالكفر والا كفر قطعا والذي يظهر
من فحوى كلامهما انه لو اطلق ولم يقله على جهة الرضى بالكفر ولا على
جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر ولو رضى كافر
بالاسلام او اكره كافرا اخر عليه او عزم عليه في المستقبل لم يكن
بذلك مسلما ويفرق بما مر في الغرم على الكفر والعزم على فعل كبيرة
وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب معهم الخمر ويأكل
لحم الخنزير اذا ارتكاب كل ان المحرمات ليس كفرا ولا يستلزم بها اسم
الايمان بل اسم المدح كقبي ودين وولي ومخلص وموفق على
الاطلاق فاذا مات فاسقا لا يخلد في النار خلافا للنوارج
فانهم يحكون بكفره وللمعتزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
ولا كافر الفسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ونعنا وصفه باسم
مدح ما ذكره مطلقا او مقيدا (تنبيه) ما ذكر في مسألة عدم التلقين
وفي الاشارة هو ما نقله الشنكان في الروضة واصطفاها عن المنوي وآراءه
وهو المقدم وبر جرمة البغوي واما ما في باب الفصل من المجموع
من ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعيف بل الفوق الاول
كما قاله الزركشي خلافا لقول الاذري والتصويب ظاهر منها سوى
اشارته بانه لا يسلم ومن جرمة ايضا بالكفر في ذلك الفخر الرازي
ونقل من بعض العلماء انه ينبغي له ان لا يطول المدعى في كلمة لا يحصل
الانشغال من الكفر الى الايمان على اسم الوجوه وما ذكر في مسألة

فان قيل لا يخلو هذا القول
فان قيل لا يخلو هذا القول
فان قيل لا يخلو هذا القول

لا رقة الله الايمان استشكل بما اذا قال لمسلم يا كافرا بل لا قول
 ويجاب بان الكفر ثم ان ما جاء من تسمية الاسلام ككفر كما مروها
 ليس فيه ذلك وبهذا يزيد اتجاه ما قدمته من انه لو طلب
 ذكر ذلك للرضا بالكفر كان كافرا ويؤيد ايضا ما دل عليه كلام
 الحلبي من انه لو تمنى مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما يتمنى الصديق
 لصديقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما
 يتمنى العدو لعدوه ما يستغفله لم يكفر فاذا اسلم عدوه الكافر
 فخرن المسلم لذلك وتمنى انه لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لا يكفر
 لان استغياحه الكفر هو الذي يحمله على ان يثناه له واستحسانه
 الاسلام هو الذي يحمله على ان يكرهه له وانما يكون تمنى الكفر
 على وجه الاستحسان لو قد تمنى موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم
 ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمني فدعى الله بذلك بقوله ربنا
 اطعن على مواطع واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا
 العذاب الاليم فلم يضر ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا زجره
 عنه اتم لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس
 يشترع لنا ولانه يجوز ان موسى على نبينا وعليه وعلى سائر
 الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام علم عدم ايمانهم
 فساله قصدا والكلام فيمن انطوت عليه عاقبه وقد يجاب
 بانه وان كان شرعا لمن قبلنا الا انه لم يجرى في شرعنا ما يجال له
 فيكون حجة على الخلاف وبان الاصل في السؤال طلب حصول
 ما ليس بمحاصل فلا ننظر الاحتمال المذكور على انه ورد في القصة

من الايمان فكيف لا ينشأ عند انتفاؤها لان المجموع المركب من
 امور اذا انتفى واحد منها لا بد وان ينشأ ذلك المجموع فاذا
 كان العمل اخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفاؤه في حق
 الفاسق ومحاول ابن التلمساني الجواب فقال واظن
 بالشافعي انه لم يحكم على الفاسق بخروجه عن الايمان لكن
 لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه
 عن الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعده وان كان
 يلزم من قوله ان الايمان عبارة عن مجموع الامور الثلاثة
 الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صريحا واما المعتزلة فقد طردوا
 اصلهم لانه لما كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان قالوا
 الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع
 في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله ام واقول قد ييسر الله تعالى
 حله بما هو على وهو ان يقال في جوابه ان الشافعي رضي الله تعالى
 عنه يقول ان الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها
 فان اريد الايمان الكامل كانت الاعمال داخلة في مسماه ولزم
 انتفاؤه بانتفاؤها وانتفاء بعضها وصدق آخ على الفاسق
 انه ليس بمؤمن بهذا الاعتبار وان اريد الايمان المتكامل بالجملة
 من النار المشار اليه بقوله تعالى اخر حوا من في قلبه مثقال حبة
 من ايمان فالاعمال ليست داخلة في مسماه اذ هو التصديق
 بالقلب مع النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاؤها
 انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من اهل الجنة

فلم ان مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الاليهام
وان الشافعي رضي الله تعالى عنه لم يقل بان الايمان بسائر
النواع عبارة عن مجموع الامور الثلاثة اعني التصديق بالقلب
والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يؤولهم كلام ابن
التمساني لاضنا ولا صريحا واعلم ان الشيخين قالوا في كتب
اصحاب ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اعتنا انهم بتفصيل الاقوال
والافعال المقتضية للكفر واكثرها مما يقتضي اطلاق اصحابنا
الموافقة عليه واعترضها الزركشي اخذ من كلام شيخه الاذري
وغيره بان اكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق اصل ابي حنيفة
فانصرح عنه انه قال لا كفر احدا من اهل القبلة بذهب ولا
يجوز الا فباذلك لا على مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه
لسكوت الراعي عنه ولا على مذهب ابي حنيفة لان ذلك مخالف
لعقيدة ومن قواعده ان معناها صلا محققا وهو الايمان فلا
نرفعه الا بيقين مثله يضاده وغالب هذه المسائل موجودة
في كتب الفناوى الحنفية ينقلونها عن مشايخهم وكان المتورعون
من متأخري الحنفية يكررون اكثرها وينسخونهم ويقولون
هو لا يجوز تقليدنا لانهم غير معروفين بالاجتهاد ثم
لم يخرجوها على اصل ابي حنيفة لانه خلاف عقيدة تلميذته
لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل منا ومنهم
فيخاف عليهم ان يكفروا لانهم كفروا مسلما ونحن لا نكفر الا من شاق
النبي صلى الله عليه وسلم وانكر ما يعلم بالضرورة من شرعه

انه من الدين ام ولا يخفى عليك ان الشخين هما الحجة و على
 ما قاله الممول وان تقبلا بمثل هذه الكلم والعبير المقتبين
 لذلك والثالث هذه الكلمات حيث وافقوا الشخين على اكثرها
 بل وقالوا في كثير مما قال النورى عفا الله تعالى عنه وصدقه
 الرافعي انه ليس يكفر ان الصواب انه كفر واستعلم ذلك جميعه
 ان صدق تأملك ما سأ عليه عليك ما تقر به عينك ولا تجد
 في كتاب غير هذا الكتاب فان اكثر ما مر وما يأتى لم ارا احد انقض
 له والحمد لله القوي والقدير سبحانه عليه توكل واليه انيب
 فحيث ما سكنتنا على شئ من هذه المسائل صحت نسبه لمذهب
 المشافعي وجاز الاقناب ما لم يتفق المناخرون على خلاف
 ما سكنتنا عليه ثم للمفتي ان يفتي بما اتفقوا عليه واما
 مذهب ابى حنيفة وكونه يقتضيها او لا فلا شغل لنا به فذلك
 المسائل ما لو نخر باسم من اسائه تعالى او بامر او بوعده او بوعده
 كذا ففلاهم عنهم وافراده وهو ظاهر حل الا ان محل ما ذكر كما
 يعلم مما ياتي فيمن لا يخفى عليه نسبه ذلك اليه سبحانه وتعالى
 ولا سيما الاسماء المشتركة فيستفسر ويعمل بتفسيره ومنها
 لو قال لو امرني الله بكذا لم افعل او لو ضارت القبلة في هذه
 الجهة ما صليت اليها كذا ففلاهم عنهم ايضا وقراه وبحث
 الاذرى انه ياتي فيها التفصيل الاتي في ان اعطاني الله
 الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لو قال لو امرني
 الجنة ما دخلتها اقرهم الرافعي مراد في الروضة قلت مقتضى

مذهبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب اتم
 وفصل غيره بين ان يقوله استخفا او اظهرا للعناد
 فيكفروا لا فلا وهو متجه ويؤيد ما ياتي في مسئلة قلتم
 اظفارك ومنها لو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله لو اخذ
 فقال لو اخذني الله بهامع ما في من المرض والسدة ظلمني
 او قال الظلم هذا فقد ير الله تعالى فقال الظالم انا افعل
 بغير تقدير الله كفر ولو قال لو شهد عندي الملائكة والانبيا
 بكذا ما صدقتهم كفر كذا لفلا عنه واقراء وهل لو قال
 الملائكة فقط او الانبياء فقط يكفر ايضا الذي يظهر نعم
 لان ملحظ الكفر لا يخفى نسبة الانبياء او الملائكة الى الكذب
 فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت اجمعوا على العصمة من
 الكذب ونحوه والذي يظهر ايضا ان لو قال الرسل بدل الانبياء
 كان كذلك وهل قوله لو شهد عندك جميع المسلمين ما صدقتهم
 كذلك اولا الذي يظهر نعم لامر من ان الشرع دل على عصمتهم
 من الاتفاق على الكذب ومنها لو قيل قلم اظفارك فانه سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان سنة
 كفر اقرهم الرافي نراد النور عفا الله تعالى عنه في الرضة
 المخارطة لا يكفر بهذا الا ان يقصد استهزاء اتم وما اختاره
 متقين وكقص الاظفا رسلق الرأس كما صرح به الرافي عنهم
 واقوم لكن محله ان كان في نسك والافلا لا اختلاف العلى
 في كراهته ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال

الذي يظهر ان هذا الجار مجمله
 وكان الاولى ان يقول اني بدل اتم
 او على علم القليلين على ضا من
 الشرح دل على عصمتهم من الكذب
 او على من الكذب بقلبي ما في
 او على بان قوله من الاتفاق
 على تقدير اني بانهم متقين
 اتم وهو حسن

انه من الدين ام ولا يخفى عليك ان الشخين هما الحجة و على
 ما قاله المعول وان تقبلا بمثل هذه الكلم والعبير المتقنين
 لذلك والفاثلين لهذه الكلم ت حيث وافقوا الشخين على اكثرها
 بل ووافقا كثير مما قال النورى عفا الله تعالى عنه وصدق
 الرافعى انه ليس يكفر ان الصواب انه كفر واستعمل ذلك جميعه
 ان صدق تأملك ما سأل عليه عليك ما تقر به عينك ولا تجد
 في كتاب غير هذا الكتاب فان اكثر ما مر وما يأتى لم ارا احد القرض
 له والحمد لله الوهاب القوى والقدر سبحانه عليه توكل واليه انيب
 فحث ما سكتنا على شئ من هذه المسائل صحت نسبه لمرهب
 المشافعى وجاز الاقناب به ما لم يتفق المأخرون على خلاف
 ما سكتنا عليه ثم للفتى ان يغنى ما اتفقوا عليه واما
 مرهب في حيفه وكونه يقتضيه او لا فلا شغل لنا به فذلك
 المسائل ما لو تخبر باسم من اسماة تعالى او بامره او بوعده او بوعده
 كذا نقلاه عنهم وابعاده وهو ظاهر على الا ان محل ما ذكر كما
 يعلم ما يأتى فيمن لا يخفى عليه نسبه ذلك اليه سبحانه وتعالى
 ولا سيما الاسماء المشتركة فيستفسر ويعمل بتفسيره ومنها
 لو قال لو امر في الله بكذا لم افعل او لو ضارت القبلة في هذه
 الجهة ما صليت اليها كذا نقلاه عنهم ايضا وقرأه وبحث
 الاذرى ان يأتى فيها التفصيل الاتى في ان اعطاني الله
 الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لو قال لو اعطاني
 الجنة ما دخلتها اقرهم الرافعى مراد في الروضة قلت مقتضى

مذهبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب اتم
 وفصل غيره بين ان يقوله استخفافا او اظهارا للعناد
 فيكفر ولا فلا وهو متجه ويؤيد ما ياتي في مسئلة قلتم
 اظفارك ومنها لو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله لو اخذ
 فقال لو اخذني الله بها مع ما في من المرض والشدة ظلمني
 او قال المظلم هذا تقدير الله تعالى فقال الظالم انا افعل
 بغير تقدير الله كفر ولو قال لو شهد عندي الملائكة والانبيا
 بكذا ما صدقتهم كفر كما نفلاه عنهم واقراء وهل لو قال
 الملائكة فقط او الانبياء فقط يكفر ايضا الذي يظهر نعم
 لان ملحق الكفر لا يخفى نسبة الانبياء او الملائكة الى الكذب
 فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت اجمعوا على العصمة من
 الكذب ونحوه والذي يظهر ايضا ان لو قال الرسل بدل الانبياء
 كان كذلك وهل قوله لو شهد عندك جميع المسلمين ما صدقتهم
 كذلك اولا الذي يظهر نعم لامر من ان الشرع دل على عصمتهم
 من الاتفاق على الكذب ومنها لو قيل قل اظفارك فانه سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان سنة
 كفر اقرهم الرافي نراد النوى عفا الله تعالى عنه في الرخصة
 المخارطة لا يكفر بهذا الا ان يقصد استهزاء اتم وما اخاره
 متعين وكقص الاظفار سلق الرأس كما صرح به الرافي عنهم
 واقوه لكن محله ان كان في نسك والا فلا لاخلاف العلم
 في كراهته ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال

الذي يظهر ان هذا العبارة محمولة
 على الاول ان يقول اني بدل ان
 وكان الاول ان يقول اني بدل ان
 او على ان يكونوا على غير ما في
 الشرع دل على عصمتهم من الكذب
 او على ان يكونوا على غير ما في
 الشرع دل على عصمتهم من الكذب
 او على ان يكونوا على غير ما في
 الشرع دل على عصمتهم من الكذب

فلا ن في عيني كاليهودي والنصراني في عين الله اوبين يدي
 الله تعالى فمنهم من قال هو كافر ومنهم من قال ان اراد الجارحة
 كفروا فلا قالوا ولو قال ان الله جلس للانصاف او قام
 للانصاف فهو كافر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه
 وقد اراد الخصم ان يحلف بالله فقال لا اريد الحلف بالله
 تعالى انما اريد الحلف بالطلاق والعناق والصحيح انه لا يكفر
 واختلفوا فيمن نادى رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخره
 الكاف التي تدخل للتصغير بالجمية فقيل يكفر وقيل ان
 تعد التصغير كفرن كان جا هلا لا يدري ما يقول ولم يكن
 له قصد لا يكفر واختلفوا فيمن قال رؤيتي اياك كروية ملك
 الموت والاكثر على انه لا يكفر اتم كلام الشيخين رحمهما الله
 تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون ان
 المجسمة لا يكفرون لكن اطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل
 الاول على ما اذا قال الواجب كالجسم لان النقص اللازم على
 الاول قد لا يستلزمونه ووراء لازم المذهب غير مذهب بخلاف
 الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والانصال
 فيكون كفرن ان ثبت للقديم ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من
 الدين بالضرورة استفاؤه عنه ولا ينبغي الوقف في ذلك
 وبذلك علم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني
 ومسئلة القيام والجلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة
 التصغير هو الذي يتجه والاوجه ما قاله اصغرهم في مسألة

والثاني على ما اذا
 قالوا الجسم كالا
 ص

رؤية ملك الموت ومنها قال الرافي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن
 على ضرب الدف او القضيبة وقيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو
 كفر واختلفوا فيمن خرج لسفر فصاح بالحق فجمع هل يكفر
 انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل
 الثلاث اهـ واعترض بقوله في الثانية لتضمن قوله نعم
 تكذيب النص وهو قوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها
 الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من
 ارضى من رسل ولم يستثن الله غير الرسول وبجواب بان
 قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه بكونه
 يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده
 لغيرهم من الصديقين على ان في الآية الثانية قولان الاستثنا
 منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخواص يجوز ان
 يعلموا الغيب في قضية او قضايها كما وقع لكثير منهم واشتهر
 والذي اخص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفاتيح الغيب
 المشار اليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث
 الآية وينتج من هذا التقرير ان من ادعى علم الغيب في قضية
 او قضايها لا يكفر وهو محل على ما في الروضة ومن ادعى علمه في
 سائر القضايا كفر وهو محل على ما في اصلها الا ان عبارته
 لما كانت مطلقة تشتمل هذا وغيره ساغ للنووي الاعتراض عليه
 فان اطلق فلم يرد شيئا فالوجه ما اقتضاه كلام النووي
 فاعلم الكفر ثم رأت الاذرى قال والظاهر عدم كفره عند

الاطلاق في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب اعم ومراده
 بجميع الصور مسألة الطالب ليمين خصمه وما بعدها وما ذكره
 في الاطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الوجه ما قد
 من عدم الكفر ومنها قوله لو كان فلان نبيا ما آمنت به وقوله
 ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا في كفر كذا اقراه قال الاسنوي
 الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما النافية قبلها وهو
 كذلك في بعض نسخ الراقي وفي بعضها ما آمنت باثبات ما وهو
 الصواب اعم وما ذكرانه الصواب ظاهر ويترك بينهما بان الاول
 فيه تعليق الايمان به على تعليق كونه نبيا وهو تعليق صحيح لما فيه
 من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق عدم الايمان به على
 كونه نبيا ففيه تنقيص لمرتبة النبوة حيث اراد تكذيبها
 على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه والذي يظهر
 انه لو قال ان كان ما قاله النبي الغلاة في صدقا نجون او كفر كذا به
 او نحو ذلك يكون كفا الايض ولا يشترط ذكر جميع الانبياء ولا ان
 يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بان عن وحي فان قلت للانبياء
 الاجتهاد وجرى قول في انه يجوز عليهم الخطا في الاجتهاد فاذا
 قال ذلك في شيء يحتمل كونه ناسئا عن اجتهاد لا وحي كيف
 يكفر به قلت القول بعدم الكفر ح وان كان له نوع من
 الظهور لكن القول بالكفر اظهر لان الاثبات بان التي هي
 للشك والتردد في هذا المقام تشعربترده في طرق الكذب
 الى ذلك النبي وهذا كفر على ان القول بجواز الخطا عليهم

لم يتقدم قول بعيد مجور فلا يلتفت اليه وعلى التزل (فقله)
 ان كان صدقا يدل كما تقرر على تروده في الكذب وهو غير الخطا
 لان الخطا ذكر خلاف الواقع مع عدم التعمد بخلاف الكذب فانه يدل
 شرعا على الاخبار بخلاف الواقع نعم افتحمة الكفر بذلك وان قلنا
 بهذا القول البعيد المجور لان قوله ان كان صدقا لا ينافي بناؤه
 عليه لما تقرر وانضم والله الحمد (ومنها) قوله لا ادري انما النبي
 صلى الله عليه وسلم انسيا او جنيا او قال انه جن او صغر عضوا
 من اعضائه على طريق الاهانة كذا اقراه واعترض بان الحلبي
 صرح بخلاف ذلك في الاولى حيث قال من آمن به عليه الصلوة والسلام
 وقال لا ادري اكان بشرا ام ملكا ام جنيا لم يضره ذلك ان كان
 من لم يسمع شيئا من اخبار صلى الله عليه وسلم سوى انه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما لو لم يعلم انه كان شابا او شيخا مكميا
 او عرقيا عربيا او اعجميا لان شيئا من ذلك لا ينافي الرسالة
 لا يمكن اجتماعها بخلاف من قال آمنت بالله ولا ادري اهو
 جسم ام لا لان الجسم لا يمكن ان يكون الها ام (وفي امالي
 الشيخ عز الدين) عن ابى خيفة ان من قال او من بالنبي صلى
 الله عليه وسلم واشك في انه المدفون بالمدينة وانه الذي نشأ
 بمكة او من الحج الى البيت واشك في انه البيت الذي بمكة
 لا يكون كافرا في جميع ذلك قال الشيخ والحق المتفصيل
 انكفروا في البيت دون ما عداه وذلك لا ينافي ان يكون كافرا
 لا يعلم انه من الدين بالضرورة لا بما علم سواه اكان من الدين

ولا يكون النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ بمكة
 امر معلوم بالضرورة ولكن ليس من الدين لاننا لم ننعقد به فيكون
 جاحده كجاحد بعد ادومصر فانه يكون كاذبا لا كافرا فاما البيت
 فلان الامة اجمعت على التكليف بعين هذا البيت ومتعلقة من
 الدين لانه اما شرط في الحج او ركن فيه واياما كان يكون من الدين
 فجاحده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا اهر
 وسياتي عن الروضة عن الفاضل عياض ما يرد كلامه كما ستعلم
 وبخبر بعض المناخين بكفر من اعترف بوجوب الحج ولكن
 قال لا ادري اين مكة ولا اين الكعبة ولا اين البلد الذي يستقبله
 الناس ويحجونه هل هي البلدة التي حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ووصف الله تعالى في كتابه لانه مكذب الا ان يكون هذا
 الشخص قريب عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنه قال ولما
 تكفر لا تكاره التواتر فانه لو انكر بعض غزوات النبي صلى الله عليه
 وسلم او نكاحه بنت سفيان عمر او وجود ابي بكر وخلافته لم يلزم
 منه كفر لانه ليس مكذبا باصل من اصول الدين بحج التصديق
 به بخلاف الحج والصلاة واركان الاسلام اوائت خبيرين قول
 الحكمي ان كان لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم وما
 ياتي ثم من قول هذا المناخر الا ان يكون هذا الشخص قريب
 عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنه ان محل ما قاله الشيخان
 من تكفير من قال لا ادري اكان النبي انسيا او حيا فمن هو
 مخالف للمسلمين لان قوله ذلك ينفي عن تكذيب القرآن والسنة

وهو من الغفلة التي
 لا تدركها العقول
 ولا تدركها القلوب
 ولا تدركها البصائر

الإجماع بخلاف قريب العهد الذي لم يكن مخالطاً للمسلمين فإنه
لا يكفر بالتردد في شيء مما روي لا بانه نكارة كما يؤخذ مما يأتي عن
الروضة عن القاضي عياض لعذرهم وهل قول المخالط للمسلمين
لا أدري أكان شيخاً أو شاباً ميكياً أو عراقياً عربياً أو عجمياً أو أمة
الذي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يأتي فيه هذا التفصيل أو لا
يكفر به مطلقاً للنظر فيه محال وقضية كلام الحلبي الأول وقضية
كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجد بأن التردد في ذلك
لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه أنسياً أو حياً
فإن قلت ينافي ذلك ما سياتي عن الروضة عن القاضي عياض أن
من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسوداً وتوفي قبل أن يلبس
أو قال ليس بقبر شي كفر لانه وصفه بغير صفة فيه تكذيب
له قلت يمكن الفرق بانه هنا لم يحرم بذلك وإنما تردد فيه
مخالف ثم فانه حرم بذلك وجزم به يستلزم التكذيب لمن هو
بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكر
هنا كان كفراً قياساً على ذلك لكن سيعلم مما يأتي ثوان الأوجه
أنه حيث كان مخالطاً للمسلمين حتى ظن به علم ذلك كفر بانه نكارة ذلك
وبالتردد فيه ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال
كان أي النبي صلى الله عليه وسلم ضوئيل الظفر واختلفوا
فمن صلى بغير وضوء متعمداً أو مع ثوب نجس أو إلى غير القبلة
فمنه قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفران ثم
أما واعتزضه الأسنوي وغيره بانه لا ينبغي أن

يكفر وان استحل ذلك لما نقله في المجموع عن جمع من المجتهدين ان
 إزالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والاعتراض بنجته للخلاف
 المذكور بل ذلك قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه
 فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال الاذرعى
 وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة الجنابة فقد ذهب الشيعي وغيره
 من السلف الى جوازها بغير وضوء ونسب للامام الشافعي
 رضى الله تعالى عنه وان كان غلطا ولم يتعرض الشيخان ولا
 غيرهما لما رايت للراجح في المسئلة الاولى اعنى قوله طويل كظفر
 والذي يظهر انه ان قال ذلك احتقار له صلى الله عليه وسلم
 او استهزاء به او على جهة نسبة النقص اليه كفروا الا فلا
 بل يعزى التعزير الشديد ومنها لو تنازع اثنان فقال احدهما
 لا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول لا يعنى من جوع كفر
 ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفرا وقال وهو
 يتعاطى قدح الخمر او يقدم على الزنا لم يسم الله استخفافا باسم
 الله تعالى كفر كذا اقراه واعتزضا بان ابا حنيفة صح عنه
 انه قال لا كفر احد من اهل القبلة بذنوب وهذا الاعتراض
 في غاية السقوط اما اول فلانا وان سلمنا ان ابا حنيفة
 وان صحح بكونه غير كفر كما لا ننظر اليه لان الشيخين
 وكفى بها حجة وضياه واما ثانيا فان كلام ابي حنيفة
 لا ينافي ذلك لما من ان الاستخفاف بخوامر تعالى او تقصير

اسمه كفر عندهم فاولى الاستخفاف باسمه على ان قول ابن حنيفة
المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبنا ذلك ايضا والتكفير
هنا لربيات من حيث ارتكاب الذنب بل من حيث استخفافه
باسم الله المستلزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف
احد في التكفير به ومنها لو قال لا اخاف القيمة كفر كذا اقره
ومحله ان قصد الاستهزاء اما اذا اطلق او لمح سعة عفو الله
تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر ومنها ما قالوا لا عنده
واختلفوا فيما لو وضع متاعه في موضع وقال سلمة الى الله
تعالى فقال لله آخر سلمة الى من لا يتبع السارق اذا سرق
وله من جاحشين والذى يظهر انه ان قال ذلك على جهة نسبة
العجز اليه سبحانه وتعالى كفر وان اراد سعة حلمه تعالى على
السارق او اطلق لم يكفر ثم رأت الاذرى قال الظاهر انه
لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق اى لستره اياه
ونحو ذلك نعم ان ظهرت منه قرينة استخفاف فالتكفير
ظاهر ومنها لو حض جماعة وجلس احد هم على مكان رفيع
تشبهها بالمذكورين فسألوا المسائل وهم يصحكون ثم يضربون
بالجراف او تشبه بالمعلمين فاخذ خشبة وجلس القوم حوله
كالصبيان فضحكوا واستهزؤا وقال قصعة من تريد خير
من العلم كفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسئلتى
التشبيه اه ولا يفتر بذلك وان فعله اكثر الناس حتى من له
نسبة الى العلم فان فاعله يصير مرتدا على قول جماعة وكفى هذا

خسار وتقريرا وظاهر كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله
 تعالى عنه التقرير على المسئلة الثالثة ولا يبعد ان يقيد بما اذا
 قصد الاستهزاء بالعلم بسائر انواعه او اراد انها خير من كل
 علم لشموله العلم بالله وصفاته واحكامه اما لو اراد العلوم
 التي لا تتعلق بالله وصفاته واحكامه فلا ينبغي ان يكون ذلك
 كفرا لانه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف
 ما اذا اطلق او اراد العلم المتعلق بالله او بصفاته واحكامه
 لان ذلك نص في الاستهزاء بالعلم وبالدين فكان كفرا ومنها لو دام
 مرضه واشتد فقال ان شئت توفي مسلما وان شئت توفي
 كافرا كفر وكذا الوابتي بمصائب فقال اخذت مالي واخذت
 ولدي وكذا وكذا وماذا تفعل ايضا او ماذا البقي لم تفعله ووجه
 الاول ما مر من ان تمى الكفر والرضا به كفر ووجه الثاني نسبة
 الله سبحانه الى الجور ومنها لو غضب على غلامه او ولده فغضب
 ضرا شديدا فقال له رجل الست تمسلم فقال لا معتقدا كفر
 ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زاد النووي
 عفى الله تعالى عنه قلت في هذا نظرا اذا لم ينو شيئا انتهى
 والنظر واضح فالوجه انه ان نوى اجابته او اطلق لم يكفر
 وان قال ذلك على جهة الرضا بما نسب اليه كفر ثم رايت
 الاذنى قال والظاهر انه لا يكفر اذا لم ينو غير اجابة الداعي
 ولا يريد الداعي بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصد
 من العاصي على سبيل السب والشتم للمدعو ويريد المدعو اجابة

دعائه بلبسك طلبا لمرضاة ابي ومنها لو اسلم كافرا فاعطاه
الناس أموالا فقال اسلم ليتنى كنت كافرا فاسلم فاعطى قال
بعض المشايخ يكفر زاد النوى عفا الله تعالى عنه قلت في هذا
نظرا لانه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في احاديث
صحيحة في قصة اسامة رضي الله تعالى عنه حين قتل من نطق
بالشهادة فقال له صلى الله عليه وسلم كيف تصنع بلا الله الا
الله اذا جاءت يوم القيمة قال حتى تمنيت اني لم اكن اسلمت
قبله يومئذ ويمكن الفرق بينهما وما اشار اليه اخير من
الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد فان ما هنا فيه
تصريح بتمني الكفر للدنيا واما اسامة رضي الله تعالى عنه
فلم يتمنه وانما واد انه لم يكن اسلم الا ذلك اليوم وحتى انه لم يكن
يقنله لانه لم يكن حريا عليه او ان الاسلام يجب ما قبله
فيسلم من تلك المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر
ولا تمنيه فيما مضى البتة لان سبب وده ما تقرر وكانه
استصغر ما كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك
في جنب ما ارتكبه من تلك الجناية لما حصل في نفسه من شدة
انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه ومنها قال الشيخان
نفلا عنهم لو تمنى ان لا يحرم الله الخمر وان لا يحرم المأكل
بين الاخ والاخت لا يكفر ولو تمنى ان لا يحرم الله تعالى
الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق كفر والضابط ان ما كان
حالا في زمان فتمنى حله لا يكفر ولو شهد الزنا رد على سوط كفر

واختلفوا فيمن وضع قلنسوة الجوس على راسه والصحيح
 انه يكفر ولو شد على وسطه حبلا فستل عنه فقال هذا زنا
 فلا كثر ون على انه يكفر ولو شد على وسطه زنا واودخل دار
 الحرب للنجارة كفر وان دخل لتخليص الاسرى لم يكفر زاد في
 الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسألة التمني وما بعدها
 اذا لم تكن نية ام اي فحث لم ينو يتمينه ذلك جميعه سوا
 حلالا في ملة ام لا ما يجزوا الكفر من نسبة الله سبحانه الى الجور
 او عدم العدل او نحو ذلك بتحريمه ذلك علينا لم يكفروا لا كفر
 وتمني تغيير الاحكام حرام كما صرح به الشافعي رضي الله تعالى
 عنه في الامرو حيث لبس نرى الكفار سوا ادخل دار الحرب
 امر لابنية الرضى بدينهم او الميل اليه او تهاونا بالاسلام كفروا لا
 فلا واعترض ما ذكره النووي في مسألة زى الكفار بان القاضى
 حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لو سجد لصنم في دار
 الحرب لم يحكم برده وان لبس نرى الكفار في دار الاسلام حكم
 برده ونقل في المطلب عن القاضى الارتداد في المستثنين
 لان الظاهر انه لا يفعله الا عن عقيدة ويحجب بمحل هذا الاطلاق
 على التفصيل الذي اشار اليه النووي وقد بينته وقول في
 او تهاونا بالاسلام هو ما صرح به الخوارزمي في كافيته حيث قال
 لو وضع على راسه غيارا هل الذمة تهاونا بالاسلام صار كافرا
 انتهى وقدم ابن الرفعة من قول الرافي السابق والصحيح انه اشارة
 الى وجه في قلنسوة وليس كافيها فان الرافي انما حكم

الخلاق فيه عن الخفية وهذه الفروع كلها من كتبهم ولم ينقل
 شيئا منها عن الاصحاب قال الاذريعي واعلم ان اكثر العامة
 يسمون ما يشد به الانسان وسطه من جل ونحوه زنا را
 ولا يتخيل في اطلاق هذا منهم كفراهم ومنها قال الشحان
 عنهم ولو قال معلم الصبيان اليهود خير من المسلمين بكثير
 لانهم يقضون حقوق معلم صبيا ثم كفروا ولو قال النصرانية
 خير من المجوسية كفروا ولو قال المجوسية شر من النصرانية
 لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية
 خير من المجوسية الا ان يريد انها اخف لو ما هم وظاهر كلامه
 تقرير الراجح على تقريره لهم في كفر المعلم لكن ينبغي ان يحمله
 ما اذا قصد الخيرية المطلقة فان اراد الخيرية في الاحسان
 للمعلم ومراعاته لم يكفر وان اطلق فهو محل النظر والاقرب
 عدم الكفر ومنها قالوا لا نعظم قالوا لو عظم السلطان فقال له رجل
 يرحمك الله فقال له آخر لا تعظم للسلطان هكذا كفرا الاخر زاد
 النووي عني الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا
 انتهى ووجهه ان يحتمل انه انما انكر عليه من حيث عدم
 تعظيمه للسلطان بل هذا هو الظاهر فان كان الانكار من حيث
 ان السلطان غني عن الرحمة او نحوه ذلك كان كفرا كما لا يخفى
 ومنها لو قالوا سقي فاسق ولد خرا فشرقناؤه الدرهم
 والسكر كفروا قال قلت الصواب انهم لا يكفرون ومنها
 لو قيل لعبد صل فقال لا اصلي فان الثواب يكون لمولاي

كفر أقرهم الرافعي وفيه نظر ولا يبعد أن الصواب أنه لا يكفر
 إلا أن قصد مع ذلك الذي اعتقده نسبة الله إلى الجور ومنها
 قالوا لا عنهم قالوا ولو قال كافرا لمسلم اعرض على الإسلام فقال
 حتى أرى أو أصبر إلى الغد أو طلب عرض الإسلام من واعظ
 فقال اجلس إلى آخر المجلس كفر وقد حكينا نظيره عن المستوفى
 قالوا ولو قال للمعدوه لو كان نبيا لم أومن به أو قال لم يكن
 أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه من الصحابة كفر قالوا ولو
 قيل لرجل ما الإيمان فقال لا أدري كفر ولو قال لزوجة أنت لاجب
 إلى من الله كفر وهذه الصور تتبعها في الالفاظ الواقعة في كلام
 الناس واجابوا فيها اتفاقا وخلافا بما ذكرنا من هذا يقتضي
 موافقتهم في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض
 الاستهزاء ككلام الشيخين وقد قدمنا ما يحتاج إلى التنبيه
 عليه حكما وتفصيلا ونقل ورد أو اتفاقا وخلافا في جميع المسائل
 السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الأخيرة فاما
 مسألة تأخير عرض الإيمان فقد مر تحقيقها عند ذكر كلام النووي
 واما مسألة لو كان نبيا لم أومن به فقد مر أيضا والتكفير فيها
 واضح لا ندر في تكذيب النبي واما ما قالوه في انكار صحابة
 أبي بكر رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم
 حيث ينقل عنهم فقط بل نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه
 كما حكاه العبادي وحكاه أيضا الخوارزمي في كافيته وعبارته
 لو انكر كون أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابيا كان

كافر انصر عليه الشافعي لان الله تعالى قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن
 وصرح كلامهم ان انكار صحبة غير ابي بكر لا يكون كفرا لكن اخثار
 بعضهم ان انكار صحبة غيره المجمع عليها المعلوم من الدين بالضرورة
 كفر ويحاج بان شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يسجن
 الى تكذيب امر يتعلق بالشرع كما في انكار مكة بخلاف انكار ما لا
 يتعلق بذلك كما ورد في مستوفي وانكار صحبة غير ابي بكر
 لا يتعلق به ذلك بخلاف انكار صحبة ابي بكر لان فيها تكذيب القرآن
 وقد مر ما يؤيد ذلك وياتي ما يؤيده ايضا قال في الكافي ايضا
 لو قد فاعثته رضى الله تعالى عنها بالنزاع صار كافرا بخلاف
 غيرها من الزوجات لان القرآن العظيم نزل ببرائتها انتهى
 واما ما قالوه فيمن قيل له ما الايمان الخ في عترض بان الصواب محال فثم
 فيه لان كثير من العوام جهلت فطرتهم على الايمان ولا ينقدح لهم
 عبارة عنه وقد قال الغزالي في كتابه النقرة ذهبت طائفة الى
 تكفير عوام المسلمين لعدم معرفتهم اصول العقائد بادلتها
 وهو بعيد نظرا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصطلح عليه
 النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التعبير عنه كما
 قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام وقد حكم
 النبي صلى الله عليه وسلم بان من تكلم بلفظ التوحيد اجرى عليه
 احكام المسلمين فثبت ان ما اخذ التكفير من الشرع لا من العقل
 لان الحكم بالبلية الدم والخنود في النار شرعي لا عقلي خلافا
 لما ظنه بعض الناس وبقي في الرافي فروج اخرى مما نقله

عن الخفية حذوها من الروضة لانها بالفارسية وقد نقل القمولى
 تقريبها عن بعض فقهاء الاعلم فذكر تقريبها متعقبين كلا
 منها بما يقيد او يضعفه او يوضحه فمنها لوقال عمل الله في حق
 كل خير وعمل الشرى كفو ونظر فيه الرافعى بقوله تعالى واصابك
 من سيئة فمن نفسك والنظر واضح حيث اطلق او قصد انه يخلق
 افعال نفسه بالمعنى الذى تقوله المعتزلة اما ان اراد استغلاله
 بالخلق فلا شك في كفر ومنها لوقال لزوجه انت ما تؤدين
 حق الجارية قالت لا فقال انت ما تؤدين حق الله فقالت لا كبرت
 انتى والوجه خلافه الا ان ارادت جسد سائر الواجبات ومنها
 لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل
 كس اصابعه هذا غير ادب كفر وقد يوجه بان هذا انكار
 لسنة لعق الاصابع ورغبة عنها فياى فيه ما مر فيمن قيل له
 قصر اظفارك فقال لا افعل رغبة عن السنة ومنها لوقال
 جوابا لمن قال فلان بين يدي الله يد الله طوبى له فقيل يكفر
 وقيل ان اراد الجارحة كفر والا فلا وقد مر الكلام في الجحمة
 فياى هنا ان اراد الجارحة اما لواطق الوعد فلا يكفر
 ومنها لوقال الله فى السما فقيل يكفر وقيل لا وقد مر ان
 انها ثلثين بالجحمة لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم
 قولهم من الحدوث او غيره كفر واجماعا ومنها لوقال الله
 ينظر من السما ومن العرش او الله يظلم كما ظلمنى كان حكمه كسامة
 اما فى غير الاضيق فواضح لا نه مجسم او جهوى واما فى الاخيرة

فالكفر فيها واضح نعم ان اول تاويله قريباً احتمال انه يقال بعدم كفره
 ومنها لو قال الله يعلم اني دلهما اذ كره بالدعاء وانى بجزائه
 وفطرك مثل ما انا بجزئي وفرحي او قال لمن قال له لا تنظر القرآن
 او لا تصل انى شئت من القرآن او من فعل الصلاة او الى متى
 عمل هذا او العجائز يصلون عنا او الصلاة المعمولة وغير المعمولة
 واحد او صليت الى ان ضاق قلبي او قال لمن قال له صل حتى تجد
 حلاوة الصلاة صل انت حتى تجد حلاوة ترك الصلاة وفي الحكم
 بالكفر في جميع هذه المسائل نظروا لوجه خلافة ما لم يرد بقوله
 العجائز يصلون عنا او بقوله المعمولة وغير المعمولة واحد عدم جوبها
 عليه لما مر ان انكار الصلاة او نحو سجدة منها كفر ولو اراد الاستخفاف
 بشئ مما قاله في المسائل كلها كفر ومنها لو قال المحوّل لا حول اى شئ
 يكون او اى شئ يعمل كفر والكفر له وجه قياساً على ما مر في لا حول
 لا يغنى من جوع الا ان يفرق بان تلك اقيم ومنها لو قال عند سماع
 المؤذن هذا سوط الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافة الا ان
 اراد تشبيه الاذان بناقوس الكفر ومنها لو قال الظالم لمن قال له
 اصبر الى المحشر اى شئ في المحشر وهو ظاهراً ان اراد به الاستخفاف
 ومنها لو قالت لزوجها قد رجعت من مجلس العالم لعنة الله على
 كل عالم وفيه نظروا لوجه خلافة ما لم يرد الاستغراق الشامل
 لاحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ومنها لو التقي فتوى
 اعطاها له خصمه وقال اى شئ هذا الشرع وهو ظاهراً ان
 اراد الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قرينة ريبها تدل على

الاستخفاف ومنها ما لو قالت لزوجها وقد قال لها يا كافرة
 انا كما قلت وهو ظاهر ولا يثنى فيه التفصيل فيمن اجاب من ناداه
 بيا يهودى كما هو ظاهر ومنها ما لو قال له وهو يرتكب الصغائر
 تب الى الله تعالى اى شئ علمت حتى التوب وفيه نظر ظاهر فالوجه
 خلافه ومنها ما لو قال فلان: كافرو هو اكفر منى وهو ظاهر لانه اقر
 بالكفر على نفسه ومنها ما لو قال المحوّل لاهول لايسير في الزيدية
 او العلم لايسير فيهم بريدا او قال لمن امره بحضور مجلس العلم اى شئ
 اعلم بمجلس العلم او قال اذهب اعلم بالعلم في الزيدية او قال في حق
 فقيه هذا هو شئ وفي اطلاق الكفر جمع ذلك نظر فالوجه
 ان لا يكفر عند الاطلاق وبعد ان اكملت هذا التأليف رايت كتابا
 مؤلفا في هذا الباب لبعض الحنفية ساق فيه جميع ما مر من الحنفية
 وزيادات كثيرة فاجبت ذكرها في هذا المحل تيمنا للفاضة فانها
 اشتملت على غرائب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس
 في غير الكفرات وفي هذا التأليف تسامح فانه جعله ثلاثة فصول
 فصلا في الالفاظ المتفق على انها كفر وفصلا في الالفاظ المختلف
 فيها وفصلا في الالفاظ يخشى على من تكلم بها الكفر وحكى في الفصل
 الاول كثيرا من المسائل التي مران الحنفية اختلفوا في انها كفر
 او لا وفي الفصل الثاني ما اجمع على انه كفر وفي الثالث ما هو ظاهر
 في الكفر على قواعدهم وستعلم ما في كل من ذلك سياق لغالب
 ما فيه وان مر بعضه متفقا كلا من مسائله مما يبين ما فيه
 وان قرأنا توافقا وتخالفا فمن مسائل الفصل الاول

المقصود للمنفق على انه كفر في ذممه ان من تلفظ بلفظ الكفر
 يكفر وان لم يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من ضحك
 عليه واستحسنه او رضى به يكفره واطلاقه الكفر مع الجهل
 وعدم العذر به بعيد وعندنا اذا كان بعيد الدار عن المسلمين
 بحيث لا ينسب لتقصير في تركه المحن الى دارهم للتعلم او كان
 قريب العهد بالاسلام يعذر بجهله فيعرف الصواب فان
 رجع الى ما قاله بعد ذلك كفر وكذا يقال فيمن استحسن
 ذلك او رضى به قال ومن اتى بلفظ الكفر ضبط عمله وتقع
 الفرقة بين الزوجين ويجدد النكاح برضا الزوجة ان كان
 الكفر من الزوج وان كان من الزوجة تجبر على النكاح وهذا بعد
 تحديد الايمان والتبري من لفظ الكفر حتى من اتى بالشهادة
 عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطئه
 زنا وولد ولدا الرضا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لومات
 على الكفر ضبط عمله ولوندم وجدد الايمان لم يحبط عمله
 ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم لم
 يقضها وعندنا يقضيها وكذا الحج فلواتى بكلمة فحري على
 لسانه كلمة الكفر لا قصد لا يكفره وما ذكره من الخلاف
 في احباط العمل عندنا وعندهم محله في قضا ما سبق زمن الردة
 فعندهم يجب وعندنا لا يجب لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه
 فيمت وهو كافرا اولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة
 فقيد الاحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل

بالردة في الآية الاخرى وهي قوله تعالى ومن يكفر بالايمان
 فقد حبط عمله وهو في الاخرة من الخاسرين للقاعدة الاصولية
 ان المطلق يحل على المقيّد لا يقال المقيّد بالموت على الردة في
 الآية الاولى انما هو لاجل قوله واولئك اصحاب النّار هم فيها خالدون
 لاننا نقول كونه قيداً في لحاظ العمل محقق واما جعله قيداً
 لما بعده فهو محتمل فاخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على ان
 الآية الثانية فيها النصّح بالنعيق بالموت من جهة انه حكم
 على من كفر بالايمان بانه حبط عمله وبانه في الاخرة من الخاسرين
 وهذا مستلزم لموته على كفره اذ لو اسلم ومات مسلماً لم يقل في
 حقه انه في الاخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك للكافر
 فقط كما يشهد له استقلال النصوص ومن ادعى خلافه فليعلم
 البيان اما بالنسبة لثواب اعماله التي سبقت الردة فانه
 يحبط اتفاقاً ومنه ما عندهم فواضح لانه اذا وجب
 القضا صارت تلك العبارات كأنها لم تفعل واما عندنا
 فكذلك كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامر بفرق
 على طريقته بين عدم وجوب القضا واجباط الثواب باد
 ملحظ وجوب عدم الفعل بالكلية او وقوعه مع عدم الاجزا
 ولا شيء من هذين هنا لان الفرض انه حال اسلامه فعل
 الواجبات بشروطها فوقع مجزئة فلا يجب قضاؤها
 الا بنص صحيح صريح في ذلك وقد علمت ان الآية المقيدة
 ناصت على خلافه واما ملحظ الثواب فهو القول بمعنى

الاثبات وبالردة يتبين ان لا قبول لانه وجدت منه الان حالة
 تناق تاهله للشواب من كل وجه فسقط ح وبعد سقوطه
 الاصل عدم عوده له حتى يدل دليل على عوده بالاسلام فامل
 هذا الفرق فانه دقيق ولما من حار حوله ولا بادى اشارة
 ومحل الخلاف ايضا فيما قبل الردة كما مر فاما مضى عليه فيها
 يلزمه اعادته قطعاً وما ذكره في الفرقة بين الزوجين عندنا
 فيه تفصيل غير تفصيلهم وهو ان الردة ان كانت قبل
 الدخول ابطلت النكاح سوا الردا ام احدهما معا او مرتباً
 لان النكاح الى الآن ضعيف الخلوة عن المقصود به وهو الوطء
 وان كانت بعده وقف على انقضاء العدة فان جمعها الاسلاف
 قبل انقضاءها فالنكاح بحاله والا بان انقضاءه من حين
 الردة وما قاله في تجديد الايمان من انه لا يكفي مجرد لفظ
 الشهادة بل لا بد معه من التبرى مما كفر به ظاهره موافق
 لمذهبنا فينبغي التنبيه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرا
 ما يغفل عنها ويظن ان من وقع في مكفر مما امر اويأت
 يرتفع حكمه عنه بمجرد تلفظه بالشهادتين وليس
 كذلك بل لا بد مما ذكر وما ذكر من ان من سبق لسانه
 للكفر لا يكفر ظاهراً موافق لمذهبنا ايضا ومحل ذلك
 بالنسبة للباطن اما بالنسبة للظاهر فظاهر ما ذكره
 المتنا في باب الطلاق انه لا يصدق في ذلك الا بقرينة
 قال ومن وصف الله بما لا يليق به او سخر باسم من اسمائه

تعالى او بامر من او امر او نهي من نواهيه او انكر امر او نهيه
 او وعده ووعيده او قال فلان في عيني كيهودي في عين الله
 او قال يد الله وعني الجاحضة او قال الله تعالى في السما عالم
 او على العرش وعني به المكان او ليس له نية او قال ينظر
 الينا ويبصرنا من العرش او قال هو في السماء او على الارض
 او قال لا يخلو منه مكان او قال الله فوق وانت تحته او قال
 انصف الله ينصفك يوم القيمة او قال الله قام او نزل او جلس
 لانضاف اليه وما ذكره او لا الى قوله ووعيده مرعته بقيد
 وما ذكره فبين قال فلان في عيني الخ من انه كفر اتفاقا في الاتفاق
 نظير لا يصح وكذا في اطلاق الكفر لانه انما ياتي بناء على
 تكفير المحسنة والجهوية ومرافقه من الخلاف والتفصيل
 وما ذكره في ليس له نية في الكفر نظر فضلا عن كونه متفقا
 عليه لان النية القصد وقد ذكر النووي عفي الله تعالى عنه
 في شرح المذهب انه يقال قصد الله كذا بمعنى اراده ليس له
 قصد كقصدنا فواضح وكذا ان اطلق او اراد انه لا يراد له
 اصلا فان اراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر ايضا او اراد
 سلبها مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في
 انصف الله ينصفك يوم القيمة من انه كفر فيه نظر ظاهر لانه
 ان اراد بربانك ان اطعته اثابك فواضح انه غير كفر وان اراد
 حقيقة الانصاف في المشقة بالاحتياج اتجه الكفر لان
 من اعتقد ان الله محتاج الى احد من خلقه فلا شك في كفره

وان اطلق تردد النظر فيه والظاهر انه غير كفر لان الانضاف
لا يستلزم ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد
ذلك الا لزم كما علم مما مر في المحسنة قد اوقال يا رب
اكفنا راسا براس او قال انا كافرا ورئى من الله او من النبي
صلى الله عليه وسلم او من القرآن او من حدود الله تعالى او من
الشرايع او من الاسلام ولم يعاق بشئ او قال يمينك والضبط
سوا او قال له خصمه احاكم بحكم الله تعالى فقال لا اعرف
الحكم او ما يجري الحكم هنا وليس هنا حكم ما هاهنا الادبوس
ايش يجعل الحكم ام وما ذكره في يارب اكفنا راسا براس في كونه
كفر مطلقا نظر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل عن الشيخ
الامام ابى محمد الجوينى والدامام الحرمين الذى قيل في ترجمته
لوجاز ان يرسل الله نبيا في زمن ابى محمد الجوينى لكان هو ابا
محمد الجوينى انه كان يحى الليل ثم يقول عند السحر سوا بسوا
اى لا شئ لى ولا شئ على ولك ان تفرق بين هذا اللفظ
واكفنا راسا براس بان ذكر الكفاية يستدعى انك كما تكفينا
تكفيك فيه استعار باحتياج الله سبحانه وتعالى اليها فكان
الحنفية نظر والذالك ومع ذلك ففي اطلاق الكفر نظر بل ينبغي
التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان يريد
اكفنا سوا بسوا اى لا شئ لنا غير طلب الكفاية كما لا شئ علينا
فلا كفر وكذا ان المطلق لان اللفظ ليس نصا في المعنى الا وله
بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا قد مر

ما يوافقهم وما ذكره في يمينك والضراط سواء انما يتجه ان اراد
 باليمين المقسم به الذي هو اسم من اسماء الله تعالى او صفة من صفاته
 اما لو قسم بنحو طلاق واعتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان اقسام
 بالاول واراد بيمينه فعليه الذي هو حلفه دون المحلوف به
 ويتردد النظر هنا فيما لو اطلق وقد اقسام بالاول ويظهر انه
 لا يكفر لما علمت ان اليمين مترددة بين الفعل والمحلوف به
 وتبادرها الى المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند
 الاطلاق لما علمت من انها مع ذلك محتملة احتمالا غير بعيد
 وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وذكر
 اسم نبي او ملك في اليمين كذكر اسم الله تعالى فيما ذكرته
 من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف به لانها لمعنى
 آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في الاعراف الحكم وما بعده انما
 يتجه الكفر فيه عندنا ان اراد الاستهزاء بحكم الله تعالى او استحقاق
 قال او قال انت لعب الى من الله تعالى او من النبي او من الدين
 او قال لو كنت اتها اخذ ظلي منك او قال ظلمي الله او هو
 ظلام او قال الله تعالى جعل الاحسان في جميع الخلق
 والسوء في حقى او قال انا كالا لله او الله في ست جهات
 او يوجد في كل مكان او انكر الله او شك فيه او في آياته
 او سخر بها او وما ذكره في انت احب الى من الله او النبي
 محتمل وكذا من الدين ان اراد تنقيصه بذلك بخلاف
 ما لو اطلق او اراد الاخبار عن قبيح خلق نفسه من ان

ميلها الى ما يضرها اكثر منه الى ما ينفعها وما ذكره من الكفر
 في بقية الصور واضح وقد مر بعضه نعم ما ذكره في الله في
 في ست جهات او يوحى في كل مكان مرانه لا ياتي الا على
 الضعيف من اطلاق كفر المجسمة قال او قال ذهبت
 لدى قل هو الله احد او قال اخذت بريق اله او قال
 يا اقصر من انا اعطيناك الكوثر اه وهذا ما رايت
 في النسخة التي اطلعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون
 لا معنى له ولعله تحريف من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول
 اشارة الى ان من قال وقع بخلدى اى فكرى مثل سورة
 قل هو الله احد كان كفرا ولا يشك في ذلك لانه اذا جاوز على
 نفسه ان ياتي بمثل هذه السورة ابطال اعجاز القرآن
 وانكار اعجازه كفرا وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر
 بعض المجازفين المهتورين من انه يريد من محبوبه شفا اول سورة
 البقرة باول سورة الاعراف اى اشف الله بالمص من ريق محبوبه
 فنصف الحروف المقطوعة اول الاولى بالآم واول الثانية بالمص
 مصدر مص وهذا تهور فاحش ومع ذلك فاطلاق الكفر
 فيه بعيد الا فيمن قال ان هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ
 مكذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى من ادعى
 ان الاعجاز وقع باقصر من سورة لما اعطيناك وزعم ان هذا
 كفر ليس في محله فقد قال بعض الاثمة ان الاعجاز وقع بآية
 وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور القول بانه كفر

بل يعلم من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قاله
 او قرأ القرآن على ضرب دق او من مباد او غيره اهـ وعن الروضة
 تصويب عدم الكفر قال او قال من يقرأ عند المريض ليس لا يصح
 او قال للقارئ لا تقرأ عنده ليس او قال لمن يقرأ القرآن بالاستهزاء
 وانفت الساق بالساق او ملاً قد حالف كسادها قاف او فرغ
 سراباً فقال فكانت سراباً او قال بالاستهزاء عند الوزن او الكيل
 واذا كانوا او وزنهم يخسرون او آتى جمعا فقرأ بالاستخفاف
 وحشرناهم فلم ينادر منه واحدا او قال لجعل بيننا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها او دعى الى الصلاة فقال انا اصلى
 وحده ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر او قال كل النفسلة
 لينذهب الريح قال الله تعالى فنفثوا وتذهب ريحكم اهـ وفي
 الكفر في سورة يس نظر فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب
 انه لا يكفر الا ان اراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره
 في الصور بعدها من الكفر فلا هي يفيد الذي ذكره وهو ان
 يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف والاستهزاء
 بخلاف استعماله في ذلك لانه هذا القصد لكن لا يتبع حرمة وليس
 كالضمين كما هو ظاهر على ان جمعا قالوا بحرمة الضمين ايضا كما
 بينت ذلك بفوائد نفيسة لا يستغنى عنها في شرح الباب قبل
 باب الفصل قال او قال المصحف آلة الفساد واللهو ولم يقر بكتاب
 الله تعالى او قال القرآن حكايات جبريل وينكر وحى الرب الخليل
 او شتم ملك الموت ولم يقرأ بالانبياء والملائكة او اغتاب نبيا

او مفراسه او لم ير رض بسنته اوقال لو كان فلان نبيا لاومن
 به اوقال لو امر في الله بكذا لم افعل اوقال لو صارت القبلة الى
 هذه الجهة ما صليت اليها ام وما ذكره في المصحف والقرآن ظاهر
 جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد ويلحق بالانبياء والملائكة
 النبي الواحد اذا اجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا
 في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة والسلام وكاعتيا اب
 النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما ياتي وما ذكره في تصغير
 اسمه صلى الله عليه وسلم مرتقيده بما اذا قصد به احتقاره وفي
 عدم رضاه بسنته ان اراد به نبينا صلى الله عليه وسلم فظاهر
 لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا او غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه ففي اطلاق الكفر نظر لان الايمان
 انما يجب ببقية الانبياء اجمالا فقط فالذي يتجه انه لا يكفر الا ان
 اراد بسنته طريقته لان عدم الرضى بطريقته يشمل عدم الرضى
 بنبوته وايضا فالانبياء متفقون في اصول التوحيد والفقائد
 وانما الخلاف بين شرائعهم في الفروع فقط لان مدارها
 على المقامد والمصالح وهي تختلف باختلاف الازمنة والامكنة
 بخلاف مسائل اصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن لم
 يختلفوا فيها ومع عدم الرضى بطريقة واحد منهم يستلزم عدم
 الرضى بجميع اصول الدين لما علمت ان طريق كل واحد منهم
 مشتملة على جميع تلك الاصول وما ذكره فيما لو قال لو كان
 فلان نبيا والمسئولين بعده من ذلك بما فيه من التقيد

والنقصيل فراجعه قال او قال لا اعرف النبي انسيا او جنبا
 او قال استحقا فان النبي طويل الظفر خلق الثياب جامع البطن
 كثير النساء او قيل له قص شاربك فانه سنذ فقال لا بالانكار
 لا افعل او كان النبي يحب القرع او الحل فقال لم ادرهما ولا ارى
 بينهما شيئا او قال لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال
 آخر لاحول ما يغني او ما ينفع او ايش يعمل بها ولا يغني من جوع
 ولا عطش ولا يؤمن من خوف ولا شريد في قصعة امثلة
 الاولى تلذمت عما فيها وكذا الثانية وتقييده لها بالاستخفاف
 حسن ولا يشترط الجمع بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل وجب
 منها او غيرها مع الاستخفاف كهر وما ذكره من قص شاربك
 مرثله في نحو قوله الاظفار مما فيه وما ذكره في القرع
 اي الدباء والحل فيه نظروا ويجه انه لا يكران لو اذ اخبار
 عن طبعه او اطلق بخلافه ما لو اذ بعد مجته لها والاحكام
 عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجب ذلك لان ارادة
 ذلك فيها استهزاء به صلى الله عليه وسلم واحتقار له
 صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لاحول الخ من قيده لكن هنا
 زيادة صوري والحاقها بها الذي جرى عليه هذا الحنفى
 ظاهر قال وكذا اذا قال عند التسبيح والتهليل او التكبير
 او الاستغفار او سماع علم غصيا سمعت هذه الكلمات كشيل
 او قال بسم الله عند اكل الحرام او شرب او سمع الفنا فقال
 هذا ذكر الله او سمع الاذان فقال هذا صوت الحمار والجرس

انا لاجبه وسمع حديث بيان قري ومثبري روضة من رياض
 الجنة فقال كذب او اعاده على وجه الاستهزاء او قيل له
 قل لا اله الا الله فقال ايش من هذه الكلمات حتى اقول
 لا اله الا الله او قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال
 استخفا ف ايش فعلت او ايش قلت حتى اقول استغفر
 الله اه وقوله غضبا راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر ح
 واضح لان قوله سمعت هذا كثيرا مع الغضب يدل بطريق
 التصريح او قريب منه على الاستخفاف بالذكر ولا شك
 ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر وشرط الكفر
 بالاسئلة عند الحرام ان يقصد الاستخفاف بها كما علم
 مما مر وبقوله في الغنا هذا ذكر ان يقصد الله مثله من كل
 وجه استخفا ف بالذكر فان اطلق او قصد ان بينهما تشا
 قالم يحجه الكفرح ومبئلة سماع المؤذن مرة بما فيها
 لكن في هذه زيادة انا لاجبه والظاهر ان هذه الزيادة
 لا تقتضي الحكم بالكفر مطلقا بل لا بد ان يقصد
 انه لا يحجه من حيث هو ذكر في الكفر محتمل وقوله
 عند سماع ذلك الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على
 النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقا وكذا لو اعاده على وجه
 الاستفهام مع علمه بانه حديث بخلاف ما لو اعاد الضمير
 على التكم او اعاد لفظ الحديث على وجه الاستبعاد لجهله
 المذود به فانه لا يكفر ووقع قريبا ان ايسر بني بيتا

عظيما فدخله بعض المجازفين من اهل مكة فقال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ٣ مساجد وانما
 اقول وتشد الرجال الى هذا البيت ايضا وقد سئلتك عن ذلك
 والذي تخبر فيه انه بالنسبة لقواعد الحنفية والمالكية
 وتشديداتهم يكفر بذلك عندهم مطلقا واما بالنسبة لقواعدنا
 وماعرف من كلامنا ثمت السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ انه
 استدل به على حصصه صلى الله عليه وسلم وانه ساخر به وانه
 شرع شرعا آخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم
 وانه الحق هذا البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص
 عن بقية المساجد بهذه المزية العظيمة التي هي القرب الى الله
 تعالى بشد الرجال اليها وكل واحد من هذه المقاصد الاربعة
 التي دل عليها هذا اللفظ القبيح الشنيع كفر بلا منقبة فتي قصده
 احد هافلا نزاع في كفره وان اطلق فالذي يتجه الكفر ايضا
 لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه
 لا يحتاج الى نية كما علم من قروع كثيرة مرث وتاتي وان
 اول بان لم يرد الا ان هذا البيت لكونه اعجوبة في بلدة
 يكون ذلك سببا لمجي الناس الى رؤيته كما ان عظمة
 تلك المساجد اقتضت شد الرجال اليها قبل منه ذلك
 ومع ذلك فيعز الزعفران البليغ بالضرر والحبس
 وغيرها بحسب ما يراه الحاكم بل لو رأى افضا العزير
 الى القتل كما سيأتي عن ابي يوسف لآراخ الناس من شره

مجازفته فانه بلغ فيها الغاية القصوى تاب الله علينا وعليه
 آمين وما ذكره من كفر من قيل له قل لا اله الا الله فقال
 مامل نما يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
 نظير ما قاله بعد فمن قيل له قل استغفر الله قال او سخر
 بالشرعية او بحكم من احكامها او قال بعد فراغ صلاة
 حلت سخرة اى من التسخير فى الاعمال الشاقة ظلما اولى نحرما
 ما علمت سخرة او قال اكون قوادا ان صليت وطولت الامر
 على نفسي او قال من يقدر ان يتم هذا الامر او قال العاقل
 لا يشرع فى امر لا يقدر ان يتمه او قال الناس يعملون الصلاة
 من اجل او قال غسلت راسي من الصلاة او قال اعطيتها
 للزراعة حتى ينزعوها او قال اخرج حتى يحجى رمضان اصى
 جميعا او قال كم صليت ما اصبحت خيرا او قال ابى وامى
 يعيشان فلما صليت ما انا او قال الصلاة لا تصلح لى اذا
 صليت هلك مالى او قال ان صليت ولم اصل سوا او قال
 لا اصل حتى يخذ حلاوة الايمان او قال كره هذه الصلاة
 اصى قلبى نفر منها او قال بالاستهزاء فى رمضان هذه صلاة
 كثيرة وزيادة او قال صلاة ليست بشئ لوقعت تخض
 او تنتن اولا يتغير مجيئها او قال هذه فعل الكسلان
 او فعلاك وليست فعل احد غيرك او قال ليت رمضان
 لم يكن فرضا اخر او قال هذا الصوم بغير قلبى منه او هو
 ضيف ثقيل له وما ذكره من كفر من سخر بالشرعية او حكم

منها الفاقا ظاهرا بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة
 والصوم فان اطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور
 لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفقا عليه بل كثير
 منها لا وجه للحكم بكفر قائله الا بنوع تكلف ونسف
 فالذي يتجه فيمن قال عن الصلاة او غيرها من الطاعات
 انها سحر ان يكفر سوا اراد حقيقة السحر السابقة لمراد
 اما الاول فواضح لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم واما
 الثاني فلان ذلك هو وضع السحر فلم يحتاج الى قصد بخلاف
 ما لو قصد انه لعدم خشوعه مثلا لا ثواب له في صلاته
 فاشبهت السحر مخ فانه لا يبعد فيقول تاويله وفي مسئلة
 القيادة وما بعده ما انه لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستحفا
 او الاستهزاء بالصلاة والصيام واستحل ترك احدهما
 لغير عذرا وان الصلاة يتشاور بها من حيث كونها صلاة
 غير يكفر بخلاف ما لو اطلق او قصد معنى اخر وممن
 الرافعي مسائل من ذلك عنهم مع تعقبها فلا يفتع عنك
 استحضارها قال او قيل له لم تقرر بالمعروف ولا نته
 عن المنكر فقال ايش عمل بي او ما يجب او قال هذا
 فشارا وغوغا وهذا ان على وجهه لا نكارا وقال ايش
 قضوي انا او قيل له كل حلال فقال الحرام احب الي
 او قال مات اكل الحلال ايجده او قال يجوز لي الحرام
 او قال ليت الزنا واللواط او الظلم حلال او دفع لفقير

حراما من مال مسلم او ذمى وهو يعلم ورجا ثوابه او دعاه
 الفقير او قال لم تنبت حرمة الخمر في القرآن او ايش اعمل بالشرعة
 وعندى الدبوس او قال اى وقد اخذ دراهم بقبوة حتى اخذت
 الدراهم اين كانت الشريعة والقاضى وانا اريد الذهب ^{والفضة}
 ايش اعمل بهذه الاحكام او صدق كلام اهل الاهو او قال منذ
 كلامم كلام مغوى او معناه صحيح او حسن بسوم الكفار او قل
 بارك الله في كذالك او قيل له لا تكذب فقال قلت في كلمة
 الاخلاص وما ذكره قبل مسألة التمنى في الطلاق الكفر به
 نظره ظاهر والذي يتجه في مسائل الامر بالمعروف انه لا يكفر
 فيها الا ان قال شيئا من ذلك على وجه الاستهزاء المامران من
 سخر بحكم من احكام الشريعة كفره لا شك ان الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر حكم شرعى فمن قال فيه شيئا من ذلك
 استهزاء او سخرية كفره والا فلا وان قال ما يجب لا نغريه معلوم
 من الدين بالضرورة والذي يتجه ايضا في الحرام لجب الى انه
 لا يكفر الا ان اراد انه يجب سائر انواع الحرام دون سائر
 انواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب ولو جه
 انه لا يكفر ايضا بهات آكل الحلال بسجده لان نفس السجود
 لا انسان اخر لا يكون كفره مطلقا بل في بعض صور كما صرح به
 الاثمة ومرت في ذلك من يباحث وتفصيل فاذا كان هذا في ^{السجود}
 له بالفعل فما ظنك بالفرم عليه على ان ذلك انما مراد به
 الدلالة على استبعاد وجود شخص لا ياكل الا الحلال

المصرف او على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه
 ايضا انه لا يكفر من قال يجوز في الحرام الا ان نوى العموم
 او الحرام المعلوم من الدين بالضرورة واما مسألة التمني
 فقد مر الكلام فيها مستوفي ورجاء الثواب على الحرام انما
 يتجه كونه كفرا ان اعتقد انه يثاب على الحرام من حيث كونه حراما
 لانه مكذب للنصوص بخلاف ما لو نوى ان الثواب من جهة
 اخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذ
 المحققون على ان الصلاة في الدار المفصولة او الثواب المفصول
 او الحر او نحو ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لانها
 للجهة وما ذكره في رجاء دعا الفقير بعيد بل لا وجه له
 فالصواب انه لا كفر به وكفر زاعم انه لانص في القرآن
 على تحريم الخمر ظاهر لانه مستلزم لتكذيب القرآن الناص
 في غير ما اية على تحريم الخمر فان قلت غاية ما فيه انه كذب
 وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لانه كذب يستلزم
 انكار النص المجع عليه المعلوم من الدين بالضرورة
 ومن ثم يتجه انه لو قال الخمر حرام وليس في القرآن نص
 على تحريمه لم يكفر لانه الان محض كذب وهو لا كفر به
 وما ذكره من الكفر في مسألة الشريعة والقاضي والاحكام
 المذكورات ظاهر ان قال ذلك استهزا واستخفا فاوكد
 ان اطلق على احتمال فيه لان اللفظ ظاهر في الاستخفا
 او الاستهزا وما ذكره من الكفر في تصديق اهل الاهوا

انما يتجه ان اراد بهم ما يعي من تكفرهم ببدعهم اما من
 لا تكفرهم فنقصد يقم غير كفر وما ذكره من الكفر في باري
 الله في كذبك لا يظفر له وجه الا ان الكذب من حيث
 هو كذب قبيح بساثر اعتباراته تطلب البركة فيها من
 الله تعالى وهذا ذكره في المسئلة الاخيرة ظاهرا ان اراد
 ما قاله الموصوف بالكذب من اخفاء كلمة الاخلاص بخلاف
 ما اذا اطلق لان اللفظ ليس ظاهرا في الاول او اراد الرد
 على من نسب له الكذب بان ما يقوله حق كما ان سورة الاخلاص
 حق فانه لا يكفر به لك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
 احتمالا قريبا قال او قال العلم الذي يتعلمونه اساطير وحكايات
 او هذيان او هباء او تزوير او قال ايش مجلس الوعظ او
 العلم او العلم لا يتردد ووعظ على سبيل الاستهزاء او ضحك
 على وعظ العلم او قال لرجل صالح كن ساكنا حتى لا تقع
 الاوراء الجنة او قال ايش هذا القبيح الذي خفت شاربك
 او قال بش ما اخرجت السنة او قال الكفر والايما واحد
 او لا ارضى بالايما او لا ادري اين يصير الكافر او اهل
 الا هو ايدخل الجنة او راى سلطانا فقال الله عظيم او قال
 بالفارسية خذ اي برك وهو يعلم تفسيره ام وما ذكره من
 الكفر بتلك الاوصاف التي للعلم ظاهرا لكن ان اراد العلم من
 حيث هو او خصوص علم اصول الدين او علم التفسير والحديث
 او الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ الخ انما يتجه

اراد ان

او قال
او اهل
او اهل

ان اراد الاستهزاء وكذا ان اطلق على احتمال قوى فيه لظهور
 هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم وقد مر
 في قصبة شريذ خير من العلم كلاما مستحضرا هنا وما
 ذكره في الوعظ استهزاء انما يتجه ان اراد الاستهزاء
 بالوعظ من حيث هو وعظ اما لو اراد الاستهزاء بالواعظ
 او بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه التكفر وكذا
 يقال في الضحك على الواعظ وما ذكره في كن ساكنا الخ
 انما يتجه ايضا ان اراد الاستهزاء بالجنة او بالعمل المقرب
 اليها والافلاوحه لاطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه
 متفقا عليه كسابقة ولا حقه وما ذكره من التكفر
 في مسألة الشارب لا يظهر ايضا الا ان اراد عيب السنة
 او نحوه نظير ما مر في قصص اظفارك وما ذكره من اطلاق
 الكفر في بنس ما اخرجت السنة والمسائل بعد الى
 قولى اه ظاهر لانه صريح في الاستهزاء بالدين نعم
 ما ذكره في اهل الاهوا انما يصح ان اراد بهم الكفرة
 او ما يعهم نظير ما مر لا المسلمين منهم والظاهر انه
 لا يقبل تاويله في كل هذه المسائل لان لفظها اياها
 نعم ان قال المراد بقولى اله عظيم او خدای بزرگ ای
 الله كبير الا ان معطى هذا الملك هذا الرجل الله عظيم
 والله الكبير قبل منه لان الفرض انه لم يقل هذا
 الله عظيم ولا هذا خدای بزرگ وحيث لم يقل ذلك

فقبل ارادته ما ذكر بل لو قيل لا ينبغي ان يكفر الا ان قصد
 ان قوله اله عظيم او خداى بزرگ وصف للسلطان الذى
 راه لم يبعده قال او قال له كافر اعرض على الاسلام فقا
 لا ادرى صفة الايمان او قال اذهب الى فلان الفقيه واسلم
 كافر فقات ابوه فقال ليتنى لم اسلم لاجل الميراث او نادى مناد
 يا كافر فقال لبك او قال انا كافر ايش عليك او قال
 علمت بى عملا حتى كفرت او علم الارتداد للمطقة بالثلاث
 لتحل لزوجها بلا محل ارتد ولو رضيت هم ارتدت ولم تحل
 لزوجها وكذا لو ارتدت وكحقت بدار الحرب ثم سبيت فاشترى
 مطلقها ثلاثا فريطها الا بالتخليل من مسلم بعد اسلامه عند
 اهل السنة خلافا للروافض والفلاسفة او قال لمن اسلم
 اى ضرر لمن لحقك فى دينك حتى انتقلت عنه الى دين الاسلام
 او قال هذا زمان الكفر ما بقى زمان الاسلام او قال لو ولد
 ولد الكافر واشد فى وسطه الزنار باختياره او دخل دار
 الحرب وليس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل لتخليص الاسرى
 وبخلاف ما لو لبس السواد فى الدارين لان لبس السواد حلال
 والبياض افضل ام وما ذكره فى المسثلين الاولين هو المعتد
 كما قدمته بما فيه لما مر انه متضمن للرضى ببقائه على الكفر
 ولو لحظة والرضى بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر
 مرت ايضا بما فيها وكذا مسئلة الاجابة بلبسك مرت بما فيها
 فراجع ذلك والكفر فى قوله انا كافر واضح وكذا

فيما بعد ها الى الفلاسفة وكفر من قال لمن اسلم ما ذكر
 ظاهرا ان اراد الضم ببقائه على الكفر لا مطلقا لما علم مما مر
 واطلاق الكفر فيمن قال هذا زمانا لكفر الخ لا يظهر الا ان
 اراد تسمية الاسلام كفر او بخوذلك بخلاف ما لو اطلق
 او اراد ان يغلب على اهله الكفر فان الوجه انه لا يكفر بذلك
 وقوله لولده ولد الكافر لا يتجه اطلاق الكفر فيه ايضا بل لابد
 ان ينوي بالكافر نفسه فان اطلق فالتكفير بعيد وان اراد
 انه يشبه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شد الزنادقة قدمت
 ايضا بما فيها قال او قال ان اعطاني الله الجنة لا اريدها دونك
 او لا ادخلها دونك او قال ان امرني الله بدخول الجنة معك
 لا ادخلها او قال ان اعطاني الله الجنة لا اجلك او لا اجل هذا العمل
 لا اريدها او انكر القيمة او الصالح او الميزان او الحساب
 او الكتاب او الجنة او النار او المصحف او اللوح او القلم
 او قال الله لا يرى او لا يبرأ احد او شبهه بشئ او وصفه
 في المكان او الجهات او قال الله لا يخلق فعل العبد وانكر
 رؤية الله بالعين في الجنة او شك في رسالة المرسلين
 او شك في ثبوت وعده ووعيده او وصف محمدا
 بصفات او اسمائه او قال لا يصح للمسلم ذنب او راعي خلوة
 المذنب في النار او شك في فرائضه او احب ما افضه الله
 تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او بالعكس او ليس
 من الثواب او آمن من العقاب او انكر الحرام والحلال

او اعتقد قدم الزمان والروح والافلاك وما سأل دخول
 الجنة من عن الروضة انه صوب علم الكفر في بعضها ويقاسر
 به الباقي ومن ايضا ان الاوجه في ذلك تفصيل فراجع وما
 ذكره من الكفر بانكار القيمة واضح كانكار حشر الاجسيان
 واما انكار الصراط والميزان ونحوهما فنقول المعتزلة فحجم
 الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم
 وسائر المبتدعة لا يكفرون بوانكار الجنة والنار الا ان
 لا كفر به لان المعتزلة ينكرونها الآن واما انكار وجودها
 يوما لقيمة فالكفر به ظاهر لانه تكذيب للنصوص المتواترة
 القطعية وانكار المصحف بمعنى القرآن كفر لاجماع خلاف
 انكار صحف الاعمال وما ذكره في انكار اللوح والقلم ورؤية
 الله عز وجل مطلقا او في الجنة فيه نظر فان المعتزلة
 قائلون بذلك ولم يكفروا به وتبشيه الله تعالى بحادث
 او وصفه بما يستلزم الجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت
 لازم ذلك له تعالى من الحدوث ونحوه وزعم ان الله تعالى
 لا يخلق فعل العبد لا كفر به ايضا لانه مذهب المعتزلة
 فغير هامر الشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه
 على نبينا وعليهم اجمعين بل او رسالة من علمت رسالة منهم
 ضرورة كفر بلا نزاع بخلاف الشك في ثبوت وعده
 او وعيد فان في اطلاق كونه كفرا نظرا الا ان يجوز شرعا
 دخول كافر الجنة او تخليده مسلم مطيع في النار ووصف

محدث مما يستلزم قد ما انما يتضح كونه كفر ان اعتقد ذلك
 الاول لما مر ان الاصح ان لا كفر المذهب ليس بمذهب لان
 القائل بالزور قد لا يخطئه القول بل انهم وزعم انه لا يضر
 المذهب ذنب او انه يخلد في النار لا كفر به لان الاول مذهب
 المرحضة والثاني مذهب المعتزلة وقد مر انهم لا يكفرون والشك
 في المفروض الكفر به واضح لانهم يستلزمون الشك في الضرورية
 المعلومة من الدين وهو كفر كانكارها بخلاف محبة ما بغضه الله
 تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او عكسه فانه لا يتجه فيه كفر
 الا ان احب لك من حيث كون الشارع يبغضه او ابغضه من حيث
 كون الشارع يحبه بخلاف ما لو اجه او ابغضه لذاته مع
 قطع النظر عن تلك الحثية فانه لا وجه لاطلاق الكفر
 وجري هذا الحث في اطلاق الكفر بالياس والامن المذكورين
 على اطلاق الحديث الكفر عليهما لكن قال اثمتنا وغيرهم
 المراد بكفر النعمة او ان استحل وانكار الحرام والحلال
 الكفر بظاهرها لا خصوصية لهما بذلك بل من انكر
 حكما من الاحكام الخمسة الواجب والحرام والمباح
 او المندوب او المكروه من حيث هو كان انكر الواجب
 من حيث هو او التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا
 واعتقاد قد مر العالم او بعض اجزائه كفر كما صرحوا به
 قال او قيل لردع الدنيا لتنازل الاخرة فقال اترك ذلك
 بعد سنة او قيل له انقل الفيل قال نعم او قال نا اعم بما

كان وعالم يكن او قال فلان مات وسلم روحه اليك او كان
 اذا شريح في الفساد قال بقا لواحتي نطيب او نعيش طيبا
 او قال اني احب الحمر ولا اصبر عنها او قال افعل كل يوم
 مثلك من الطين او قال اريد خيرا او راحة في الدنيا ودع
 ما يكون في الآخرة ايش ما يكون او قيل له انضر في بالحق
 فقال انضر في بالحق وبغير الحق ام واطلاقه الكفر
 في المسئلة الاولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك
 الا ان اراد الاستهزاء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرت بها
 فيها من الخلاف والتفصيل واطلاقه الكفر في بقية المسائل
 كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد
 بقوله فلان مات الخ ما يقوله اهل النسخ فان القول به
 كفر والا ان اراد بقوله بقا لواحتي نطيب الخ استباحة الفساد
 المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وبقوله احب الحمر
 استباحتها من حيث هي بساثر اعتباراتها وبقوله افعل مثلك
 من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى اليجاد وبقوله لو يد
 خيرا الخ الاستخفاف بالآخرة وبقوله انضر في بغير الحق
 استتلال ذلك من حيث هو فالكفر في جميع هذه الصور
 عند ارادة ما ذكرناه او نحوه واضح بخلافه عند التأويل بمعنى
 صحيح وكذا عند الاطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك
 قال الفصل الثاني في الاختلاف لقول انابري من الله ان فعلت
 كذا فانا كفر ففعله وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا

لا ينافي
 في قوله ان
 فعلت كذا

يكفر في الماضي والمستقبل ولورضى بكفر غيره قال بعضهم
 يكفر وكذا لو قال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني او قال يعلم الله
 اني لم افعل كذا وهو قد فعل او قال الخصم لا اريد بيمينه بالله
 بل اريد بالطلاق او قيل له احسن كما احسن الله اليك فقال
 ماذا اعطاني او قال الموعودتين ليستا من القران او قال لشعر
 النبي صلى الله عليه وسلم شعيرا او قال لو لم ياكل آدم الحنطة ما عرفنا
 في هذا البلاء او ادعى النبوة فطلب اخراجه معجزة او رد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم او قال بعد اكل الحرام او شره الحمد لله
 او قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول او قيل له صل فقال
 لا اصلي او صلى بغير طهارة او قيل له اذ الزكاة فقال لا اؤدى
 او قال الصوم يضر او قال الفقيه وحم شرعيا فقال هذا الذي
 قلت عمل السفها او قالت المرأة لزوجها يا كافر ضالم صحبتني
 او ان كنت هكذا لا تسكنني معي او وضع على راسه قلنسوة الجوسى
 وغيره بلا ضرورة او قال الجوسى خير من النصراني او النصراني
 خير من الجوسى وغيره او قال اخذ حتى يوم المحشر فقال اي شئ
 شغلته مع المحشر او قال اين تجدف في ذلك الجمع او قال اعطيتني
 والا اخذ منك يوم القيمة او قال عند المباينة الكفر خيرا
 يفعل او قال الطبيب كلال ان لا اصلي او سجد للسلطان او غيره
 او قيل الارض قبل وهو قريب من السجود او قال ما هذا المذهب
 معي ما يعود لي رزقي ففي هذه المسائل قد يكفر وقيل لا يكفر
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران اراد به

كفر حالاً او بتعبد نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق وليس له ان
 يستغفر الله تعالى وان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله خروجا
 من خلاف من قال بكفره بذلك وما ذكره في الرضى بكفر الغير
 من الخلاف فيه ينافيه جزئيه بالكفر فيما لو قال له كافر عرض على
 الاسلام فقال اذهب الى فلان الفقيه وليس علة الكفر ثم
 الارضاء ببقائه عليه تلك المدة فالصواب ان الرضى بكفر الغير كفر
 وكذا ما ذكره من الخلاف في الله تعالى يظلمك كما ظلمتني ينافيه ما قدمه
 من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الا ان يفرق بان هنا يحتمل
 انه من باب المشاكلة نحو ومكروا ومكر الله والذي يتجه انه ان نوى
 هنا يظلمك الله يخلص حتى منك وانما سماه ظلما المشاكلة لا يكفر
 وكذا ان اطلق للقرينة بخلاف ما اذا اراد حقيقة الظلم لاستحالة
 على الله تعالى اذ هو اعم من تجاوز الحد والتصرف في ملك الغير وكل
 منها محال اما الاول فلا نية تعالى ليس فوقه من يحمله شيئا واما
 الثاني فلا نية العالم كله ملكه تعالى وتقدس واصله الملاك
 الغير انما هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رايتني فيما سبق
 ذكرت في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق ولعل ما هنا اقرب
 ومرة ان الرافعي حكى عنهم كفر من قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد
 فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهد لانه نسب اليه ان يعلم الشيء على
 خلاف الواقع ومرة ان الصحيح فمن قال لا اريد يمينة بالله بل
 بالطلاق انه لا يكفر نعم ان اراد بذلك الاستخفاف باسم الله
 كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما اذا اعطاني انه لا يكفر به

جوبه
 بقوله

الا ان قاله استخفافا بالنعمة من حيث نسبتها الى الله تعالى
 وانكارا للموذيّتين وتصغيرا نحو شعير صلى الله عليه وسلم
 من كلام عليه فيها والذي يتجه في لولها ياكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ
 انه لا يكون كظرا الا ان قصد بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم ووضح
 تكفير مدعى النبوة ويظهر كفره طلب منه معجزة لا يطلبها منه
 تجوز لصدقه مع استحالة المعلومة من الدين بالضرورة نعم ان اراد
 بذلك تسفيهه وبياح كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم
 ان كان من حيث السنة فلا كفر به مطلقا او من حيث نسبتها لرسول الله
 عليه وسلم كفر مطلقا كما هو ظاهر فيها وقوله الحمد لله بعد تناول
 الحرام ياتي فيه ملصق في التسمية على نحو نحو ويحتمل الفرق ويتجه
 في لا اقول ولا اصلي ولا اركب ولا اصوم او الصوم يضروا لا اجمع
 انه لا كفر فيها الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة او بالصلوة
 او الزكاة او الصوم والحج وحكم الصلاة بلا طهر من بتفصيله
 ويظهر في هذا الذي قلت عمل السفها انه لا كفر به الا ان اراد
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قول
 الروح ان قلت الخ انه لا كفر به ايضا الا ان قصد التعليق وقال ذلك
 رضي بوصفها له بكافرو وضع قلنسوة الجوسي من حكمه وما فيه
 وكذا الجوسي خير من النضاري وما بعد من حكمه ايضا ويظهر انه
 لا كفر بايش شغل مع المحشر الا ان قصد الاستخفاف به ولا
 بآين تجد في الخ الا ان اراد ان الله لا يقدر على ان يجمعه به في ذلك
 اليوم بخلاف ما اذا اراد ان له ذنوبا يذهب به بسببها الى النار

ابتداء فلا يجتمع به والقول بالكفر في اعطى حتى والآخر
 منك الخ لا وجه له ومن قال الكفر خير ما يفعل ان اراد به
 ان في الكفر خيرا ولو بوجه ما كان كافرا والافلا ومن
 قال اطيب الحلال ان لا اصلي الظاهر انه يكفر به لانه
 جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل اطيبه
 وهذا كفر بلا نزاع لان فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة
 للخمسة وذلك كفر والسجود للسلطان او غيره من حكمه وما
 فيه وعجيب من هذا المص حيث حكى فيما مر لا اتفاق على كقد
 من قال هات آكل الحلال اسجد له وحكى الخلاف في السجود
 نفسه للسلطان او غيره مع ان هذا فيه السجود الحقيقي بخلاف
 ذلك والوجه انه لا يكفر بتقبيل الارض ولا بما بعده قال
 الفصل الثالث فيما يخشى عليه الكفر اذا شتم رجلا اسمه
 من اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن الزانية وهو
 ذكر النبي صلى الله عليه وسلم او قال له فقيه وجهه شرم عيا
 فقال هذا عمل الفقهه ويعمل معي عمل السفهه او ابغض عالما
 من غير سبب ظاهر او سمع الاذان او القرآن فكم بكلام الدنيا
 او قال للقره هؤلاء اكلوا الربا او قال لصالح وجهه عندي
 كوجه الخنزير او قال اريد المال سوا كان من حلاله
 او حراده او قال احب اليهما اسرع وصولا او قال ما تقدر
 الله من عمر فلان زاد الله في عمره او قال من ليس له
 درهم لا سوى درهمي هذه المسائل يخشى عليه

الكفر ايم ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور ان كلا
 منها يحتمله لكن احتمالا بعيدا فربما ما لخطا طره الى ذلك
 الاحتمال فيكون كافر او بهذا يعلم ان ما في معنى هذه الصور
 من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلها فنبغي تجنب
 اللفظ بجميع ذلك اي يندب تارة كتحجب كلام الدنيا عند
 سماع القرآن او الاذان ويجب اخرى ككثر الصور بالباقي
 ق لفضل اخرف الخطا لوقال الله يطلع من السماء او من العرش
 او قال بين يدي الله او قال يارب لا ترضى هذا الظلم ارقال
 فلان قضى سوا او قال اعطيتك واحدا واخذت من واحد او قال
 ياخذ من له واحد ولا ياخذ من له عشرة او قال الفقر شقاوه
 فهذه المسائل خطأ لا يكفر به والله الهادي الى الصواب انتهى
 وجعله ما في الفصل الثالث مما يخشى منه الكفرون ما في هذا
 الفصل فيه نظرفان هذه الصور التي في الرابع اقرب الى
 احتمال الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها اقرب
 على انه قدم في الفصل الاول المعقود لما هو كفر اتفاقا بحسب زعمه
 كفر من قال الله ينظر اليكنا ويبصرنا من العرش وهذه مثل الله
 يطلع من السما او من العرش فجعله في تلك كفر اتفاقا كما اخبره
 صنيعه فانه لم يجعلها في الفصل الثاني المعقود لبيان ما اختلف
 في انه كفر وظاهر ان المسئلين حكمها واحد وان الفرق بينهما
 التي زعمها هذا المعصية واذا انتهى الكلام على ما في كتابه هذا
 فلنرجع الى سوق بقية كلام الروضة الذي انفرد به عن الرافي

فبقول في الروضة قروح زائدة نقلها عن الشافعي وقها بلفظها
ثم تنكح على ما فيها وعبارته قلت قد ذكر القاضي الامام الحافظ
ابو الفضل صياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفا بتعريف
حقوق نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم جملة من الالفاظ
المكفرة غير ما سبق نقلها عن الائمة اكثرها جمع عليه وصرح
بقتل الاجماع فيه فمنها ان مريضا شفى ثم قال لقيت في مريض
هذا ما لو قتلت ابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما لم استوجب
قتال بعض العلماء يكفرو ويقتل لانه يتضمن النسبة الى الجور
وقال آخرون لا يمتحن قتله ويستتاب ويعزوا انه لو قال كان
النبى صلى الله عليه وسلم اسود او توفي قبل ان يلحقى او قال
ليس بقريشى فهو كافر لانه وصفه بغير صفته فيه تكذيب
وان من ادعى ان النبوة مكتسبة او انه يبلغ بصفتها القلب الى
مرتبتها او ادعى انه يوحى اليه وان لم يدعى النبوة او ادعى
انه يدخل الجنة وياكل من ثمارها ويعانق الحور فهو كافر
بالاجماع قطعا وان من دافع نص الكتاب او السنة المقطوع
بها الجمل على ظاهره فهو كافر بالاجماع وان لم يكفر
من دان بغير الاسلام كالنصارى او شك في تكفيرهم او صحح
مذهبهم فهو كافر وان اظهر مع ذلك الاسلام واعتقه وكذا
يقطع بتكفير كل قائل قول لا يتوصل به الى تضليل الامة
وتكفير الصحابة وكذا من فعل فعلا اجمع المسلمون على انه لا يصح
الامن كافر وان كان صاحبه مصرحا بالاسلام مع فعله كالمتجود

للصليب والنار او المشى الى الكنائس مع اهلها بنهم من
 الزنا نير وغيرها وكذا من انكر مكة والبيت او المسجد الحرام
 او صفة الحج وانه ليس هذه الهيئة المعروفة او قال لا ادري ان هذه
 المسماة بمكة هي مكة او غيرها فكل هذا وشبهه لاشك في تكفير
 قائله ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت صحبته للمسلمين فان
 كان قريب عهد بالاسلام او مخالطة المسلمين عرفناه بذلك
 ولا يعز بعد التعريف وكذا من غير شيئا من القرآن او قال ليس
 بمعجز او قال ليس في خلق السموات والارض دلالة على الله تعالى
 او انكر الجنة او النار او البعث والحساب واعترف بذلك
 ولكن قال المراد بالجنة والنار والبعث والنشور والثواب
 والعقاب غير معانيها او قال الائمة افضل من الانبياء والله
 تعالى اعلم اجم كلام الروضة المنقول عن الشفا بالمعنى من حال
 متعددة والافصاح الشفا لم يسقم كذلك وهو كلام نفيس
 مشتمل على فوائد بتأملها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يردح
 النووي عفا الله تعالى عنه شيئا من الخلاف في المسئلة الاولى
 اعني مسئلة المريض اذا شفى والذي رجحه المحب الطبري انه
 لا يكفر والحق الذي عندي ان يفصل فيقال ان اراد بذلك
 ان الله شدد عليه لذنوب سبقت له او نحو ذلك لم يكفر
 وان اراد انه لم يفعل معه الا صلح في حققة فان كان مع اعتقاد
 ان ما فعله معه جور كفر وانه تعالى لا يجب عليه الا صلح
 او اطلق لم يكفر وفي الشفا عن ابن ابي زيد قبل هذه المسئلة

لو لعن رجلا ولعن الله عز وجل وقال انما اردت ان العن الشيطان
 فزل لساني قتل بظاهر كفره ولا يقبل عذره وقضية مذهبا
 قبوله وماقاله في المسئلة الثانية سجد اضر لكن محله كما يعلم من اخر
 كلامه فيمن طالت محبته للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم ان ما مر
 عن ابن عبد السلام عن ابي خنيفة وقواه من ان من قال او من بالبنو
 واشك بانه المدفون بالمدينة او الذي نشأ بمكة لا يكثر لانه وان كان
 معلوما بالضرورة الا انه ليس من الدين لاننا لم نتعبد به فيكون
 جاحدا كجاحد بغداد ومصرام ووجه رده ان الشك في ذلك
 من الخاطا للمسلمين يستلزم تضليل الامة وغير ذلك من العظام
 في الدين وظاهر كلام النووي عفا الله تعالى عنه والقاضي رحمه
 الله تعالى ان محرم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
 المعلومة يقينا يكون كفرا ويشبه ما مر من ان انكارها يتضمن
 التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين كلاما قاضي يوم ان
 محرم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
 كفر يوجب القتل وليس كذلك بل لا بد من ضمنية ما يشعر
 بنقص في ذلك كما في مسئلتنا هذه لان الاسود لون
 مفضول ام واذا تأملت ما علل به القاضي الذي نقله
 عنه النووي عفا الله تعالى عنه واقره علمت ان الوجه انه
 انه لا فرق على اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لتكون الا
 مشعرة بنقص لان صفاته لا يتصور اكل منها بل كل ما اثبت
 له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فالاعتراض ليس في

في محله وذكر القاضي ان انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان
 بهتامة يكون كفرا ثم نقل عن بعض ائمة مذهبهم ان بتدليل
 صفة ومواضع كفر وهذا يستل انكار الهجرة وكونه كان اولا
 بمكة واخرا بالمدينة وغير ذلك مما يشاكله وهو متجه ومحل
 ما قاله في المسئلة الثالثة ما اذا زعم انه يوحى اليه بنزول
 ملك عليه والا فالذى ينبغي ان لا يكفر والظاهر ان زعم دخول
 الجنة ماضيا وحالا او مستقبلا قبل موته مقر او اكثر سوا اضم
 الى ذلك الاكل والمعاينة المذكورين امر لا يكون كفرا وان كان
 بما يتوهم متوهم من كلام الروضة عن القاضي خلاف ذلك
 والظاهر ايضا ان معنى قوله المحول على ظاهره اى بالاجماع
 وقد يستفاد ذلك من كلام الروضة بجعل قوله بالاجماع
 متعلقا به ايضا وقوله وان من لم يكفر الخ ذكر فيه الاجماع وجعله
 حجة على كفر من ذهب الى انه لا حجة لله تعالى على كتمان من العامة
 والنساء والبله ومقلدة اليهود والنصارى او غيرهم اذا لم
 يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد عايننا القرأ
 قريبا من هذا النسخ في كتابه النفرقة وما نسبته القرأى صرح
 القرأى في كتابه الاقتصاد بما يرد به وبعبارة التي اشار
 اليها القاضي على تقرير كونها عبارة رتبة ولا تفقد دس عليها
 في كتابه عبارات حلا لا تفقد ما فهمه القاضي ولا تفقد ما ذكره
 وبعبارة وصفه بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم
 مبعثه ولا صفته بل سمعوا ان كتابا يقال له فلان ادعى النبوة

فهؤلاء عندى من الصنف الاول اى من الذين لم يسمعوهم
 اصلا فانهم لم يسمعوهم اياهم كداعية النظر اثم فانظر كلامه
 بوجه انما عذرهم لعدم بلوغ دعوتهم صلى الله عليه وسلم ولم وهذا
 لا ينحصر مخي ما ذكره القاضى وقد قال ابن السبكي وغيره لا ينفو
 القزالي الاحاسد او زنديق واعلم ان ابن المقرئ ذكر في روضته
 ان من يكفر طائفة ابن عربي كانت كمن لم يكفر اليهود والنصارى
 وهذا من قدح في ابن عربي وطائفته كابن القارض وغيره وروى
 لهم بالكفر ولعنقدهم بل ولمن لم يكفرهم بالكفر ولقد بالغ في
 ذلك بما لا دليل له عليه ولا مستند يرجع اليه وقد رد عليه
 ما قاله شيخنا خاتمة المناخون زكريا الانصارى في شرحه
 للروض وردت عليه ما قاله باسبط ما ذكره شيخنا في افتاء
 طویل سطرته في الفتاوى وبنت فيه انهم ائمة علماء عارفون
 بالله وباحكامه لكن اعترض كثير من الجهلة ببعض كلامهم
 فضلوا ضلالا مبينا ولعل ابن المقرئ اشار الى هؤلاء بقوله
 طائفة ابن عربي ولم يقل ابن عربي لكن في عبارته من القبح مالا
 يخفى ويتخذ من كلام الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولا
 يتوصل به الى تضليل الامة او تكفير الصحابة رد ما وقع في الامالى
 المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام بان من كفر
 ابا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضى الله تعالى عنهم لا يكفر وان
 كان اسلامهم معلوما من الدين بالضرورة لان طائفة الضرورة
 لا يكفر على الإطلاق والا لكفرنا من محمد بن عبد الله ووجهه

ان تكفر هؤلاء الائمة يستلزم تضليل الامة ومنما يستلزم
 ايضا انكار صحة ادبكر وقد مر ان انكارها كفر فزعم كفره
 رضى الله تعالى عنه يكون كفرا بالاولى ومن ثم قال الرزكشى
 والظاهر ان هذا مكذوب ببه على الشيخ اهـ وقد يجاب عنه بان
 الذى يفهم من كلامهم ان تكفير جميع الصحابة كفر لان صريح في انكار
 جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن غيرها بخلاف
 تكفير طائفة منهم كما يصرح به ما مر عن شرح مسلم من ان الله
 الصحيح المختار الذى قاله الاكثرون والمحققون عدم تكفير
 الخوارج المكفونين للمؤمنين وما يصرح به ايضا كلام السبكي
 في فتاويه فانه اخذ ان مكفرا بى بكر او احد من الذين شهد
 لهم النبى صلى الله عليه وسلم بالجنة كافروا بذلك اختيار له
 اخذه من رواية له عن مالك في كفر الخوارج لتكفيرهم للمؤمنين
 ونازع النووي عفا الله تعالى عنه فيما مر عنه واطال فيه بما يعلم
 من نحو انه اختار له خارج عن مذهب الشافعى رضى الله
 تعالى عنه وقد سقت حاصل كلامه هذا في كتابي الصواعق
 المحرقة وبينت ما فيه وبهذا كله يتايد كلام الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام فافهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول
 القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الاجماع على تكفير كل من
 دافع عن الكتاب او خص حديثا مجمعا على نقله مقلوما به مجمعا
 على جملة على ظاهره كتكفير الخوارج بابطال الزعم كما نه لما قد مر
 من التفصيل بين ان ينكر واحد يشته ويعترفوا به او ينكروه من

اصله وظاهر كلام القاضى هذا انهم ينكرون من اصله
 وجنثه فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب
 ونحوه من السجود للصنم ونحوه ما يوافق ما ذكره
 في المشى الى الكايس وما قد يخالفه فيمن شد نحو الزنار
 على وسطه الا ان يفرق بان الهيئة الاجتماعية من الثرى
 بنهم والمشى معهم الى كايسهم قاضية برضاه بكفرهم او
 تهاونه بدين الاسلام او بانه معهم على دينه وكل ذلك كفر
 كما مر مبسوطا وما ذكره في انكار مكة الحظا هو وقد مر
 ما يؤيده ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم
 ذلك الحظا هو متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من الكفر
 وقوله او قال ليس بمعجز يحتمل ان يريد به ما يشبه ما ليس بمعجز بذاته
 فمن قال ليس بمعجز بذاته وانما هو لكون الله تعالى صرف القوى
 من معارضة كفره والمصرح بكفره شى عليه الخاطلة وكلام
 القاضى هذا الذى اقره النووى عفا الله تعالى عنه
 قد يردده والذي يظهر لي عدم كفره لان هذا لا يترتب
 عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضرورة من ضرورياته
 بخلاف منكر الاعجاز من اصله ثم رايت بعض المتكلمين
 على الشفا حكي ذلك قولاً في معنى الاعجاز وح فتكفير
 قائل ذلك بعيد ووقع بتونس سنة ثمان مائة اثنان رجل قال لاخر
 انا عدو وعدو تبيك فقد له مجلس فافتي بعض ائمة
 المالكية بانه مرتد يستتاب واخذ كفره من قوله تعالى

لا يخرج ولا يدين وصححه

من كان عدو الله الآية وافتي بعضهم بان كفره كفر
 تنقيص فلا يستتاب واخذ ذلك جما في الشفا من ان امرأه
 سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدو في
 فضلت ومن كون خالد رضي الله تعالى عنه قتل من قال له
 عن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افنا ابن عتاب
 يقتل من قال ان سالت او جهلت فقد سال وجهل نبيك
 واعترضه بعض ائمتهم ممن مال الى الاول بان الاول نفس
 فان كل سباب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه
 القضية وهي لا تنعكس كنفسها بل قوله انا عدوك وعدو
 نبيك وما اشعر بترفع القول له ذلك لانا نأخذ الوضعا
 يجعلون أنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم انا عدو الامير
 والامير عدولي وقصد به رفع نفسه لان في نسبة من يعادي
 الامير وبان قتلنا لمن ذكر مذهب صحابي على ان عمر رضي الله
 تعالى عنه ودي القاتل من بيت المال ولما ان قتل غير
 صواب وبان افنا ابن عتاب انما هو لان ما ذكر في قضيتيه
 صريح في التنقيص فالمحقق ان قاتل ما صير من تدلانقص
 هذا كله على قواعدهم من التفرقة بينهما اما على قواعدنا
 فالذي يظهر انه ردة وفي الشفا ايضا يكفر من ذهب
 الى ان في كل جنس من الحيوان نذيرا ونبييا من القرعة او
 الخنازير والدواب وغيرها ويحجه بقوله تعالى وان من
 امم الا خلا فيها نذيرا ذلك يؤدى الى ان توصف انبيا

هذه الاجناس بصفاتهم المذمومة وفيه من الازراء على
هذا المنصب المنيّف ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه
وتكذيب قائله ويكفر ايضا من قال ليس في معجزاته
صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صح به
في القرآن من حكم او خبر او اثبت ما نفاه او نفى ما اثبت
على علم منه بذلك او شك في شئ من ذلك او جحد التوراة
والانجيل وكتب الله المنزلة او كفر بها او طغفها او سبها
او استخف بها ومن نودي فاجاب بلبيك اللهم لبك فان
اعتقد تنزيل المنادى منزلة الرب كفر والا فلا وفيه
ايضاً مسائل اخرى حسنة تركها النووي عفا الله تعالى عنه
للعلم بها مما مر كمن لما كان في اخذها من ذلك نوع خفا حيث
ذكرها لتبصير واضحة بينه مع زيادة فوائد اخرى لا تقم
مما مر من ذلك ان من سب نبينا عليه افضل الصلاة والسلام
ويلحق به في جميع ما يذكر غيره من الانبياء المتفق على نبوتهم
او اعابهم والحق به نقصا في نفسه او نسبه او دينه او خصلة
من خصاله او عرض به او شبهه بشئ على طريق السب والازراء
او التصفير لثأره او الفض منه او العيب له او لعنه او دعا
عليها وتمنى له مضرة او نسب اليه ما لا يليق بنسبه على طريق
الذم او عبث في وجهته الغرض من جميع هذه الكرائم وهجر
ومنكر من القول او زورا وعيما بشئ مما جرى من البلا والتميز
عليه او غمضه ببعض العوارض التي لا يشرع الجائز والمحمود

لديه كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة وحكاية ابن خزيمة
 الخلاف فيه لا معمول عليها سواء اصد عنه جميع ذلك او بعضه
 فيقتل ولا تقبل توبته عند اكثر العلماء وعليه جماعة من
 اصحابنا بل ادعى فيه الشيخ ابو بكر الفارسي الاجماع وسياتي
 بسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف
 في اسلام البويرة كما لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى
 عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعده هذه الكلمة تنقيصا له
 صلى الله عليه وسلم ويدل لما قلناه من الحاق اثر الانبياء به
 صلى الله عليه وسلم فمن ذلك ما في الشفا اجمع العلماء على ان
 من دعى على بني من الانبياء بالويل او بشئ من المكروه انه يقتل
 بلا استثناء وقد ذكر ذلك اخر فقال وحكم من سب سائر انبياء
 الله تعالى وملائكته واستخف بهم او كذبهم فيما اتوا به وانكرهم
 او محمدهم حكم نبينا صلى الله عليه وسلم على مساق ما قلناه وفيه عن
 مالك من قال برء النبي صلى الله عليه وسلم او ما زده ونسخ واراد
 به عيبه قتل ويؤخذ منه انه لو اطلق ذلك او قصد الاخبار
 من تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ومحتمل
 عند الاطلاق لانه ليس صريحا في المنقص واذا قلنا بعدم الكفر
 فظاهر انه يعذر التعزير البليغ لذكره ما يورث نقصا وفيه
 عن القاسمي من قال فيه صلى الله عليه وسلم اكمال يتيم اى طالب
 قتل والظاهر ان مذهبنا لا يابى ذلك لما في عبارة من ادعى
 على الازر فان ذكر يتيم اى طالب فقط لم يكن صريحا في ذلك

فيما يظهر نعم ان كان السياق يدل على الاذرا كان كما لو جمع
 بين اللفظين وفيه عن ابن ابي زيد من قال صفته صلى
 الله عليه وسلم كصفة رجل قبيح الوجه والمخية قتل ومذهبننا
 قاض بذلك وفيه عن صاحب سمعون في رجل قيل له لا وحتى
 رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا كلاما قبيحا
 ثم قال اردت برسول الله العقب انه لا يقبل دعوا ه
 التاويل ومذهبننا لا يابى ذلك وعن ابن عتاب في عشار
 قال لرجل اد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان
 سالت او جهلت فقد سال وجهل انه يقتل ومذهبننا قاض
 بذلك ايضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله اد واشك الى النبي
 بقصد عدم المبالاة كفر ابيض وعن فقها الاندلس انهم افوا
 بقتل من ساء صلى الله عليه وسلم بيتا وختن حيدره وزعم
 ان زهده لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات اكلها ومذهبننا
 لا ينافي ذلك بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي ان يكون كافيا
 في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى الله عليه وسلم
 هنر ليستتاب فان تاب والاقبل لانه تنقيص لا يجوز
 عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على
 قصد التنقيص لانه ليس صريحا فيه لان الحقنة قد تكون
 من الجملات البشرية فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل يعذر
 التعذر الشديد قال القاضي عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره
 وكذلك اقول حكم من غصه او عثره برعاية الغنم او بالسهو

او بالنسيان او السحر او ما اصابه من جرح او هزيمة لبعض
 جيوشه او اذى من عدوه او شدة في زمنه او بالميل الى النساء
 فحكم هذا كله لمن قصد به نقصه القتل ام وما ذكره ظاهر
 لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب
 له ولا معتد له في جهته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر
 من لغته او سبه او تكذبه او اضافه ما لا يجوز عليه او نفى
 ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم نقصه مثل ان
 ينسب اليه ايتان كبيرة او مداة في تبليغ الرسالة او في حكم
 بين الناس او يفض من مرتبة ما وشرق نسبه او يورثه
 او زهده او يوجب ما اشتهر به من امور اخبر بها عليه افضل
 الصلاة والسلام وتواتر الخبر بها عنه عن قصد لدخيره
 او ياتي بسفه من القول ونوع من السب في جهة وان ظهر دليل
 حاله انه لم يتعد ذمه ولم يقصد سبه اما الجاهالة على ما قاله
 ابو بصير او سكر اضطره اليه او قلته رقية وضبط اللسان فحكمه
 القتل دون تلغيمه اذ لا يعذر احد في الكفر بالجاهالة ولا بدعوى
 ذلك اللسان ولا بشئ مما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليما
 الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وبهذا فتى الاندلسيون
 على من نفى الزهد عنه صلى الله عليه وسلم كما مر وما ذكره
 ظاهر موافق لقواعد مذهبننا اذ المراد في الحكم بالكفر على
 الظواهر ولا نظر للمقصود والنيات ولا نظر لقراين حاله
 نعم يعز مدعى الجهل ان عزز لقرب عهده بالاسلام او بعده

عن العلماء كما يعلم مما قدمته عنه في الروضة ويعجز رايض فيما
 يظهر بدعوى سبق اللسان بالنسبة لدرء القتل عنه وان لم
 يعذ فيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده والفرق ان ذلك حق والله
 تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولوقال مقل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الربا فان اراد الربا المحرم الذي هو كبيرة
 فقد ذكره القاضي او اطلق او اراد به اظهار خلاف ما يبطن
 لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعجز التعزير بالبليغ وقوله وتواتر
 الخبر بها عن اى لفظا وهو موجود خلافا لمن زعم فيه او معنى
 ولا نظري في ذلك خلافا لمن زعمه ولو كان في ضيق من حبس او فقر
 وقصد باللفظ بكفر مما مر وغيره ان يقتل ليستريح لاحتججه
 الكفر فهل هو كاف باطنا ونقول هذه قرينة شفي الكفر
 عنه باطنا كل محتمل ولعل الثاني اقرب وحكي عن ائمة مذهب
 خلافا فيمن اغضبه غيره فقال له صل على النبي محمد فقال لا صلى
 الله على من صلى عليه فقل ليس بكفر لانه انما شتم الناس وليس
 ثم قرينة تصرف الشتم له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة
 الذين يصلون عليه وقيل كفر والا لثق بقواعدنا الاول
 لان اللفظ ليس صريحا في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة
 وانما هو ظاهر في شتم نفسه ان صلى او غيره من الناس مع عدم
 انكفر يعجز التعزير بالبليغ وعن القابسي توقفا فيمن قال
 كل صاحب فندق اى خان قرنان ولو كان نبيا مرسل قال
 فيستفهم هل اراد صاحب الفندق الان فليس فيمن نبى مرسل

فيكون امره اخف ولكن ظاهر لفظه العموم ام والظاهر
 ان لفظه ليس صريحا في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر
 بمجرد هذا اللفظ بل يعزى التعزير الشديد وعن ابن ابي
 زيد ان من قال لعن الله العرب او بنى اسرائيل او بنى آدم
 وقال لم اراد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزى وكذلك
 لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم اعلم من حرمه وكذا
 لو لعن حديث لا يبيع حاضر لباد ولعن من جابه وكان ممن
 يعذر بالجهل وعدم معرفة السنن لانه لم يقصد بظاهر
 حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله انما لعن من حرمه
 من الناس ام وهو ظاهر ولا بد من تقييد لا عن محرم
 المسكر بان يكون ممن يجهل ذلك ايضا ويعذر بالجهل
 به بان يكون قريبا لاسلامه ولم يكن مخالفا للمسلمين والا
 فتحرمه معلوم من الدين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه
 من جابه الحديث المذكور بعد قول احد له هذا قاله النبي
 صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله
 ما اردته لان لفظه ظاهر في تكذيبه فليتب والافليقتل
 وذكر فيمن قال لا خريابا ابن الف خنزير انه لا يكفر وانما
 شمل هذا اللفظ جماعة من الانبياء ما لم يعلم انه قصد سبهم
 وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ المبالغة في سب
 المخاطب دون غيره لكن يعزى ويبالغ في تعزيره وظاهر
 كلامه ان من قال لها شئ لعن الله بنى هاشم وقال اردت

الظالمين منهم اوقال لمن يعلم انه من ذرية صلى الله عليه وآله
 قولاً قبيحاً في آباءه او من نسله او ولده لا يقبل تخصيصه بارادة
 غير النبي صلى الله عليه وسلم من غير قرينة وهو محتمل لعمول لفظه
 لكن الاقرب الى قواعدنا قبوله مطلقاً لان اللفظ بوضعه
 لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغ في تغريبه وحكي عن بعض
 ائمتنا فيمن قال لا آخر لعنه الله الى آدم انه يقتل وقضية
 قواعدنا خلافه لما قدمته من ان لفظه ليس صريحاً في سب
 بني لاحتماله الى ان يلقي آدم في القيامة بل لو قال لعن
 الله اباها الى آدم كان عدم التكفير اقرب ايضا ان ادعى
 ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم صريح
 يدل على خلافه ولا يقال كلامه يتناول آدم للخلاف
 المشهور في دخول الفاتية وعبر بمشايخه خلافاً فيمن
 قال لشاهد عليه بشئ قال له تهمني الانبياء يتهمون
 فكيف انت فقول يقبل لبشاعة لفظه وقيل لا لاحتمال
 ان يكون خبرنا عنهم من الكفار وهذا الثاني
 هو الاوجه وعن شيخه انه عز من ساب وجلائم قصد
 كلبا فضربه برجله وقال قم يا محمد وما دل عليه كلامه
 من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه رحمه الله
 تعالى بل صريحه عدم الكفر في سائر نزل ليس فيها قصد
 نقص ولا ذكراً في غير ذلك وبعض اوصافه في الاستشهاد
 ببعض احواله عليه الصلاة والسلام كما نرى عليه

على شبه ضرب المثل والحجة لنفسه او لغيره او على التشبيه به
او عند مظلة نالنه او تنقيص حصل له فن تلك المسائل
ان يقول ان قيل في سوء فقد قيل في النبي وان كذبت
فقد كذب الانبياء وان اذنت فقد اذنبوا وانا اسلم
من الالسنه ولم يسلموا او صرت كما صبروا ولو العزم
او كصبر ايوب وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر ان
قصد به الترفع وان شاركه في اصل هذه الفضائل
كان حراما شديد التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق
المبالغة بمعنى انه لا نسبة لي باتباعهم وقد وقع لهم
ذلك فوقعه لي اولى لم يكن حراما وعلى هذا يحمل ما وقع
لبعض الاكابر من استشهادهم على ما حصل له بخو هذه
الكلمات في خطب كتبهم وغيرها نعم قوله ان اذنت
فقد اذنبوا شديد التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال
ومنها ما يقع في اشعار المتعجفين في القول المتساهلين
في الكلام كقول المبتنى * انا في امة تداركها الله في غرب
كصالح في ثمود * وكلامه محتمل لقصد تشبيه حاله
في الغيبة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون من قصد
الترفع او تشبيه حال من هو فيه بحال ثمود من
المشاقة وعدم الطوعية له فيكون مستلزما للترفع
وصريحا في سبهم وعلى كل فهو غير كاف ومحو قول
ابن نبيه في حسن يوسف عليه الصلاة والسلام الا ان ملك

فلا يباع بخمس النقد معدود ومنها قول ابي العلاء كنت موسى
 وافله بنت شعيب غير ان ليس فيكما من فقير ولا يستنكر كلامه
 هذا الدال على الازراء والتحقيق لموسى صلى الله وسلم على نبينا
 وعليه فان كان زنديقا كافرا وقد اتى في كثير من شعره
 بهماج الكفر وقد نحا نحوه في زيادة القبح والصرح
 بالكفر في شعره ابن هاني الاندلسي ومن كلام ابي العلاء
 الذي ليس صريحا في الكفر قوله لولا انقطاع الوحى بعد محمد*
 قلنا محمد بن ابيه بديل* هو مثله في الفضل الا انه* لم يات
 برسالة جبريل* وانما لم يكن كفرا لان ظاهر قوله الا
 الخ ان الممدوح نقص لفقد ذلك فان اراد انه استغنى
 عن ذلك فلا يحتاج اليه في المماثلة كان اقرب الى الكفر
 بل كفا ونحوه في الكفر قول الآخر* واذا مارفت راياته
 صفت بين جناحي جبريل* ونحوه ايضا قول حسن الاندلسي
 في محمد بن عباد المعتمد ووزير ابي بكر بن زيدون* كانت
 ابا بكر ابو بكر الرضى* وحسن احسان وانت محمد* ولحمد الشاعر
 وغيره من ارتكاب هذه القبائح الشديدة العذرا العظيمة
 الاثم فانهم انما لم يلبسوا الى الكفر نفوذ بالله تعالى من ذلك
 ولم يزل المتقدمون والمناخرون ينكرون مثل هذا ممن وقع منه
 فما انكر على ابي نواس قوله* فان يك باقى سحر فرعون فيكم*
 فان عصى موسى بكف خصب* ووجه الانكار عليه ان عصا
 موسى انما تنصرف لحقيقتها من الاضافة اليه صلى الله عليه وسلم

وعليه وسلم وان كان انما اراد بها انما معروف فانها اسم له وكذا
 الخصب بالمعجمة وقيل بالمعجمة اسم لخم ايضا ومما كثر
 قوله في محمد الامين وتشبيهه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم تنازع
 الاحد ان الشبه فاشتبه خلقا وخلقاً كما قد الشرا كان وهو
 وان كان في غاية القبح الا انه لا يكون كفرا على قضية مذهبنا الا ان
 قصد التشابه المطلقة ومما انكر عليه ان يقول: «كيف لا يدينك من
 اهل» من رسول الله من نفره لان من واجب تعظيمه صلى الله عليه وسلم
 ان يضاف اليه ولا يضاف ومنها ما نقله عن مالك من نادى ب
 من غير بالفقر فقال قد رعا النبي صلى الله عليه وسلم الغنى
 لانه عرض بذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضع قال
 مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب ان اعوقبوا يقولوا قد اخطأت
 الانبياء قبلنا ونقل عن يحيى بن ابراهيم ان يصى على النبي
 صلى الله عليه وسلم عند التعجب الاعلى طريق الثواب والاعتساب
 تعظيماً له كما امرنا الله ومنها ما نقل عن القاسمي فمن قال
 لقبح كانه وجه نكير ولعبوس كانه وجه مالك الغضبان
 انه لم يكفر اذا لا تصح فيه بسبب الملك وانما السب فيه
 للمخاطب بل يعاقب العقاب الشديد فان قصد ذم الملك
 قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ من كلامه ان ذم بعض الملائكة
 وتنقيصه كذم الانبياء وتنقيصهم وهو ظاهر ثم رايته
 صرح بذلك في آخر الكتاب وقد قدمنا عن غيره قال وهذا
 كله فمن تكلم فيهم بما قلنا على جملة الملائكة او على معين

من حققنا كونه من الملائكة والنبين ممن ذكرها الله في كتابه
 او حققنا علمه بالخبر المتواتر والمشهور المتفق عليه بالإجماع
 القاطع لجبريل وميكائيل ومالك وخزنة الجنة وجنهم
 والزبانية وجملة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة
 ومن سمي فيه من الانبياء وكفر راييل واسرافيل ورضوان
 والحفظة ومنكرو ونكير من الملائكة المتفق على بقول الخبر
 ٣٠. فاما من لم يثبت الاخبار بتعيينه ولا وقع الإجماع
 على كونه من الملائكة والانبياء كما روت وماروت في الملائكة
 والحضر ولقمان وذو القرنين ومريد واسية وخالد بن
 سنان في الانبياء فليس الحكم في شأنهم والكفر بهم كحكم
 فيمن قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحرمة ولكن ينحرم
 ينقصهم كلامهم وهو ظاهر جلي وبر يعلم خطأ من قال
 ان ما يحكيه المفسرون في قصة هاروت وماروت
 في آيتهما في سورة كفر وليس كما زعم ولقد وقع بذلك
 في ورطة عظيمة وان كان جليلا فقد حكي هذه القصة
 اكابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
 وغيرها ومن ثم انتصر لهم بعض المناخرين من المجتاهدين
 وخرج هذه القصة بامان صحيحة ورد علي من خالف
 في ذلك فجزاه الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي
 من انكر نبوة احد ممن ذكر وهو من اهل العلم لا يخرج عليه
 لا خلافا للعلماء في ذلك وعن القاضي ايضا ان شابا

عرف بالخير قال لمن قال له انك امي النبي صلى
 الله عليه وسلم امي لا يكفر بذلك وان اخطأ في الاستشهاد
 لان الامية شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره
 ومنها ما نقله عن شيخه فمن قال لمن ينقصه انما تريد
 نقصي لقولك وانا بشر وجميع البشر يحقهم النقص حتى
 النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يكفر خلا فالمن افني بقوله
 لان لم يقصد السب للقاضي رحمه الله تفصيل حسن
 في حكاكي السب ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف
 بقائه والانكار عليه فقد يجب وقد يندب وقد اجمع
 السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمخدين
 في كتبهم ومجالسهم لبيانها وردّها وان كان على وجه
 الحكايات والاسمارا الطرف واحاديث الناس ومقالاتهم
 في الفتن والسيئات وهو الكلام الجامع لا خلافا له للاثبات
 حسنا وقبحا اذ الفتن الهذيل ونوادير السحق والخوض
 في قيل وقال وما لا يعني فكل هذا ممنوع منه ونقصه
 اشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سأل رجل مالكا عن
 يقول القرآن مخلوق فقال مالكا كافرا قتلوه فقال انما
 حكيته عن غيري فقال مالكا انما سمعناه منك وهذا
 من رجمه الله على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتياد
 او اظهر استحيانا وكان مولعا بمثله حفظا ودرأ تروا طلبا له

وبرواية استقار بجوه عليه الصلاة والسلام وسببه
 فهو كالساب ولا ينفعه نسبته الى غيره فيبادر بقتله وقد قال
 ابو عبيد القاسم بن سلام حفظ شطرنيت ما هي بر صلى الله عليه
 وسلم كفر ولجعوا على تحريم رواية ما هي بر صلى الله عليه وسلم
 وكتابتها وقراءته ام وما ذكره من المبادرة بقتله اى ان لم
 يتب ومن الكفر ظاهر عند الرضى بذلك واستحشا لان
 قصد به غير ذلك وما ذكره من الاجماع محله في روايته بغير
 عرض مسوغ لذلك ثم ذكر تفصيلا آخر فيمن ذكر ما يجوز عليه
 صلى الله عليه وسلم او يخلف في جوازه عليه وما يلحقه
 من الامور البشيرة ويمكن اضافتها اليه او ما امتحن به
 وصبر عليه او ما يعرف به ابتداء لسيرته وما لقيه
 من قومه وهو ان ذلك ان كان على طريق الرواية ومذاكرة
 العلم ومعرفة ما صححت به العصمة للانبياء وما يجوز عليهم
 فلا حرج فيه بل يكون حسنا ان كان من اهل العلم وفهماء
 طلبة الدين ممن يفهم مقاصده فيجتنب ذلك من عساه
 لا ينفعه او يخشى به فتنه فقد ذكره بعض السلف تعليم النساء
 سورة يوسف وان كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوء
 مقصده لحق بما تقدم من السب ونحوه وكذلك ما ورد من
 اخباره واخبار رسالة الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام
 مما ظاهره مشكل لاقتضائهم امورا لا تليق بهم بحال ولا
 يتجدد منها الا بالصحح ولقد كره مالك رضي الله تعالى عنه

التحدث بها اذا كثرت لاجل محلي تحتها وانما اورد هاصل الله
 عليه وسلم القوم عرب يفهمون كلاما العرب على وجهه حقيقة
 وبجاز واستعارة وغيرها وانما اشكلت على قوم جازا وبعد ذلك
 غلبت عليهم العجمية انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر مام
 للقوام ظاهر ان ظن بقربية حالهم تولد فتنة لهم منها وتكفها
 او نحوها والا فالذي ينبغي الكراهة هذا وفي الانوار من كتب
 اثنتا المتأخرين مسائل اخر غير مام فلنذكرها وان كانت
 في ضمنها ما علم مام وهو ان القاء المصحف في المكان القدر
 كالقائه في القاذورات وان سب الملك كالبنى وان من استخف
 بالمصحف او التوراة او الانجيل او الزبور كفروا نه لوقا
 ليسا الموعودان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم
 ان كان عاميا كفرا وعاميا فلا وان لا كفرا لافامة في بيعه
 او كنيسة وان يكفر من قال ان الولي افضل من النبي او المرسل
 اليه افضل من الرسول او اعز واعلى مرتبة وان لو انكر
 السنن الاربعة او صلاة العيدين كفروا نه لو استحل ايداء
 احد من الصحابة او نفى علم الله بالمعدوم او بالجزيئات كفر
 واستحل ايداء غير الصحابة مكفرا ايضا كما هو ظاهر مام
 وان من انكر خلافة الصديق مستدع لا كافروا نه سب الصحابة
 او استناعتا نشة رضى الله تعالى عنها وعن ايها من غير استحلال
 فاسق واختلفوا في من سب بابا بكر وعمر قال غير في كفر من
 سب الحسين رضى الله تعالى عنهم وجهان وان لو قال الروح

قديم اوقال اذا ظهرت الربوبية زالت العبودية وعنى بذلك
 رفع الاحكام او قال انه فنى من صفات الناسوتية الى اللاهوتية
 او قال ان صفاته تبدلت بصفات الحق او قال انه يرى الله
 عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهها او ان الله يحل في الصور
 الحسنة او قال ان الحق يطعمه ويسقيه واسقط عنه التمييز بين
 الحلال والحرام وانه ياكل من الفيب ويخذ منه او قال انا الله او
 هو انا او قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقراءة
 واعمال البر المشان في عمل الاسرار او قال سماع الغنائم من
 الدين وانه انفع للقلوب من القرآن او قال العبد يصل الى
 الله تعالى من غير طريقة العبودية او قال وصلت الى رتبة
 تسقط عني التكليف او قال الروح من نور الله فاذا اتصل بالنور
 بالانوار كفى في جميع هذه المسائل بخلاف ما لو قال وصلت الى رتبة
 حصلت من رتبة النفس وغنقت منها فانه لا يكفر لكنه مبتدع
 مغرور وعكاذ الوقال انا عاشق لله ويسقني والعبارة الصحيحة
 انبىه ويحبني او قال يلهمني ما احتاج اليه من امر ديني فلا
 احتياج الى العلم والعلم ابل هو مبتدع كذاب ومن اظهر
 السكر والوجد ولا يستقيم ظاهره ولا تنقيد جوارحه
 بالروح فهو مغرور بعبد من الله ومن تخلى واعتزل وترك
 الحق بلا عذر شرعي فمبتدع لا يقبل الله منه الزهد ومن ادعى
 الكرامات لنفسه بلا عرض ديني كاذب يلعب به الشيطان
 ومن قال في غير الغليات ما نقي ليسوى الحق في موضع فهو

بعيد من الله تعالى مدح ام حاصل ما في الانوار والوجه كفر
 منكر للعودتين اذ كان مخالفا للمسلمين لان ذلك لا ينبغي على
 منهم والذي يتجه ايضاً كفر من انكر سنة رابية مجمعا عليها معلومة
 من الدين بالضرورة كما يدل له قوله او صلاة العيدين لكن انكار
 احدهما كذا خلاف لما يوجهه قوله السنن الرابية وقوله العيدين
 بل يكفي في انكار انكار سنة واحدة بالشروط المذكورة وان محل
 تكفير المستحل ايذاء صاحبها ما لم يكن عن تاويل ولو خطأ لانه
 ظني فله شبهة ما تمتع الكفر وانه لا يشترط الكفر في كفر من زعم
 انه يرى الله عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهها اجتماع هذين
 خلاف لما يوجهه عبارة الانوار بل يكفر زاعم لطحا ثم ربيت
 الكواشي صرح في تفسيره بكفر معتقد الرقية بالعين
 وهو صريح فيما ذكرته لكن عندي في اطلاق ذلك نظر والذي
 يتجه حمله على رواية او كلام متضمن للاطاحة بذاته تعالى لما مر
 ان الاصح انا لانكفر الجهوية ولا الجسمية الا ان صرحوا
 باعتقادهم للوازم قولهم كاحداث او ما هو ضرورية كاللوث
 والتركيب الاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم اسقاط
 التمييز عنه بين الحلال والحرام وان الله يطعمه ويسقيه او
 يأكل من الجنة ياخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة خلافا
 لما يوجهه كلام الانوار ايضاً وكذا القائل بدخ الصلاة الى آخر
 ما مر فيه لا يشترط في تكفيره بذلك جمعه بين تلك الامور
 بل يكفي في الصلاة مثلاً الشأن في عمل السر وكذا زاعم ان

سماع الغنام من الدين وانه انفع من القرآن لا يشترط في تكفيره
 جمع بين هذين بل يكفي احدهما وهذا الذي تقبته به جميع
 له لو من نيه على شيء منه لكنه ظاهر للثامل فليتبس له ذلك ووقع
 للرافعي كلمات بالعجبة ترجعها بعض فقها الاعاجم ومنها جملة
 وحاصلها وان مر كثير منها ان من قال عمل الله في حق كل خير
 وعمل الشر مني كفر ونظريه الرافعي بقوله تعالى وما اصابك من
 سيئة من نفسك والظن واضح فالصواب عدم الكفر اذ هذا
 من بعض اعتقادات المعتزلة وهم لا يكفرون على الصحيح وان من
 قال انا الله على سبيل المزاح كفر وانه لو قال قائل كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل كس اصابه فقال آخر هذا
 غير ادب كفر وان من قال يد الله طويلة فويل لا يكفر و قيل
 ان اراد الخارج كفر هو من الخلف في كفر المجسمة وانهم اختلفوا
 في كفر من قال لغيره الله يظلمك كما ظلمني او الله يعلم اني دائم
 اذكرك بالدعاء او اني اخزن خزنك وافرح لفرحك مثل
 ما اخزن خزن نفسي وافرح لفرحها والذي يجهل ترجيح
 في الاولى انه ان اراد نسبة حقيقة الظلم الى الله كفر
 والا فلا وفي الاخيرتين ان اراد حقيقة الدوام في اولها
 وحقيقة المماثلة في ثانيتهما كفر لانه نسب الى صلي الله عليه
 الواقع ومن اعتقد انه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو
 عليه فلا شك في كفره لان هذا العلم عين الجهل ونسبة
 الجهل الى الله تعالى كفر اتفاقا وما اذ اراد بذلك المبالغة

من ادخل هذا الخبر في الصحيح
 من النسخة التي نقلتها للسيد
 فقبته كالعادة فظهر بالان
 هنا ثم في الكتاب اعني بعض
 خارج فقبته من اوله الى
 فاداد العرق فخطت عدل من
 مستقيم لان هذه الورد على
 مقبته وخطت في نصف الكتاب
 حسب العاد فاعتدلت على بعض
 شيء من الكلمة وقد انصبت
 استفدت من الاسماء الشريفة
 الوفاي الهون بخبر الله
 كاتبه

فانه لا يكفر به وان لم يقل له الا تقرا القرآن او الا تصلي فقال شيعت
من القرآن او من الصلاة كفرهم والذي يجادل محل الكفر هنا ان اراد
الاستخفاف بالقران او الصلاة والا فلا كفر لان ذلك يعبر به عن وقوع
ملل في النفس باثنا عن تحمل ثقل الطاعة من غير استخفاف وان لم يقل له
صل فقال المجازي يصلون عنا او الصلاة المعمولة او غير المعمولة
ولمدا وصلت الى ان ضاق قلبي وقيل له صل حتى تجد حلاوة الصلاة
فقال لا تصل انت حتى تجد حلاوة ترك الصلاة او قيل لعل صل فقال لا الا
فان التوا المولى كفر المحبت بما ذكر في الجميع اه وله وجه في غير الاخير
فان ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة والقرب بين
قوله فيما مشيعت وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشيع من
الشيء لا يستلزم ذم لموجه بل يستلزم مدحه اذ لا يشيع الا من الحسن
غالب لا بخلاف ضيق القلب فانه انما يعبر به عن القبح فيه غايته الذم
والاستخفاف والاستهزاء ومن ثم صرح في الانوار بعدم الكفر
فيها وهو الاوجه وان لم يسمع خصمه يقول لاحول ولا قوة الا
بالله فقال ايش يكون لاحول او ايش يعمل او نحو ذلك كفرهم قلت وكذا
وجه ان هذا فيما استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى
الى العجز وهو ظاهر فمن عرف معنى لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال
ذلك اما جاهل لا يعرف من هذه الكلمة فينبغي فيه ان لا يطلق
القول بكفره بل يعرف معناها فان عاد لما قاله كفره والا فلا وان
لوسم مؤذنا فقال هذا صوت الجرس كفرهم وفي اطلاق الكفر
هنا نظروا والذي يتجه انه لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف

او الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل لظالم اصير حتى المحشر فقال
 اى شئ فى المحشر كفى وانه لو قيل له فلان ياكل حلالا فقال احضروه
 حتى يسجد له كفراهم وفى اطلاقه الكفر هنا نظرا ذى غاية الغرر على
 السجود لانسان انه كالسجود له بالفعل وقد صرحوا بان سجد جملة
 الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفى بعض صور ما يقتضى
 الكفر فلم من كلامهم ان السجود بين يدي الغير منه ما هو كفر
 ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفر ان يقصد السجود للمخلوق
 والحرام ان يقصده لله معظما به ذلك المخلوق من غير ان يقصده
 به او لا يكون له قصد وانه لو رجع من مجلس عالم فقالت له زوجته
 لعنة الله على كل عالم كفرت ام ويجه ان محله فيمن ارادت حقيقة
 العموم الشامل للانبياء او اطلقت بخلاف من ارادت نوعا غير
 ذلك وانه لو امر آخر بحضور مجلس العلم فقال اى شئ لعل مجلس
 العلم كفراهم وفى اطلاق الكفر هنا نظرا ويجه ان محله فيمن
 اراد الاستخفاف والاستهزاء لان اللفظ يحتمل غيرهما وليس
 ظاهرا فيهما وانه لو قال لفقير هذا هو شئ كفراهم وفيه نظر
 اللهم الا ان يستخف او يهزأ به من حيث الفقه الذى هو متلبس به
 فلا شك في كفره ثم وانه لو اعطى خصمه فتوى علم فالفاظها
 بالارض وقال اى شئ هذا الشرع كفروا وانه لو قال لزوجته
 يا كافرة او يا يهودية فقالت انا كما قلت كفرت وانه لو قيل
 لم تركب الصفا ثربت الى الله تعالى فقال اى شئ علمت حتى انوب
 كفراهم وفى اطلاق الكفر في هذه الاخرة نظر لاحتمال ان يريد

انها تكفر باجتناب الكاثر كما قال به جماعة بل هو الاصح وكثيرا
 بذلك لاينا في وجوب التوبة منها كما هو ظاهر لان التكفير من امور
 الاخرة التي لا تظهر فائدة الاثم بخلاف وجوب التوبة فانه من
 امور الدنيا ويرتبط به احكام دينية فاختلفا فائدة واحكاما
 فلا يلزم من التكفير سقوط وجوب التوبة واذا احتمل اللفظ
 ما ذكره احتمالا ظاهرا لم يحسن اطلاق القول بالكفر الذي يتجه
 انه لا يكفر الا ان اراد انه لم يعمل معصية من اصلها ليؤمن انكار
 الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كما او صغيرة
 وانه لو قال فلا كفر وهو كفر متى كان اقرارا بالكفر حاصل
 ما وقع في الغرض بالحجبة وترجم عنه بما علمت ما في اكثره من
 النظر وترجم خلافا لطلاقه فنامل ذلك واعتن به فموا حفظا
 فانه مهم والعجب من القولي وغير حيث نقلوا ذلك ولم يعترضوه
 بشئ مع ظهور ما قدمته فيه فرب قال بعض المالكية ايضا قال
 ان كان قيل في حقى او حق فلان وان جرى له كذا فقد قيل في حق
 الانبياء او جرى لهم حرم عليه اطلاق ذلك لان ما انتقص به
 يضيفه للانبياء فيؤدب وفهم بعضهم من كلام الشافعي السابق
 انه لا يكفر بذلك وليس كما فهمه وقد قال الغزالي اول منهاجه
 رد اعلى من تكلم في كلامه واي كلام افصح من كلام رب العالمين
 وقد قالوا اساطير الاولين وقد قال الامام الكبير املنا انما بنا
 ابو منصور البغدادي انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضى
 الله تعالى عنه بان لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الراجح في القولين له

وليس الشافعي اجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توقف في ذلك
 الرجل في حقه حتى نزلت آية اللعان وقال الشيخ ابو اسحق ردا على من
 طعن على الاشعري واصحابه واذ كان النبي صلى الله عليه وسلم مع معجرا
 لم يخل من عدو منافق وحاسد فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فغيره
 او لى واخرى ان لا ينسب من ذلك ولما حكى الياقبي ما مر قال وليس
 في هذه اما يوافق القول بالكفر لا تصريح بالاولا ولا يوافق وليس ان
 قال به دليل وتعليقه بآية القصد التشديد والانتقاص فاسد
 اذ لا قصد ذلك من في قلبه اسلام بل المراد كيف يتكلم في حقهم
 وقد تكلم في الاكابر قال بعض المتأخرين بل الحلاق التحريم في ذلك
 بحسب مذهبه منطوق فيه ام والوجه عدم التحريم حيث كان
 المراد وما قاله الياقبي واطاق واذ قد علمت اكثر المكفرات
 عند الحنفية والمالكية فلنذكر لك طرفا من المكفرات عند الحنابلة
 سوا وافقوا ما مر من الفقه وحاصل عبارة الفروع ان ما يكون كفرا
 حجة صفة له تعالى اتفق على اثباتها او بعض كتبه او رسله او سيرة
 او رسوله او ادعى النبوة او بغض الرسول او ما جاء به وترك النكار
 كل منكر بقلبه ومحمد حكمة ظاهر مجمع عليه والشك فيه ومثله
 لا يجمل وبعضهم يكفر باحد تحريم النبيذ وكل مسكر ومن ذلك
 ان يجعل بيته وبين الله تعالى وصانط يتوكل عليهم ويدعوهم
 ويسلمهم قالوا اجماعا او يسجد نحو شمس اوياتي بفعل او قول صريح
 في الاستهزاء او توهم ان من الصحابة او التابعين او تابعيهم من قال
 مع الكفار واجاز ذلك قتل او كذب على نبي وامر في دارنا على خمس

وغنير غير مستحل ولا كفر بمحمد قياس اتفاقا بل بسنة رابته وخالف فيه
 جماعة من التابعين والعراقيين ومن اظهر الاسلام واسر الكفر ففاق
 كافر كافي بن سلول وان اظهر انه قائم بالواجب في قلبه ان لا يفعل
 ففاق كقوله تعالى في ثقلية ومنهم من عاهد الله لئن انا انزلنا من قبله
 الآية وفي كفره وجهان والراجح ان ما كان من النفاق في الافعال
 لا كفر به كالرياء للناس ومنهم من كفر بالحجاج لاحافته وانتهاكه
 حرم الله وحرم رسوله فاورد عليه يزيد ونحوه ومن ثم كان
 الرأى ما نص عليه الامام احمد رضي الله تعالى عنه واصحابه
 من عدم الكفر بحرممة اللعن خلافا لابن الجوزي منهم وغيره
 ولا يكفر حاكمي كفر سمعه من غير اعتقاده ولعله اجماع وفي
 الانشضا من تزيان بنى كفار من لبس غيارا وشذ زنا ر
 او تعليق صليب بصدرة حرم ولم يكفر وميل كلام بعضهم الى الكفر
 وفي الفضل ان شهد عليه انه كان يعظم الصليب مثل ان يقبله
 ويتقرب بقربان اهل الكفر ويكثر من بيعهم ويؤعبادتهم
 احتمل انه ردة وهو الان شح لان المستهزي بالكفر يكفر
 ولان الظاهر انه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم ابن عقيل
 بان من اتمن القرآن او غصه او طلب ان يناقضا وادعى انه
 مختلف فيه او مخنلق او مقدور على مثله ولكن الله منع قلبه
 كقول هو معجز بنفسه والعجز شمل الخلق ام حاصل كل الفروع
 وبما مله يعلم انه موافق لما قدمناه من مذهبا وغيره في اكثر
 ما ذكر وعندهم ان ترك الصلاة كفران دعوا اليها وامتنعوا

غيرها من العبادات وأعلم أن الدعاء ينقسم إلى كفر وحرام وغيرهما
فكما هو كفر أن يسئل نفقها دل السمع القاطع على ثبوتها كاللهمة
لا تعذب من كفر بك أو اغفر له ولا تخلد فلانا الكافر في النار
لأنه لا يطلب لتكذيب الله تعالى فيما أخبر به وهو كفر وكان
يسئل الله تعالى أن يرجه من البعث حتى يستريح من أهوال القيمة
لما ذكر قبله ومنه أن يطلب بثبوت ما دل السمع القطعي على نفيه
كاللهمة خلد فلانا المسلم عدوى في النار وطرد سق الخاتمة
أو يطلب أن الله تعالى يحياه ابدا حتى يسلم من سكرات الموت أن
الله يجعل البليس رجلا له وناصحا لبني آدم ابتداء ليدن ودهر
الداهر بن حتى يقل الفساد والتكفير بجميع ما ذكر ذكره القرافي
وذلك أن تقول لعلمه مبني على أن لازم القول قول وقد مر أن
لأن المذهب ليس بمذهب فعليه لا كفر بجميع هذه الأقوال
إلا إذا أراد مع ذلك عدم حقيقة ما دل على الوقوع أو عدمه أو أنه
يتطرق إليه الكذب والاشك في ذلك أما إذا لم يكن له قصد
أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون كفرا ثم رأيت
بعض أئمة مذهب القرافي قال عقب كلامه المذكور ذلك أن تقول
هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم بحصول ذلك
ولا كفر يلزم منها وليس الزام الكفر بأولى من الزام طلب البعث
بل الزام هذا أولى استحبابا للأنما المعلوم منه بأشياء كثيرة
وبالصريح وهو حسن أم وما يكون من الدعاء كفر أيضا أن يطلب

الداعي ففي ما دل العقل القطعي على بثبوت مما يحل بجلال الربوبية
 كان يسأل سلب كلمة حتى يستأثر العبد في بقايعه أو سلب قلد تر
 حتى يأمن المواجهة لو ثبت ما دل الفاطم القطعي على نفيه مما يحل
 بجلال الربوبية كان يعظم شوقه الداعي إلى ربه فبسا له أن يحل في
 شيء من مخلوقاته حتى أن يجتمع به أو أن يجعل النص في العالم مما إليه
 قال القرافي وقد وقع هذا الجاعة من جملة الصوفية ويقولون فلان
 أعطى كلمة كن ويسألون أن يعطوا كلمة كن التي في قوله تعالى إنما
 أمر إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى إعطائها إن صح أنها أعطيت
 ومقتضى هذا الطلب الشركة في الملك وهو كفر والحلول كفر وإن
 يجعل بينهما وبينه نسباً يشرف به على العالم لأنه طلب استيلاء وهو
 كفر وما ذكره في هذه الأنواع صحيح لما مر من شك في سلب
 صفات الذات عنها وإنه تعالى يحل فيه شيء أو أن له ولداً وإنه
 يلد أو يولد كفر ولا شك أن سؤال شيء من ذلك إنما يشاغز
 بتجويز وقوعه وهو كفر لكن ما ذكره عن الصوفية فيه نظر
 لأنه لا يلزم عليه نسبة نقص إليه تعالى فنقص عن كونه
 مصححاً بذلك فالصواب فيه عدم الكفر ثم رأيت بعض
 أئمة مذهبه قال قلت الزامه الكفر للصوفية من حيث
 قولهم أعطى فلان كلمة كن غير صحيح فإن هذا الكلام يصح
 على من لغوا لله له العادة مرة أو مرتين بل أن طلب من ربه
 شيئاً أو هم بشيء فنقص ومطلوبه على وفق مراده بغير تدريج

بل دفعة وهذا القدر صحيح وجوده ولا يلزم منه الشكر لله
 في الملك ولا يكثر من ذلك ايم وهو حسن قال القرافي واعلم
 ان الجهل بما تؤدى اليه هذه الادعية ليس عذرا عند الله تعالى
 لان القاعدة الشرعية دلت على ان كل جهل يمكن المكلف رفعه
 لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجهل الذي لا يمكن
 المكلف رفعه بمقتضى العادة يكون عذرا كما لو تزوج اخته
 يظهر اجنبية واصل هذا الفسار الدخول على الادمي في هذه
 الادعية انما هو الجهل فاحذر منه واحرص على العلم فهو النجاة
 كما ان الجهل هو الضلال اه وقد ذكر بعد ذلك انقسام الدعاة
 الى محرم وغيره واطال فيه بما في بعضه نظرو لا غرض لنا في ذكره
 في هذا الكتاب وقد ذكرت جملا من احكام الدعاة في كتابي شرح
 مختصر الروض آخر باب صفة الصلاة فانظره ان اردت
 فانه جمع في ذلك فاعلم اني استل الله قبوله وتيسير علمه في عاقبة
 بلائنا آمين تمت وفوائد منها قد مر ان المحقق قد يكون
 كفرا وغرضا الآن استقصا ما يمكن من الكلام فيه وفيها
 وحقيقته وبيان احكامه ردعا لكثير من انهم كانوا عليه وعلى
 ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا ونجاة فقال ما ذهبنا
 في السير ما بسطنا في ما مر بها صلا الله ان اشتمل على عبادة
 مخلوق كشمس او قمر او كوكب او غيرها او البهيمة او تعظيمه
 كما يعظم الله سبحانه وتعالى او اعتقاد ان له تائيدا لذاته
 او تنقيصا لبي او ملكا بشروطه السابق او اعتقاد اباة السجدة

جميع انواعه فيستتاب الساحر فان تاب والاقبل والسمكة له
 حقيقة عند عامة العلماء خلافا للمعتزلة وابي جعفر الاسترادي
 وسياق لذلك يزيد وقد ياتي الساحر بفعل او قول بغير حال
 السحر فيمرض ويموت منه اما لو اوصل الى بدنه من دخان
 او غيره او دونه ويحرقه فله اجماعا ويكفر مستبيحه وفي
 الحديث ليس منا من سحر او سحر له او تكهن او تكهن له ومن
 يحسنه ان وعنه بكفر كما تقرب الى الكواكب السبعة وانها
 تحسنه او انه يفعل بدون قدرة الله تعالى كفر كما علم
 مما مر والامر يكفر وتعلمه ان لم يجز لا عتقاد هو كفر قبل خلاص
 وهو ما في الوسط كفالاة الكفرة وقد يقصد به دفع ضرره
 ولتصرف حقايق الاشياء وقيل يكره والاكثر ان على حرمة
 مطلقا لحرف الاقنانه والاضرار ويحرم التكهن واثبات
 الكاهن وتعلم الكهانة وكذا التخميم والضرب بالرمل والشعر
 والحصى والشجيرة ولما الحديث الصحيح كان يبيح بالرمل
 فنوافق خطه فغناه فن اين علمه موافقة فالجواز معلق
 بمعرفة الموافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل كلامنا
 واما الامام مالك رحمه الله تعالى فقد اطلق هو وجماعة
 سواه الكفر على الساحر وان السحر كفر وان تعلمه وتعلمه
 كفر كذلك وان الساحر يقتل ولا يستتاب سواد السحر
 او ذميا كالزنديق وبعض ائمة مذهبهم كلام نفيس في المسئلة
 فيه استشكل ما ذهب اليه امامهم وبيان حقيقة السحر

فعاصبه ان الطرطوشي قال قال مالك واصحابه الساحر
 كما في قتل ولا يستتاب سحر مسلما او ذميا كالزندق
 قال محمد ان اظهره قبلت توبته قال اصبح ان اظهره
 ولم يتب فقتل فماله بيت المال وان استسر فلورثته
 من المسلمين ولا آمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم
 اعلم قال ومن قول علماء القدماء لا يقتل حتى يثبت
 انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بان كره قال اصبح
 يكشف عن ذلك من يعرف حقيقته ولا يلي قتله الا المسلمان
 ولا يقتل الذمي الا ان يضر المسلم بسحره فيكون نقضا
 فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر اهل ملته اذ
 الا ان يقتل احدا فيقتل به وقال سحنون يقتل الا ان
 يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤوب من تردد
 الى السحر اذ المنياسر سحرا ولا عمله لانه لم يكفر ولكنه
 ركن للكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك كفر
 وقالت الحنفية ان اعتقد ان الشياطين تفعل له
 ما يشاء فهو كافر وان اعتقد انه تحييل وهو تلم يكفر
 وقالت الشافعية رضي الله تعالى عنهم يصفه فان وجد
 فيه كفر كالنقرب للكواكب ويعتقد انها تفعل فيلمس
 منها فهو كافر وان لم يجد فيه كفر فان اعتقدا باحتماله
 فهو كافر قال الطرطوشي وهذا متفق عليه لان القرآن
 نطق بتجرمه واجتمع من لا يقول ان تعلمه كفر بان تعلم الكفر

ليس بكفر فان الاصول بتعليم جميع انواع الكفر ليحذر منه
ولا يقدح في شهادته وما خذه فالسحر اولى ان لا يكون كفرا
ولو قال الانسان اذ تعلمت كيف يكفر بالله لا جنبه او كيف
الزنا وانواع الفواحش لا جنبها لم ياشم قال القرافي هذه
المسئلة في غاية الاشكال على اصولنا فان السحر يعتمدون
اشياء تاتي قواعد الشريعة ان تكفرهم بها كفعل الحجارة
المنقمة ذكرها قبل هذه المسئلة وكذا لا يحجمون عقاير
ويجمعونها في الانهار والآبار وفي قبور الموتى وفي بلب
يفتح الى الشرق ويعقدون ان الاثار تحدث عن تلك
الامور بخواص نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط
بينها وبين تلك الاثار عند صدق الغم فلا يمكن
تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوصفها في الآبار ولا باعتقاد
حصول تلك الاثار عند ذلك الفعل لانهم حين يوافق ذلك
فوجدوه لا يحرم عليهم لاجل خواص نفوسهم فصار ذلك
الاعتقاد كاعتقاد اطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس
ولا يمكن التكفير بها لانها ليست من كسبهم ولا كفر
بغير مكسب واما اعتقادهم ان الكواكب تفعل ذلك بعدد
الله فهذا خطأ لانها لا تفعل ذلك وانما جلت الاثار
من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الاثار عند ذلك
الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى
اودع في الصبر والسقمونيا عقد البطن وقطع الاسها

وأما تكفيرهم بذلك فلا وإن اعتقد وأن الكواكب تفعل
 ذلك والشياطين فقدرها لا بقدره الله تعالى فقد
 قال بعض العلماء من الشافعية هذا مذهب المعتزلة من
 استقلال الحيوانات بقدرتها دون قدرة الله تعالى
 فكما لا تكفر المعتزلة بذلك لا يكفر هؤلاء ومنهم من فرق
 بين الكواكب مظنة العبادة فإذا انضم إلى ذلك اعتقاد
 القدرة والتأثير كان كفرا واجب عن هذا الفرق بأن
 تأثير الحيوان في القتل والضرب والرفع في محرم العبادة
 مشاهد في السباع والاديين وغيرهم وأما كون
 المشتري أو زحل يوجب شقاوة أو سعادة فأنما هو
 خسر وتخييل لا حجة في ذلك وقد عبتا البقر والشجر
 فضلا هذا مشتركا بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية
 فيه أنه كفران اعتقادنا مستقلة بنفسها لا تحتاج إلى
 الله تعالى فهذا مذهب الضائية وهو كفر صريح لا سيما
 أن صرح بنفي ما عداها وأما قول الأصحاح أنه علامة
 الكفر فشكل لأننا نتكلم في هذه المسئلة باعتبار الفسار
 ونحن نعلم أن حال الإنسان في قصد يقهر الله تعالى
 ورسوله بمد على هذه العقاقير كحال قبل ذلك
 وإذا أراد أن يخاتم فيشكل لأننا لا تكفر في الحال بكفر
 واقع في المال والمستقيم في هذه المسألة لما حكاها
 الطرطوشي عن قدماء أصحابنا أنه لا يكفر حيث ثبت

انه من السحر القبي كقر الله برا ويكون سحرا مشتملا على كفر
كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقر الله بالامم املا
وصلى الله تعالى على من تعلمه وتعلمه مكفر في غاية الاشكال
اذ هو خلاف القواعد وقال قبل ذلك والصواب ان لا يقضى
بهذا احتيا بين معقول السحر اذ هو يطلق على ما مختلف
وبينها ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحداث
الجن وان كان كالمجرد النفس فهو السحر وان كان على سبيل
الاستعانة با لفلكيات فذلك دعوة الكواكب وان كان
على سبيل طبع القوى السماوية بالقوى الارضية فذلك
الطلسم وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
الحيل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح
السارحة فذلك الغرمة ام قال القرافي ايضاً والسحر اسم يقع
على حقائق مختلفة وهي السيميا والهيما وخواص الحقائق
من الحيوانات وغيرها واما الطلسم والافواق والرقا
والغرام والاستخدام فالسيما عبارة عما تركيب من
خواص ارضية كدهن خاص وكلمات خاصة توجب تحيلاً
خاصة وادراك الحواس الخمس وبعضها الحقائق خاصة
من المأكولات والشمومات والبصر والموسسات
والشمومات وقد يكون لذلك وجود مخلقة الله اذ ذلك
وقد يكون لاحقية له بل هي تحيلات والهيما امتيازها
عن السيميا بان الاثار الصادرة عنها تضاهي الاثار

السماوية من الاتصالات الفلكية وغيرها من احوال
 الافلاك فتحدث جميع ما تقدم ذكره فخصصوا الواحد
 بالسميا والآخر بالهيميا والخواص للحيوانات وغيرها
 كثير ذكره وانه يؤخذ سبعة اجزاء ويرجم بها كلب شانه
 انه اذا رمى بحجر عرضه فاذا رمى بسبعة اجزاء عضها كلها
 لقطت بعد ذلك وطرحته في ماء فن شرب منه ظهر فيه
 آثار خاصة يعبر عنها السحرة هذه تثبت للسحر وليس يذكره
 الاطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من
 هذا القبيل ولا يشك في الخواص في هذا العالم فمنها
 ما يعلم كاختصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا
 ومنها ما تعلمه الافراد كالحجر المكروم وما يصنع منه الكيميا
 ونحو ذلك كما يقال ان في الهند شجرا اذا غل منه دهن ودهن
 به انسان لا يقطع فيه الحديد وشجرا آخر اذا استخرج منه
 دهن وشرب على صورة خاصة مذكورة عندهم في العمليات
 استغنى عن الغذاء ومن من الامراض والاسقام ولا يموت
 بشئ من ذلك وطالت حياته ابد حتى ياتي من يقتله
 اما موته بالاسباب العادية فلا وخواص النفوس لا شك
 فيها فليس كل احد يؤذى بالعين والذين يؤذون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فمنهم من يصيد بالعين طير
 من الهوى ويقلع الشجر العظيم من الثرى واخر انما يصل
 لتمرير لطيف ومن الناس من طبع على صحة الخمر

ولا يخطئ غالباً ثم نجد واحداً له خاصية في علم الكشف واخر
 في علم الرمل واخر في النجم ومن خواص النفوس ما يقتل وفي الهند
 جماعة اذا ركبوا نفوسهم لقتل شخص مات ثم اذا شق صدره
 في الوقت لا يوجد قلبه بل انزعوه من صدره بالهبة والغرم
 وقوة النفس ويجربون بالزمان فيجمعون عليه همتهم فلا
 يوجد فيه حبة وخواص النفوس كثيرة والطلسمات
 نقتر اسما خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على زعم
 اهل هذا العلم في اجسام من المعادن او غيرها فلا بد في ^{الطلسم}
 من هذه الثلاثة الاسما المخصوصة وتعلقها ببعض اجزا
 الفلك وجعلها في جسم من الاجسام ولا بد مع ذلك من قوة
 نفس صالحة لهذه الاعمال فليس كل النفوس مجبولة على
 ذلك والافاق ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل
 مخصوص وهذا كان يكون شكل من البيوت تبلغ الاعداد
 من كل جهة ١٥ هو تيسير العسير واخراج السحر ^{وضوح}
 الخائن وكل ما كان من هذا المعنى وضابطه بطرزهم
 واج وكان الغزالي يعتنى به كثيراً حتى نسب اليه والرقا
 الفاظ خاصة يحدث عندها الشفاه من الاسقام والادوا
 والاسباب المهلكة ولا يقال لفظ الرقا على ما يحدث ضرر
 بل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها مشروع كالقائم
 وغير مشروع كرقا الجاهلية والهند وغيرهم وما كان نقرا
 فهي الامام مالك رحمه الله تعالى عن الرقا بالجمجمة والغرام

كلمات يزعم اهل هذا العلم ان سليمان على نبينا وعليه الصلاة
 والسلام لما اعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجاث
 يعبثون بالناس في الاسواق ويخطفونهم من الطرقات
 فقال الله تعالى ان يولي على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم
 عن الفساد فولى الله الملائكة على قبائل الجن فسقوهم من
 الفساد ومخالطة الناس والزعم سيدنا سلما صلوات الله
 وسلامه على نبينا وعليه الففار والخراب من الارض دون
 المعاصر ليسلم الناس من شرهم فاذا عصى بعضهم وافسد ذكر
 المعز كلمات تقطعها تلك الملائكة ويزعجون ان لكل نوع
 من الملائكة اسم امرت بتعظيمها ومتى اقسم عليها بها اطاعت
 واجابت وفعلت ما طلب منها فالمعز بتلك الاسماء على ذلك
 القبيل يحضر له ملك القبيل من الجن الذي طلبه او الشخص منهم
 يحكم بينهم بما يريد ويزعجون ان هذا الباب انما دخله الخلل
 من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فانها عجيبة لا يدري هل هي
 مضمومة او مفتوحة او مكسورة ورنما اسقط بعض النسخ
 بعض حروفه من غير علم فيخلل العمل فان المقسم به لفظ آخر
 لا يعظمه ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعز
 والاستخدامات قسما الكواكب والجان فيزعجون ان للكواكب
 ادراكات اذا قوبلت بنجور وتلى شئ خاص على الذي
 يباشر النجور ورنما تعدت منه افعال خاصة منها ما هو
 كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذا لك الالفاظ التي تحا

بها الكواكب منها ما هو كفر صريح ينادي به بلفظ الالهية
 ونحو ذلك ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات
 مع الجحور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية تلك
 الكواكب مطيعة له متى اراد شيئا فعلته له على زعمهم
 وكذلك القول في ملوك الجان على زعمهم اذا علموا لهم
 تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب
 على المشغل بهذا الكفر ولا يشغل به مفلح ولا مسدد النظر
 وافر العقل وبعد ان علمت حكم السحر على مذهب الشافعية
 والمالكية والخنفية فلا باس بذكر حكمه عند الحنابلة فان
 كتبهم مشتملة على غرائب فيه بينها صاحب القروع وحاصل
 عبارته ويكفر الساحر باعتقاده حله وعنه اى عن احمد لا خلاف
 ابن عقيل وخزم برفى التبرص وكفره ابو يعلى بعلمه قال
 فى الترغيب هو اشد تحريما وحمل ابن عقيل كلام الامام
 احمد فى كفره على عقده وان فاعله يفسق ويقبل حلا
 على الاول يقتل وهو اى الساحر من يركب مكنته فسيهر
 به فى الهوى ونحوه وكذا قيل فى معزم على الجن ومن يحكمها
 بزعمه وانما امرها فطبيعة وكاهن وعراف وقيل يعزر
 وقيل يجوز تقزيره ولو بالقتل وفى الترغيب الكاهن
 والمجتم كلساحر عند اصحابنا وان ابن عقيل فسقه فقط
 ان قال اصبحت بحلاسى وفراحتى فان امر قوم بطريقته
 انه يعلم الغيب فلا امام قتله لسعيه بالفساد وفى القروع

من كتبهم بعد ما ذكر ما مر قال شيخنا التتبع كما لا يستد لاف
بالاحوال الفلكية على الحوادث الارضية من السحر قال ويحرم
اجماعا واقر اولهم واخرهم ان الله يدفع عن اهل العباداة
والدعابير كنه ما زعموا ان الافلاك ان تستقبله فوجهه
وان لهم من ثواب الدارين ما لا يقوى الافلاك ان يحلبه
ومن سحر بالادوية والندخين وسقى مضر عزز قيل
ولوبالقتل وقال الفاضل الكلواني ان قال سحري
ينفع واقدر على القتل به قتل ولوبالقتل والمشعبد وقفايل
بزن من الطير والضارب بحصى وشعير وقذاح ان لم يعنفه
اباحته وان لم يعلم به عزز وكف عنه والا كفر ويحرم طسسم
وزقة بغير عنبري وقيل يكره وتوقف الامام احمد رضي الله
تعالى عنه في الكل لسحري لاجل ازالة الله بسحر آخر وفيه وجهان
وساله منها عن تائيه مسحورة فيطلقه عنها قال لا باس
قال الخلال انما كره فعاله ولا يرى به باسا كما بينه مهنا
وهذا من الضرورة التي يبيع فعلها ولا يقتل ساحر كتابي على
الاصح وفي التبصر ان اعتقد ولجوازه وفي عيون المسائل
ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال
ومن السحر السعي بالنيمة والافساد بين الناس وذلك شايع
عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فاما من يسحر
بالادوية والندخين وسقى شئ يضرب فلا يكفر ولا يقتل
ويعزز بما رده وما قاله غريب ووجهه انه يقصد

الاذى بكلامه وعمله على وجه المكر والحيلة فاشبه السحر
 وهذا يعلم بالعادة والعرف انه يوشرو وينتج ما يعمله السحر
 او اكثر فيعطى حكمه لتسوية بين المتماثلين والمتماثلين
 لا سيما ان قلنا يقتل الامر بالقتل على رواية سبقت فهذا
 اولى او المسك لمن يقتل فهذا مثله ولهذا ذكر ابن عبد البر
 عن يحيى بن كثير قال يفسد النام والكذاب في ساعة مالا
 يفسده الساحر في سنين ورايت لبعضهم يحكاه عن يحيى بن
 اكثم قال النام شر من الساحر يعمل النام في ساعة مالا
 يعمل الساحر في شهر لكن يقال الساحر انما كفر بوصف
 السحر فهذا امر خاص ودليله خاص وهذا ليس بساحر
 وانما يوشر عمله ما يوشره فيعطى حكمه الا فيما اخص به
 من الكفر وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول اوجه
 من لقنبره فقط فظهر مما سبق انه رواية مخبر من
 المسك والامر ومن اطلق الشارع كفره كدعواه غير انه
 ومن اتى عرفا فصدقه بما يقول فقل كفر النعمة وقيل
 قارب الكفر وذكر ابن حامد روايتين أحدهما تشديد
 وتأكيده نقل ابن خنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام
 والثانية بحسب التوقف على ما في الفروع وهو مشتمل على
 غرائب ونفائس يرتدع بها السحرة وبعبارة التفتيح
 ولا تقبل الدنيا توبة زنديق وهو المنافق وهو من
 يظهر الامانة ويخفى الكفر ولا من يظهر الخير ويطن

افسق لمن تكررت ردتة او سب الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وسلم صريحا او بغضه ولا الساحر الذي يكفر بسحره ثم قال
 ويقتل الساحر المسلم الذي يركب المكنسة فتسير في الهوى
 ونحوه ويكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر بلادا ويتر
 وتدخين وسقى يضرب فانه يقتص منه ان قتل بفعله غالبا والا
 فالدية ومشعذ وقابل بنحر الطير وضارب بحصى وشعر
 وقذاح ان لم يعتقد اباحة وانه لا يعلم به يعزرو ويكف عنه
 ويجرم طلسمه ورقية بغير عرب ويجوز الحل بسحر للضرورة
 انتهى وبقيت هنا فواظلا باسب ذكرها وان لم يكن لها اكبر مناسبة
 فمن نحن فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختصر
 السحر والعين لا يكونان في فاضل لان شرط السحر الجرم بصدور
 الاثر وكذلك اكثر الاعمال من شرطها الجرم والفاضل الممتلى
 علما يرى وقوع ذلك في الممكنات التي يجوز ان توجد وان لا
 توجد فلا يصح له عمل اصلا واما العين فلا بد منها من شرط
 التعظيم للرئى والنفس الفاضلة لاتصل في تعظيم ما تراه
 الى هذه الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من العجائز والتركبان
 والسودان ونحو ذلك من ارباب النفوس الجاهلة فيقال
 السحر له حقيقة وقد سموت المسحورا وتغير طبعه قاله
 الشافعي وابن حنبل رضي الله تعالى عنهما وقالت الحنفية
 ان وصل الى بلده كالدخان ونحوه جاز ان يوتر والا فلا
 وقالت القدرية لا حقيقة للسحر وهذا لا يصح فان

ما لا حقيقة له لا يوشع وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم وقد
 سحرت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشترى
 وقد طبقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على صحة ذلك
 ومن حجة الزاعمين انه لا حقيقة له قوله تعالى يخيل اليه
 من سحرهم انها تسعى ولانه لو كانت له حقيقة لا يمكن الساحر
 ان يدعي النبوة فانه قد يأتي بالخوارق على اختلافها
 والجواب ان السحر انواع فبعضه هو الذي فيه تخيل وعن
 الثاني ان اضلال الخلق ممكن ولكن الله تعالى اجري العادة
 بضبط مصالحهم فما ليس ذلك على الساحر وكل من ممكن
 يمنعه الله تعالى من الدخول في العالم لانواع من الحكم
 مع اننا منبين الفرق بين السحر والمعجزة من وجوه
 فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء
 وسحر السحرة وغيرهم ما يتوهم انه خارق للعادة قد
 اشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم
 الموقع في الدين فالكلام عليه من ثلاثة اوجه فرق
 في نفس الامر باعتبار الباطن وبقاى اعتبار الظاهر
 اما الفرق الواقع في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات
 واليسميا وجميع هذه الامور ليس فيها شئ خارق
 للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات
 على اسبابها غير ان تلك الاسباب لم تحصل لكثير من الناس
 بل للقليل منهم كالعقاقير التي يعمل منها الكيمياء المشاهير

التي يعمل منها الفط التي تحرق الحصون والدّهن الذي
 من ادهن بر لم يقطع فيه حديد ولا تقود عليه النار فهذه
 كلها في العالم امور غريبة قليلة الوقوع واذا وجدت اسبابها
 جرت على العادة فيها وكذلك اسباب السحر اذا وجدت حصل وكذلك
 السيميا وغيرها كلها جارية على اسبابها العادية غير ان الذي
 يعرف تلك الاسباب قليل في الناس واما المجرات فليس لها سبب
 في العادة اصلا فلم يجعل الله في العالم مقارا يفلق البحر ويسير
 الجبل ويخود لك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل بالامر ينقول
 وما يدري ان هذا له سبب والانرا لسبب فنذكره الفرقين
 الآخرين أحدهما ان السحر وما يجري مجراه مخترع من عمل له حتى
 ان اهل هذه الحرف لا استدعاهم الملوك ليصفوا لهم هذه الامور
 يطلبون منهم ان يكتب اسما كل من يحضر ذلك المجلس فيصفون صنيعهم
 لمن سألهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا
 قال العلماء واليه الاشارة بقوله تعالى وترعده فاذا هم ببياض
 لناظرين اى لكل ناظر ينظر اليها ففازت بذلك السحر والسميا
 وهذا فرق عظيم الفرق الثاني قرأين الاحوال المنقذة للعلم القطعي
 الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المنقودة
 في حق غيرهم فحمد النبي عليه افضل الصلاة والسلام افضل
 الناس نشأة ومولدا وشرقا وخلقا وخلقا ومصدقا وادبا
 وامانة وزهادة واشفاقا ورفقا وبعدا عن الدناءة والكذب
 والتمويه الله اعلم حيث يجعل رسالته ثم اصحابه يكونون

في غاية العلم والنور والبركة والتقوى والديانة كاصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانوا يجتمعوا في العلوم على انواعها من الشرعيات
 والعقديات والاحكام والسياسات والعلوم الباطنية والظاهرة
 حتى انه روي ان عليا جالس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وانهم
 تكلموا في البا من ليسم الله من العشاء ان طلع الفجر مع انهم لم يدركوا
 وقتها ولا قرؤا كتابا ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين
 لقولهم يكن شاهد لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا اجماعه لكفوا
 في اثبات نبوته وكذلك ايضا ما علم من قرط صدقه حتى كان يقال
 محمد الامين ومما من نبى الاول في هذه القران الخاليموا المقاليه
 العجائب والساحر على العكس في ذلك ومنها قال بعض الحنفية
 اعلم ان من تلفظ بالكفر يكفر وان لم يعتقد انه لفظ الكفر ولا
 يعتقد بالجهل كذلك من ضحك عليه او استحسنه او رضي به يكفر
 ومن اتى بلفظ الكفر حط عمله وتقع الفرق بين الزوجين ويجد
 النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والشري من لفظ الكفر حتى ان
 من اتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يقع الكفر عنه ويكون
 وطنه وطحن زنا وولده ولد زنا وعند الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه لو شاع على الكفر حط عمله ولو زدم وجدة الايمان لم يحبط
 عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم
 لم يقضها وعندنا يقضيها وكذا الحج فلو اتى بكلمة فجرى على لسانه
 كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر به كانه هذا الحنفى وما حكاه عن
 مذهبنا صحيح بل مذهبنا موافق لجميع ما قاله الا في اطلاقه عدم

العذر بالجهل فانه عندنا يعد ران قرب اسلامه او قسما
 بعيدا عن العلم والافى اطلاقه وقوع الفرق بين الزوجين
 فانها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من احد الزوجين قبل الوطء
 فيخذل تقع الفرق مطلقا فان وقعت من احدهما بعد الوطء انظرنا
 المرتد فان اسلم قبل انقضاء العدة بان بقاء النكاح وان استمر
 لا انقضاءها بان بطلان النكاح من يوم الردة وما ذكره من الخلاف
 بينا وبينهم في الابطاط صحيح لكن محله في وجوب القضاء بعد الاستمرار
 اما بالنسبة لبطلان ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد
 قبل ردة فرفض موافقهم على ذلك فقد نص الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه في الامر على ان الانسان اذا ارتد والعياذ بالله حبط
 ثواب جميع اعماله وانما الذي يبقى لصورها فقط حتى لا يلزمه
 القضاء لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر
 فالولئك حبطت اعمالهم الاية فرتب فيها بحسب الاعمال على الموت
 مرتدا وبه تنقيد الاية الاخرى المطلقة بحسب الاعمال بالردة
 ومنها ان من كفر بغير سببه صلى الله عليه وسلم او تنقيصه تقبل توبته
 اتفاقا ويجب استنابته على الاصح واما من كفر بسببه صلى الله عليه
 وسلم او تنقيصه صريحا او ضمنا ومثله المالك فاختلفوا في تحريم
 قتله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه واصحابه يقتل حدا
 لارادة ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى سبوا او نحوه ومن ثم
 قال صاحب المختصر منهم اخذنا ما قدمته عن الشافعي وان سببنا
 او ملكا وان عرض اولفه او عابه او ذقه او استحق بمقتضى او غير

صفة او الحق به نقصا في دينه او خصلته او عض من مرتبته
 او وفور عليه او زهده او اضاف له ما لا يجوز عليه او نسب له
 ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او قيل له بحق رسول الله
 فلعن وقال اردت القرب قتل ولم يستجب حلا الا ان يسلم
 الكافر وان اظهر انه لم يرد ذمه كجبل او سكر او تهور انتهى
 واستدلوا على ذلك بامور الاول بقوله تعالى ان الذين يؤذون
 الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعد له عذابا مهيئا
 ووجه الدليل ان من لعنه الله كذلك واعد له ما ذكره الله
 من رحمة واحله في ويل عقوبته وانما يستوجب لك الكافر
 وحكمه القتل فاقتضت الاية ان اذى الله وادى رسوله كفر
 نعم الملاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التحرز
 اذ هو اتصال الشر الخفيف للمؤذي فان زاد كان اضرا
 والثاني بقوله تعالى قل ابا لله والياتر ورسوله كنتم تستهزؤن
 لا تعذروا فقد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون
 كفرتم بقولكم في رسول الله والياتر بخبر ابي داود والترمذ
 من لنا بابن الاشرف من كعب بن الاشرف اي من يندب
 لقنله فقد استعلن بعد او تناوها وها هنا في رواية فانه
 نفوذى الله ورسوله ثم وجه اليه من قنله غيلة دون عوة
 بخلاف غير من المشركين وعلمه باذاه لم يفل على انه
 لم يامر بقتله للاضرار وانما امره للاذى والى الرابع بما روي
 ابو داود انه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح امن الناس بالحق

كالنار يؤذونه منهم ابن ابي سرح اخبأ عند سيدنا عثمان
 رضي الله تعالى عنه فجا به نادى صلى الله عليه وسلم الناس الى
 البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يبايعه فظفر اليه
 ثم دنا كل ذلك يابى ثم بايعه ثم اقبل على اصحابه فقال ان كان
 فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كففت يدي عن بيعته قالوا
 هل لا اومأت لنا فاننا لا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي
 لابي ان يكون له شاة الايمان ومنهم عبد الله بن خطل وجاريتا
 امرئى الله عليه وسلم يقتلهما لانه كان يقول الشعر بمجوه به
 ويامرهما ان يغنيا به وروى البراء بن عتبة بن ابي عيط
 نادى يا معشر قريش مالي اقتل من بينكم صبرا فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك واقتلئك على رسول الله
 وكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجل فبعث عليا والزبير رضي
 الله تعالى عنهما ليقتلاه وهجنه امرأة فقال من لي بها فقال
 رجل من قومه انا يا رسول الله فقتلها فاخبر النبي صلى الله
 عليه وسلم بذلك فقال لا ينبغي فيها عتران اى لا يجري فيها
 خلف ولا نزاع قالوا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم امر
 بقتل من اذاه او انتقصه والحق له وهو مخير فيه فلفظ
 قتل بعضهم والعفو عن بعضهم وبعد وفاته تقدر تمييز
 المعقون من غيره فبقى الحكم على عمومته في القتل لعدم الاطراح
 على العفو وليس لامته بعده ان يسقطوا حقه لانه لم يرد عنه
 الاذن في ذلك والخامس باجماع الامة على قتل منقصه

من المسلمين وسأبه ومبرج حتى الإجماع على ذلك ابن المنذر في الخطا
 وغيرها كجده بن سحنون وعبارته اجمع العلماء على كفر شاتمته
 المنقصل له وجريان الوعيد عليه وحكمه عند الامم القتل فمن
 شك في كفره وعذابه كفره وما صح به من كفر السيئات
 والشاك في كفره هو ما عليه ائمتنا وغيرهم كما علم مما مر لكنه
 عندنا كما لم ترد فيستتاب وجوبا فورا فان اصر قتل ولو امرأة
 لعمرو قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وان اسلم مع
 اسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا
 واقاموا الصلاة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم امرات
 اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا يجب استنابة
 المرتد لانه مهمل الدم وقيل لا يقتل فورا اذا لم يتب بل يهل ايا
 لاحتمال شبهة عرضت له فيسعى في ازالتها والجواب عن
 ادلتهم المذكورة اما عن الاول والثاني فالانسان ليس فيها الا
 كفر مؤذنه عليه افضل الصلاة والسلام وهذا محل وفاق
 اما كونه يقتل بعد التوبة والاسلام فلا دلالة فيها على ذلك
 اصلا وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكرهما وغيره
 انه لا دليل لهم في ذلك ايضا لقيام الكفر بالحكمي عنهم مع الزيادة
 في العناد فيه وقد اخبر صلى الله عليه وسلم انه لا مصيبة لاحد
 بعد دعواه الى الاسلام ايجابا لاسلامه فكل من المذكورين مهمل
 الدم لانه دعي الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا مجرد شبه
 للشيء صلى الله عليه وسلم ومن ثم ذكره صلى الله عليه وسلم لثقتهم

قتل عقبة شيئين كفره وافتراه عليه وقتل كعب شيئين
 اذ اية الله واذا اية رسوله صلى الله عليه وسلم وبعث علي والزبير
 لقتل الكاذب عليه انما هو كذبه مع كفره على ان هذا كذب
 فيه افساؤا فتنه بين المؤمنين فيكون به قد حارب الله ورسوله
 وسعى في الارض فسادا فتحت قتله لذلك لا المطلق الكذب
 لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يوحى لقتل وقتل المرأة التي
 هجنت انما هو كفرها مع هجائها لالهها فقط ومن ثم نقل
 عنها انما كانت تعيب الاسلام وتحرض على اذله صلى الله عليه وسلم
 والحاصل انه لا دليل لهم الا ان ذكره وصورة فيها ان مسلما
 طرا عليه الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم امر النبي صلى الله عليه
 وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكره اذ
 لا نزاع بيننا وبينهم في ان الكافر الاصل اذ ابلغه الدعوة
 وامتنع من الاجابة وحارب بيده ولسانه ولم يحارب بالكلية
 انه مهدر الدم قطعا وكل ما ذكره في الثالث والرابع من هذا
 القليل وبهذا يتدفع قولهم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
 امر بقتل من اذا ه الى آخر ما قدمته عنهم ولم ينقل انه صلى الله
 عليه وسلم امر بقتل مسلم بسببه بل عفي عن من قال من المسلمين
 هذه قسمة ما اريد بها وجه الله ومن قال اعدل ومن قال اعطني
 من مال الله لا من مال ابيك وجدك ومن قال يخرج من الاعرض
 منها الا ذل ونظائر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه
 قتل مسلما بالسب لم يكن فيه دليل لانا نقول بقتله ايضا

تكفره وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب بعد اسلامه بسببه
 سبه من غير قبول لتوبته ولم يرد ذلك لا يقال سبه من الله
 عليه وسلم حق له وحقوق العباد مبنية على المشاحة فكيف جاز
 لنا مع ذلك اسقاطه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم اشبه
 حقوق الله تغلظا من حيث ان تنقيصه كفر كتقصيص الله تعالى
 فلتكن مثالا تخفيفا من حيث ان الاسلام يرفع تحتم قتل فاعل
 ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سلف دليل ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل حدا
 لارادة قلنا فالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله لا يغفر ان
 يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حينئذ من دون
 ذلك لان الفرض انه حد لارادة فان قلت حد الزنا ونحوه
 لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك خارج
 عن القياس اذ الاصل في كل معصية ان تسقط بالتوبة
 الا ما استثنى كحد الزنا فلا قياس عليه لان ما خرج عن القياس
 لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفا
 نقلا عن اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
 اصحاب الشافعي لا تفاقمه على عدم قتله في سب غير
 قذف وما السب الذي هو قذف فجمهورهم كما قاله غير
 واحد من المتأخرين من مخون لعدم قتله ايضا العموم
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد

سلف ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم
يشهد ان لا اله الا الله وان رسول الله الا باحد ثلث الشيب
الزاني والنفس بالنفس والشارك لدينه المارق للجماعة وقوله
امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك
عصوا مني دماهم واموالهم وقوله الاسلام يجب ما قبله ومن ثم
نفس الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامر على ما يوافق ما من عن الاصحاب
الموافق لهذه الآية والاحاديث وعبارتها واذ الرند القوم
عن الاسلام الى يهودية او نصرانية او مجوسية او تعطيل
او غير ذلك من اصناف الكفر ثم قالوا حقنوا دمه
بالتوبة واطهار الاسلام انتهت فاعمل عموم قوله او غير ذلك
فان الامام الجهم ابن الرقة فقيه المذهب وتلميذه السقي
السبكي وغيرهما واحكامهم متفقون على ذلك ويوافقهم قول
ابي بكر الفارسي فيما نقله عنه الفاضل حسين اجتمعت الامة
على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا لان من سب
النبي صلى الله عليه وسلم خرج عن الايمان والمراد يقتل حدا
فان تاب قبلت توبته ولا ينافيه قوله من قذف نبيا قتل حدا
بعد توبته لان هذا في قذف بني وليس كلامنا فيه لان ما ذهب
اليه في ذلك ضعيف كما قاله جماعة منهم حجة الاسلام الامام القزالي
رحمه الله تعالى وبقتدر صحة لا يصح قياس السب على القذف
لانه يوجب الحد مرة واحدة والسب الموجب الكفر لا يوجب

تعزيزاً بمرّة واحدة بعد التوبة كالردة وبغير السب فكان
القدح الفحش من السب وأما ما قاله السبكي من أن ساب نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان مشهوراً قتل سيئه له بفساد
عقيدته وتوفرت الترائن على أنه سب قاصداً الشقيص يقتل ولا
تقبل له توبة فهو من انتحله مذهباً وارتضاه رأياً لنفسه
معتزلاً بانه مع جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الإمام الشافعي
رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طبقاته الكبرى
ومن ثم قال شيخنا زكريا منقياً الله تعالى عنهم لما سئل عن
سب النبي صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد أو ان تاب كما
في الشفا عن أصحاب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه الفتوى
على عدم قتله كاجرم من أصحاب في سب غير قذف ورجح القرأى
رحم الله تعالى ونقله ابن المقرئ عن تقيهم في سب هو قذف
لان الاسلام يحجب ما قبله ونقل قتله عن اصحاب الشافعي
وهم يلزم متفقون على عدم قتله في السب الاول وجمهورهم
مرجحون له في الثاني ام ومنها افق السبكي رحم الله تعالى
قال القاضي يقضى والمفتي بهذا اي من الهذيان كايده عليه
الجواب الآتي فقال ما حاصله يخشى على قاييل ذلك الكفر لان الفتوى
تبين حكم الله تعالى وأصلها تبين ما اشكل والمفتي يحق بين حكم
الله تعالى وهو وارث النبوة والقاضي يفصل ويلزم بمقتضى
الفتوى قال الله تعالى قل الله يفتيك في الكلاله والله يعقبن
بالحق فكل من المفتي والقاضي يحق له اجر عظيم والمفتي اعلا

والقاضي تابع له لانه وان كان مجتهد فتوى هو تابع لفتوى
امامه فترى ان المفتي يهذي مع اعتقاد ان فتواه صواب
فيما اخبر به عن الله تعالى فهو كما قرو من اطلق تلك العبارة
فانما هو كجهله بمعناها واعتقاده ان الفتوى لا الزام فيها
وليس كذلك بل يلزم المفتي الاخذ بها الا ان كان عند ما هو
ان يحج منها وتصور اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك
انما هو لا اختلاف تصوير او نحوه فان القاضي يبحث ويستكشف
اكثر من المفتي امامت او قاض بغير حق قليل لكلام فيه وما
ذكره ان المفتي اعلان القاضي انما يتضح فيما او ما اليه كلامه
من ان القاضي تابع له ولو مجتهد فتوى اما بالنسبة لاصل
منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان
الاول افضل لان فيه اذنا والزاما بالحق وتحريما ونقضيا
اشد مما في الافتاء فان المفتي انما يتحرى في تحريم الحكم والقاض
يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك
الا بعد مزيد تحري وفحص وتب تأمل فكان منصب القضاء
افضل للاخبار الصحيحة المنصوحة بان افضل الاعمال اشتمها
الا لعارض وعلى هذا يحمل قول من قال افضل مراتب الامامة
العظمى فالقضاء الافتاء وافق ايضا فمن نسب اليه مكفر
كذا باطل من شافعي ان يحكم بحقن دمه حتى لا يرد فع
لما اتي بنية زوجه فهدره ولا تقبل بوبته قبل الشافعي ان يحكم
بحلته وعدم تقريره وان لم تقم عنده بنية بذلك فقال بما حصله

الذي اراد منه اذا انلفظ بين يدي شافعي مثلاً بحكمة الاسلام
وطلب منه الحكم له بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جازله الحكم
باسلامه وعصمة دمه وعدم تقزيره ولا يحتاج لاعترافه
بمكفر لانه قد يكون بريئاً فاجاوه للكذب بذلك لا معنى له
بل لا يجوز امره بذلك ويكفي في الحكم استناده لما سمع منه
من اسلامه ويرى يمنع على المالكى القرض له لان اسلامه الآن
وعصمة دمه مقطوع به اما بفرض انه بري فواضح او انه فعل
مكفر فاسلامه مباح له فقصمته ثابتة قطعا والحكم بالحق
سواء ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الان انشا وشرط الحكم
بصحته سبق بمكفر لانه انما حكم بالعصمة وهي مسندة الى
مقطوع به اسلامه المستمر وانما علم بغير الشك في تعيينه
ولذلك نظائر منها ما لو قال موكل في شرا جارية بعشرين انما
امرتك بعشرون فانه يحلف وتقع الجارية ظاهراً للموكل
وتستحب للحاكم ان يرفق بالموكل حتى يقول للموكل ان كنت
امرتك بعشرون فقد بعثتك بها او بعثتك بها بلا تعليق فيقول
لنحل له بالثمن بتفدي برصده ووافقتنا المالكية على ذلك ولو طلب
الموكل حينئذ الحكم بصحة ملكه لها اوجب بلا شك فيحكم له بالملك
وحصل التصرف المترتب عليه لتحقيق سببه اما الشر الاول
والثاني وان كان منهما لا بصحة الشراء الثاني لانه لم يتحقق
سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول صحيحاً حكماً جازحاً
بذلك مع انه لم يثبت سببه فكذلك في مسئلتنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببها

من الاسلام المستمر او المنشأ ولنا ان نقول لهذا ايضا
 ان يحكم بصفة اسلامه ويفرق بينه وبين ما من عدم الحكم
 بصفة الشراء الاول بان البيع يشترط لصحة امور منها
 الملك ونحن شاكون في ملك الموكل وما يكون بملك الوكيل
 لها ظاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بصفة الشراء الثاني للشك
 في سببه واما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ الملفظ
 بكلمته اما اقرار كالا لله الا الله الخ واما انشاء او محتمل لها كما شهد
 ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها ومعنى
 الانشاء معروف كالشهادة بين يدي الحاكم وبإي معنى فرض
 فهو اقرار صحيح وانشاء صحيح ومعنى صحة ترتب اثره عليه
 ومن اثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي بذلك
 ففناه انه ترتب هذه الاثار عليه وسبب الاحتياج الى
 حكمه ان الالفاظ التي يصير بها الكافر مسلما ذكرها الفقهاء
 وكتبوا الكفار الى اقسام منهم من يصير ببعض الالفاظ مسلما
 ومنهم من يشترط فيه زيادة فحكم القاضي بالاسلام بالنسبة
 الى اللفظ الموجود معناه انه كان في ميرو رته مسلما فيرفع
 الحكم الخلاف في اشتراط لفظ اخر وفي منع اباحة دمه بشيء
 صدر منه وان جهل ولولم يقصد القاضي رفع الخلاف
 قلنا باشتراط قصده في غير هذا لان الصورة انه ادعى
 عليه انه صدر منه ما ينافي في الاسلام فالقاضي انما يحاكم
 ليدفع القتل بما عساه يثبت ومنها لو شك هل تطلق

اولاً سن له الرجعة فان راجع ثم قامت بعد ٣ اقراراً بینه
 بانه طلق جاز للحاكم الحكم ببقاء العصمة مستنداً الى المرجعة
 تلك وان كان حين الرجعة شاكاً في صحتها فكذا اذا ثبت هنا
 بعد الحكم بعصمة دمه تلفظه بمكفر لا يلتفت اليه ويحكم بانه
 ارتفع اثره بالاسلام بل لو شك هل طلق بلفظ الحرام
 او غيره فراجع وحكم القاضي ببقاء العصمة مستنداً للرجعة
 ثم ثبت انه قال انت حرام لم يكن للحنفى وان كانت الكفايات
 عنه بواثن ان يحكم عليه بذلك لان الشافعى منع من ذلك
 بحكمه السابق وان كان عند الحكم شاكاً هل خاطبها بلفظ
 الكفاية لاستناده الى ثبوت العصمة في اعتقاده بالمراجعة
 بيقين سواء اطلق بصرح امر بكفاية ومنها لو قال ان كان
 هذا الطائر غراباً فانت طالق وان لم يكن انت طالق
 فطار وجهل فلحكم بالحكم بطلاقها لانه لازم على كل تقدير
 وان جهل عين بسببه فلو علق بمختلف في صراحة ولم يتو
 وراى الحاكم انه صريح فحكم بالطلاق او كفاية فحكم ببقاء
 العصمة ثم بان انه غراب فليس يحكم آخر الحكم بخلاف ذلك
 مستنداً الى انه حكم قبل تيقنه احد الطرفين اذ لو كان
 كذلك لم يتجه حكم اصلاً وحصل الضرر ببقاء المرأة مع
 الجهل بالحال معلقة لا منكوسة ولا مطلقة وأتم انه لا يشترط
 قصد الحاكم رفع الخلاف فاذا حكم مستنداً للشيء وهناك
 ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم ببينة وهو يرى

تقدّم بها نقضه وان لم يره لم ينقضه ونظيره هـ
حكم ما اكي بعصمة مستنداً للإسلام المستمر ثم ثبت
عنده مكفر جازله الحكم باهذاره وكذا الغيرة ممن يرى ذلك
لان الحكم الاول انما كان لظن عدم مكفر فحيث ثبت بان
بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وان فرض وجود ذلك
المكفر فليس هناك ما لو اطلع عليه لم يحكم قال الضابط
ان كل حكم قارنه ما لو علم به الحاكم لم يحكم بنقض على تفصيل فيه
بيناه في مسألة القذف وكل حكم قارنه ما لو علم به حكم لا ينقض
وبالحجة من ادعى عليه بكفر لم يثبت لوطبه ظالم ليعقله فطلب
من حاكم شافعي ان يحكم بعصمة من يمنع يلزمه ارتكاب الظالم
من قتله مع قدرته على الفاذه ومنها لو انتزعت دار من داخل
بيته وحكم له بها ثم اقام الداخل بيته عنده نقض وقيل لا وقيل
ان كان قبل التسليم فان اقامها عند حاكم اخر فان علم ان
الحاكم الاول انما حكم لعدم علمه ببينة الداخل فكذلك وان
احتمل انه حكم دهايا الى ترجيح بيته الخارج وهو من اهل
الترجيح او استشكل الحال لم ينقض على الاصح بل يقرر في يده
الحكم ولم فاذا كان هذا قول الاصحاب فيمن لم يقصد بحكمه
منع ما هو متوقع بثبوته فكيف في مسئلتنا التي قصد الحاكم
بحكمه عصمة المحكوم له نسب اليه وتوقع ثبوته وهذه
المسئلة ينبغي ان تحرو ويقتضى بها فان الناس يحتاجون اليها
ولقد بلغني من ابن دقيق العيد انه اريدت الشهادة عنده

بحكم حنفى بصفة دم من نسب اليه مكفر لينقذه فامتنع
 و امر الشاهدين بان يشهدا على المنسوب اليه ذلك بالاقرار به
 فذهبا اليه وشهدا على اقراره بما نسب اليه ثم حكم بصفته معه
 حكما مبدا وهذا منه اما الخياط اولعده نظره في المسئلة مع اني
 كنت اتبعه في ذلك حتى نظرت فيها فوجدت الحق يقضى ان
 ذلك ليس بشرط والحق الحق ان يتبع وقد قال الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه في مختصر المرفوع رحمه الله تعالى لو شهد عليه
 شاهدان بالردة فانكر قيل له ان اقررت بالشهادتين
 وتبرأت من كل دين مخالف دين الاسلام لم يكشف عن غيره
 انتهى قيل اراد الكشف عما يشهد الشهود من ردة وقيل الكشف
 عن باطن امره لانا لا نطلع على افعال القلوب وعلى كل
 فقد صرح الاصحاب بانهما لو شهدا عليه بالردة قبلوا وان انكر
 فعليه ان يسلم ولا ينفذ اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته
 برده قال ابن الصباغ ولا ينفذ ايضا الحكم باسلامه فكلهم
 ميم كلام ابن الصباغ صريح في الحكم باسلامه فيشهد لما
 قلناه شمول كلامهم للمحل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باسلامه
 فقط لا يرفع الخلاف لان المالكي يقتله للحد لا للكفر بخلاف
 الحكم بصفة الدم انتهى المقصود من كلام السبكي وفيه مناقشة
 لا يحتملها هذا الكتاب فاولى ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قلناه
 من ابن دقيق العيد نعم قال الغزالي في ادب القضا وتبعه
 شيخنا في مختصره قال ابن الفاهر قال الشافعي اذا ادعى

على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت له قل
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك بريء
 من كل دين يخالف دين الاسلام ام تقول بعض القضاة
 لمن ادعى عليه بذلك اوجاه بنفسه يطلب الحكم باسلامه
 فلفظ بما قلت غلط ام كلامها وهو يوافق بعض ما ذكره
 السبكي الا ان يقال الحكم بالاسلام غير الحكم بعصمة الامم
 الذي الكلام فيه وقالوا ايضا شهدوا بكفره وفصلوه وقال
 اذا مسلم لم يكفر حتى يتلفظ بالشهادتين وان يبرأ من كل دين
 يخالف دين الاسلام ولا يشترط ان يقر بالكفر ثم يسلم وسئل
 السبكي ايضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وما ورد فيه
 من الاحاديث فاجاب من العلماء كما لك واحد من يقول
 بقتله مطلقا وان تاب كان زنديقا وعند الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنهما نما يكفر ان تكلم بكفر واعتقد ان كوكبا
 يفعل بنفسه او انه يقدر على قلب العين وتقبل توبته ولا
 يثبت اعتقاده ذلك الا باقراره ككونه قتل سحره ويقص
 منه بشروطه وما عدا ذلك يعزروا دليلنا فيه الحجة المصممة
 لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ٣ كفر بعد ايمان اي كما
 في الحالة الاولى وزنا بعد لحصا وقل نفس بغير نفس
 اي كما في الحالة الثانية فالحالة الثالثة لا قتل فيها بتص
 هذا الحديث لانها ليست احد الثلاث ولم يصح حديث
 يقتضي قتله وخبر حد الساحر ضربه بالسيف ضعفه

الترمذي وجعله موقوفاً فهو قول صحابي ولم يقل صلى الله عليه
 وسلم لبني اليهودي الذي سحره والآثار عن الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم اجمعين مختلفة فعن عمر رضي الله تعالى عنه اقلوا
 كل ساحر وساحرة وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 انها قتلت جارية سحرتها وجعلت ثمنها في الرقاب وحملها
 الشافعي رضي الله تعالى عنه فعل عمر وبنته على سحره كفر
 وفعل عائشة على ما لا كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم
 امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث
 واذا اختلفت الصحابة اتبع اشيئهم قولاً بالكتاب والسنة
 وكف القتل عن لم يكفر ولا زنا ولا قتل اشيئهم وقد سئل
 الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنه اهل من سحر من اهل
 العهد قتل قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل
 من سحره وكان من اهل الكتاب وسئل السبكي ايضا عن قال
 ما اعظم الله فقيهه لا يجوز فاجاب بما حاصله يجوز ذلك
 قال تعالى ايصم به اي الله واسمع اي ما ابصر وما اسمعه
 فمضى ما اعظمه انه تعالى في غاية العظمة ومعنى التعجب من ذلك
 انه حارت فيه العقول فالقصد الثناء عليه بالعظمة والعظمة
 او اعتقاد حاله وكلاهما ساين هو موجبها امر عظيم يصح ان يراد
 بما اعظمه وبلغني عن شيخنا ابي حيان انه كتب بعدم الجواز
 فنظرت فرايت ابن السراج قال حكيت الفاظاً من ابوي مختلفه
 مستعملة بحال التعجب نحو ما انت من رجل وسبحان الله ولا اله

الا الله وكما ليوم رجلا وسبكان الله من رجل ورجلا في حسنة
 يزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفاك زيد
 رجلا فقول له العظمة لله من رب دليل بحوز النعم في صفات
 الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما فعله وافعل برون من جهة المعنى
 لا فرق من حيث كونه تقبلا وحكي ابن الانباري من الكوفيين
 ان ما احسن زيد اسم عندهم لا فعل تقديره شيء حسن زيدا
 خلا فالبصريين لادلة منها قولهم ما اعظم الله ولو كان
 التقدير ما ذكر فوجب ان يقدر هنا شيء اعظم الله والله تعالى اعظم
 لا يجعل جاعل وقال الشاعر
 ما اقدر الله ولا يلزم من
 قاله بافعل ان تقديره شيء اقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل
 جاعل واجاب البصريون بانه لا محذور ان التقدير شيء اعظم
 الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظمة والشئ اما من يعظمه
 من عباده واما ما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته او ذات
 تعالى اى انه اعظم لذاته لا شئ جعله عظيما فرقابينه وبين غير
 وحكي ان بعض اصحاب البرد قدم من البصرة الى بغداد فحضر خلفه
 ثعلب فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة
 وهوان التقدير شئ احسن زيدا فاورد عليه ما اعظم الله
 فالتزم فيه فانكر واعليه بانه عظيم لا يجعل جاعل ويجوز
 حتى قدم البرد فوافقوه بان قبح انكارهم عليه وفساد
 ما ذهبوا اليه وقيل قولنا شئ اعظم بمنزلة الاخبار
 بانه عظيم لا شئ جعله عظيما لاستحالة وقول الشاعر

ما اقدر الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة
 في وصفه بالقدر كقوله تعالى فليمد له الرحمن مدا بلفظ
 الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا وان شئت قد وثر تقدير
 ما اعظم الله على ما بيناه ام كلام ابن الانباري وهو نص صحيح
 في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ وانه غير
 مستكر وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل
 الاوجه الثلاث التي ذكرها او يجعل مجازا عن الاختيار
 واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من
 التعجب وتأويل الشيء على ما ذكر وذكر ابو الوليد الباجي
 في كتابه السنن ادعية مستحبة من غير القرآن من جملتها ما احلك
 على من عصاك واقربك من دعاك واعطفك على من سالك
 وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن جده
 ابي بكر رضي الله تعالى عنه ان بعض سفهاء قریش حتى على
 راسي بكر ترايا فريه الوليد بن المغيرة او العاص بن وائل
 فقال الاتري ما فعل هذا السفية قال انت فعلت ذلك بنفسك
 فقال ابو بكر اي ورب ما احلك ولولم يكن هذا الا عن
 القاسم لكفى فضلا عن روايته عن جده وان كانت مرسله
 وفي الكشف في ذي الحلال والاكرام مضاه الذي يحمله للوجد
 عن التشبيه بنظيره والذي يقال له ما احلك واكرمك
 وفيه في ابصر به واصر انه جاء بما دل على التعجب
 من اراكه للسمو والمبصرات للدلالة على ان امره تعالى

في الادراك خارج عن حدهما عليه ادراك السامعين والبصيرين
 لا نريد رك الطف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها اجما
 واكثرها جزا ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه
 في حاش لله ما هذا البشر المعنى تنزيهه تعالى من صفات الفخر
 والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش لله ما علمنا
 عليهم من سوء فالعجب من قدرته على خلق عفيف وذكر ابو محمد
 عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري في كتابه التبصرة والذكر
 في الخوف ما اعظم الله اى شئ اعظم وفسر الشئ بنحو ما مد
 عن ابن الانباري ومنه ويجوز ان يكون ذلك الشئ هو الله
 عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا شئ يجعله عظيما ثم قال
 ومثل هذا مستعمل كثير في كلام العرب كما قال الشاعر
 نفس عصام سودت عصاما ام وقال نخو ذلك ايضا ابن الدهان
 سعيد بن المبارك في شرح الايضاح يفسرها اعظم الله بشئ
 اعظمه وفسر ذلك الشئ بنحو ما مر عن ابن الانباري وقال المنبغ
 ما اقدر الله ان يجزئ خليفته واقره عليه الواحدى في شرحه
 وتبع السبكي على ذلك الولي ابو زرعة فقال في فتاويه لا نفهم
 احدا من معتبري العلماء رضى الله تعالى عنهم صنع الخلق هذا
 اللفظ اى ما اعظم الله ما احلم الله وهو لفظ دال على تقظيم
 الرب جل جلاله وتفضيحه شأن صفاته العلية فلا مانع من
 اطلاقه وفي التنزيل ابصرو واسمع ثم حكى عن قتادة
 انه قال لا احدا ابصر من الله ولا اسمع وقد ورد اطلاق صيغة

التمجيد حق لله تعالى في السنة ايضاً فالمانع لذلك أن كانت
 استناده الى ان اهل العربية يتقدرون في مثل هذا المنهج
 شئ صيره كذا فمثل هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التهديد
 غير لازم ولا مطرد فقد عمنع المانع واذا كان اصل وضع اللفظ
 في اللفظ للتعظيم فلا يمنع منه لاجل ذلك التهديد ولا تمشي الفاظ
 الناس على دقائق اهل العربية التي لا دليل عليها على انه يمكن
 تقدير ما يوافقهم بما لا انكار فيه من غير اخلال باللائق
 بالرب جل جلاله بان يقدمتى وصفه بذلك وهو اما نفسه
 او من شأله من خلقه ولا يتقدر شئ صيره كذلك وافق السبكي
 ايضاً فمن سئل عن شئ فقال لوجاء جبريل ما فعلته بانه
 لا يكفر لان هذا العبارة تدل على عظمة جبريل عنده وبوقفه
 فيمن قال لاخر سالتك ان تصبر في الله فقال هجرتك لالف الله
 بل مقتضى هذا اللفظ تعدد الالهة وذلك كفر صريح فان اراده
 ضربت عنقه ان لم يتب فان ادعى تاويل لا يصرفه عن الكفر
 بان اراد اسباب الجحيم التي هي لاجل الله فكانه قال هجرتك
 لالف سبب لله تعالى فاطلق السبب على المسبب له قبل ذلك
 منه يمينه لاحتمال اللفظ او قال هجرتك الف هجرته فذلك
 ما يحتمله اللفظ بناويل فيقبل ايضاً حقنا للدم حسب الامكان
 ولا سيما ان كان القائل لذلك ممن لا يعرف بعقيدة سيئة
 لكن يؤدب على اطلاق هذا اللفظ بشاعة ظاهره وافق
 شيخنا زكريا الانصاري سقى الله عهد في تحاشا فقال

احدهما الآخر لست مثلك ادخل الى الحكماء واعمل فضولي ولو
 اردت ذلك لدخلت اليهم وتفوصلت وكفرت التي كفر فهل
 يكفر بذلك اولافها ذاك يلزمه بانه يكفر بذلك الا ان يريد
 غير الكفر منه انواع الا نذا فلا يكفر لانه ارتكب محرما
 فيلزمه التفريق بالبالغ الرادع له ولا مثاله عن مثله لك
 وبان من تلفظ بالشهادتين بالجمية وهو يحسن العربية
 لا يكون مسلما بذلك كظييره في تكبيره الاحرام حرما لله
 تعالى على النار وجعلنا من جملة اوليائه المقربين الابرار
 واجارنا من سائر محن الدنيا والدين وادام لنا رضاه الى ان
 نفوز بشهوده في اعلا عليين مع النبيين والصديقين والشهداء
 ومن علينا بالاخلاص وبالنجاة من سائر العلائق حين لا مثله
 ونفع بما الفناء الخاصة والعامة وتقبله من فضله لنرى من
 آثاره غاية الراحة من احوال الكافة والطامة انه اكرم كريم وارحم
 رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ماشاء الله لا قوة الا بالله
 على هذا التأليف وغيره من ديني ونفسي وسائر آثاره والحمد لله
 واخر اطاها وابطاها يا ربنا ان الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم
 سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وذريته كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سنان ابراهيم
 في العالمين انك حميد مجيد عذ خلقك ورضانفسك وزنته

مرشك ومدا كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل
عن ذكرك وذكره الغافلون دعواهم فيها سبحانك
اللهم وتحسينهم فيها سلام وآخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين

وقد تم هذا الكتاب المبارك في يوم الاثنين المبارك الموافق
حادي عشر شهر ذي القعدة الحرام الذي هو من شهر
١٢٩٣ هـ ثلاث وتسعين ومائتين بعد الالف من
هجرة من خلقه الله على اكمل وصف صلى الله وسلم عليه
والآله وكل ناسج على منواله بمطبعة الحاج منصور
محمد افندي لازالت بطبع العلوم عامر مصححا بمطالعة
حضرة العبد الفاضل مولانا الشيخ مصطفى عز
حفظه الله تعالى ونفع به وبعلمه امين